



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير



عنوان المذكرة:

أثر قواعد الحوكمة على جودة المعلومات المالية والإفصاح في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية_ دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية (شركة الإسمنت لحجار السود schs Skikda، المؤسسة المينائية Skikda E.P.S، شركة انتاج الكهرباء-وحدة سكيكدة SPE-UPS)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

تحت إشراف:

د. خالدي حسينة

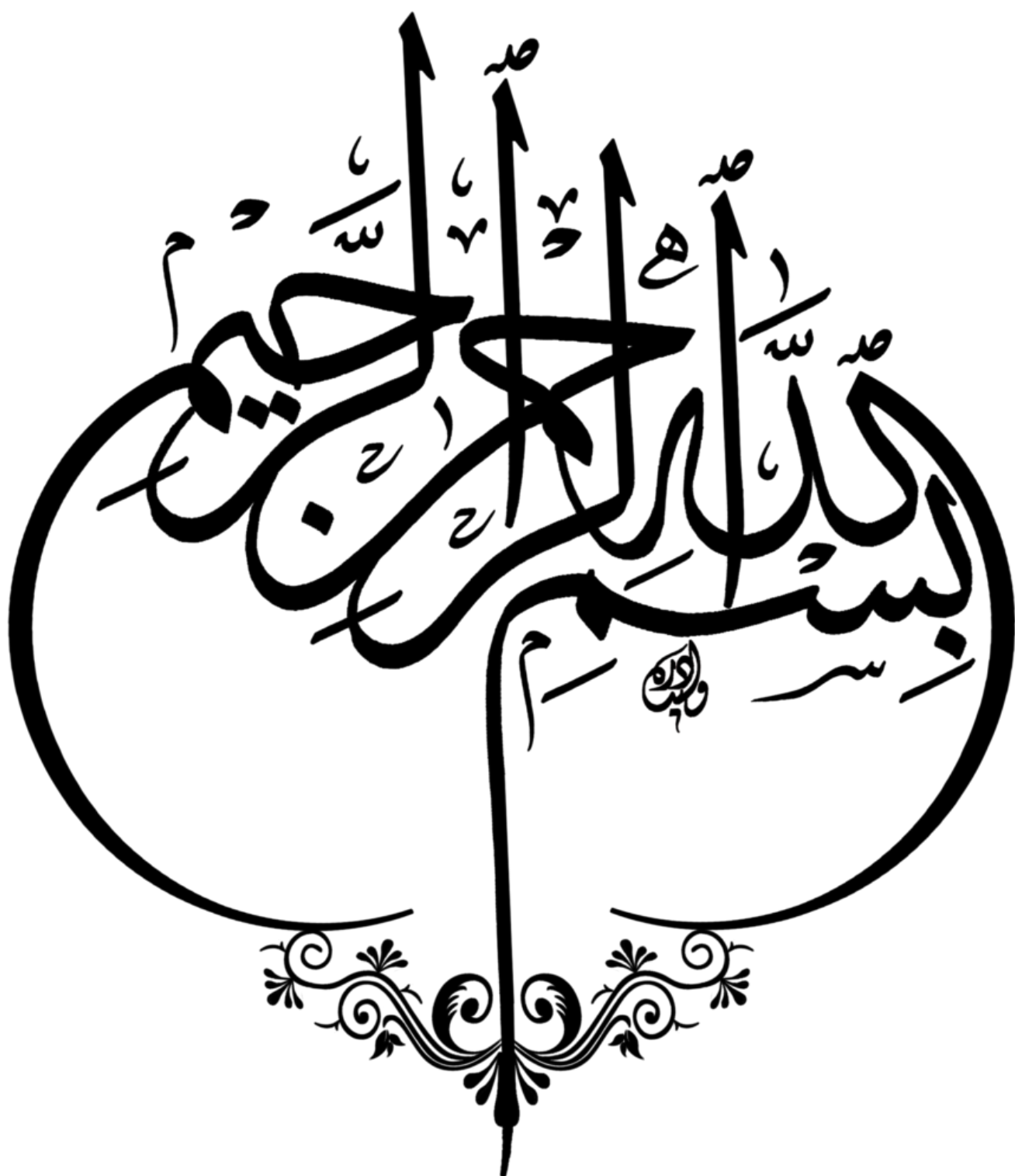
من إعداد الطالبة:

براهمية روميسة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
مقيح صبري	أستاذ تعليم عالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
طيار أحسن	أستاذ تعليم عالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مقرا
حسينة خالدي	أستاذ محاضر ب	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا

السنة الجامعية: 2025_2026



❖ واخر دعوانهم ان الحمد لله رب العالمين ❖

إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبه نستعين على دروب العلم والمعرفة

"الى نفسي"

التي مشت بثبات في دروب لم تكن سهلة، الى تلك الروح التي تعثرت لكنها نهضت... وحملت في قلبها يقينا بأن معية الله تكفي.
أهديك هذا الإنجاز، فكنت الأولى في مسيرة الصبر والمثابرة.

"أمي الغالية"

يا نبع الحنان، ومصدر الدعاء الذي لا ينقطع، لك وحدك تتحني كلماتي خجلاً، فأنت الدعامة، والبوصلة، والنور الذي لا يخبو.

"أبي الغالي"

يا من علمتني أن القوة لا تعني الصخب، بل الثبات، وأن الصبر مفتاح الفرج، أهديك ثمرة جهد صغير أمام عطائك الكبير.

"أخي عامر وأختي وفاء"

الى نبضي الآخر وسندي حين أضعف ورفيقي في درب الحياة الى من شاركت معهم ضحكتي ودمعتي وكانوا لي نعمة الصحبة
والرفقة يا أعز القلوب عل قلب.

"إلى خالتي نصيرة"

التي غمرتني بمحبتها واهتمامها، وكانت حريصة دائماً على تشجيعي ومساندتي، فأنتقدم لها بخالص الشكر والامتنان على كل ما
قدمته لي من دعم معنوي طوال مشواري الدراسي.

"ابنة خالتي ميساء"

الى التي كانت مثلاً للأخت والصديقة الوفية، والتي رافقتني بدعمها وتشجيعها في العديد من المواقف، فكانت كلماتها الطيبة
ومساندتها الصادقة مصدر قوة وتحفيز لي خلال مشواري الدراسي، فلك مني كل المحبة والتقدير.

"ابنة خالتي إيناس"

الى التي أكنّ لها كل المودة والاحترام، والتي كانت دائماً حاضرة بروحها الجميلة واهتمامها الصادق، فكان لتشجيعها ودعمها أثر
طيب في نفسي، وأسأل الله أن يديم بيننا المحبة وأن يوفقها في حياتها العلمية والعملية.

"توبة"

إلى صغيرة بيتنا المدللة، التي كانت بابتسامتها العفوية وضحكاتنا البريئة تبعث الفرح في القلوب، وتجعل الأيام أكثر جمالاً
وسعادة، فأسأل الله أن يحفظها ويديم عليها البراءة والفرح.

"الى صديقاتي"

رفيقات المشوار الجميل، شكراً لكن على المواقف الصادقة والذكريات الرائعة التي جمعتنا، وعلى كل دعم وتشجيع كان له أثر في
مسيرتي

الى بقية عائلتي وكل من وقف بجانبي ها أنا هنا أكملت وأتممت أول نجاحاتي

فالحمد لله على ما وهبتني

روميسة

شكر وعرفان

يقول النبي صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

أولا وقبل كل شيء نشكر الله سبحانه وتعالى ونحمده على توفيقه لي في كل خطوة خطيتها وسررت لها في إنجاز هذا العمل المتواضع.

وإنني لأرجوه سبحانه أن يجعل فيه الصورة المقبولة والإفادة المأمولة.

وبعد سبحانه لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر للأستاذة الدكتورة المشرفة "خالدي حسينة" التي أفادتني من خبرتها وتفضلت عليا بالنصائح والتوجيهات التي ساهمت في تجاوز العقبات وتذليل الصعوبات... أسأل الله تعالى أن يزيدها في علمها وفضلها، كما نحیی أحدى التحيات إلى كل عمال المؤسسات محل الدراسة لوقوفهم جانبي ومساعدتي كما لا ننسى طاقم الإشراف حفظهم الله ونخص بالشكر أيضا البروفيسور الكريم الأستاذ "بوجعادة إلياس" الذي لم يبخل عليا بتقديم العون في دراستي

كما أود أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى لجنة المناقشة على وقتهم الثمين و ملاحظاتهم القيمة كما لا ننسى أصدقائي الأعزاء الذين كانوا خير رفقة في هذه المرحلة، أقول شكرا على المساندة واللحظات التي لا تنسى

أسأل الله

أن يجعل هذا العمل خطوة مباركة نحو مستقبل أفضل،

2026

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر قواعد الحوكمة على جودة المعلومات المالية والإفصاح في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وذلك من خلال دراسة ميدانية أجريت على عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة، انطلاقاً من أهمية الحوكمة باعتبارها آلية حديثة لتعزيز الشفافية والرقابة وتحسين جودة المعلومات المالية والإفصاح بما يساهم في ترشيد القرارات وتحقيق مصالح مختلف الأطراف ذات العلاقة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، كما تم استخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات من أفراد العينة المتمثلين في المديرين ورؤساء المصالح والمحاسبين والمدققين الداخليين. تم توزيع 66 استبياناً، وبعد استبعاد الاستبيانات غير الصالحة، تم اعتماد 60 استبياناً لتحليل، أي بنسبة 90.90% وقد تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS V26 ، بالاعتماد على الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية لاختبار فرضيات الدراسة.

توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لقواعد الحوكمة بأبعادها المختلفة والمتمثلة في اعتماد إطار محكم لتطبيق قواعد الحوكمة، حماية حقوق المساهمين وتحقيق العدالة بينهم، مقومات دور اصحاب المصلحة، مسؤوليات مجلس الإدارة، على جودة المعلومات المالية والإفصاح عند مستوى معنوية (0.05) كما أظهرت النتائج أن المؤسسات محل الدراسة تتمتع بمستوى جيد من تطبيق قواعد الحوكمة، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز الإفصاح والشفافية، مما يدعم ثقة أصحاب المصالح ويساهم في تحسين الأداء المؤسسي.

وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الالتزام بقواعد الحوكمة داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، والعمل على تكثيف برامج التكوين والتوعية بمبادئ الحوكمة، مع تعزيز الشفافية والإفصاح لضمان توفير معلومات مالية ذات جودة عالية تدعم عملية اتخاذ القرار.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، قواعد الحوكمة، جودة المعلومات، الإفصاح، شركة الإسمنت لحجار السود schs Skikda، المؤسسة المينائية E.P.S Skikda، شركة انتاج الكهرباء-وحدة سكيكدة SPE-UPS

Abstract

This study aimed to identify the impact of corporate governance principles on the quality of financial information and disclosure in Algerian economic enterprises. This was achieved through a field study conducted on a sample of economic enterprises in the Skikda province, reflecting the importance of governance as a modern mechanism to enhance transparency, control, and improve the quality of financial information and disclosure, thereby rationalizing decisions and achieving the interests of various stakeholders.

The study adopted a descriptive–analytical approach, utilizing a questionnaire as the primary tool for data collection from the sample members, who included managers, department heads, accountants, and internal auditors. A total of 66 questionnaires were distributed, and after excluding invalid ones, 60 questionnaires were approved for analysis, representing a response rate of 90.90%. The data were analyzed using the statistical software SPSS V26, relying on descriptive and inferential statistical methods to test the study's hypotheses.

The study concluded that there is a statistically significant impact of corporate governance principles in their various dimensions (establishing an effective framework for governance, protecting shareholders' rights and ensuring fair treatment, the role of stakeholders, and the responsibilities of the board of directors) on the quality of financial information and disclosure at a significance level of (0.05) The results also showed that the surveyed enterprises maintain a good level of corporate governance implementation, which positively reflects on improving the quality of financial information and enhancing disclosure and transparency, thereby boosting stakeholder confidence and contributing to the improvement of corporate performance.

The study recommended the necessity of strengthening compliance with corporate governance principles within Algerian economic enterprises, increasing training and awareness programs on governance principles, and enhancing transparency and disclosure to ensure the provision of high–quality financial information that supports the decision–making process.

Keywords: Corporate Governance, Governance Principles, Quality of Information, Disclosure, Hadjar Soud Cement Company (SCHS) Skikda, Skikda Port Authority (E.P.S), Electricity Production Company – Skikda Unit (SPE–UPS).

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
–	الاهداء
–	الشكر
–	الملخص
–	فهرس المحتويات
–	قائمة الجداول
–	قائمة الأشكال
–	قائمة الملاحق
–	قائمة الاختصارات والرموز
أ – د	مقدمة
2-21	الفصل الأول: الأدبيات النظرية للحوكمة وجودة المعلومات المالية والإفصاح
2	تمهيد الفصل الأول
3-14	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الحوكمة وجودة المعلومات المالية والإفصاح
3	المطلب الأول: ماهية الحوكمة
3	الفرع الأول: مفهوم الحوكمة وخصائصها
5	الفرع الثاني: أهمية وأهداف الحوكمة
6	الفرع الثالث: مبادئ واليات حوكمة
7	الفرع الرابع: الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة
9	المطلب الثاني: أساسيات حول جودة المعلومات المالية والإفصاح
9	الفرع الأول: مفهوم جودة المعلومات المالية وخصائصها
11	الفرع الثاني: معايير تحقق جودة المعلومات المالية
11	الفرع الثالث: مفهوم الإفصاح أنواعه
13	الفرع الرابع: مقومات الإفصاح
14-15	المبحث الثاني: تحليل علاقة الحوكمة بجودة المعلومات المالية والإفصاح
14	المطلب الأول: علاقة قواعد الحوكمة بجودة المعلومات المالية والإفصاح
14	المطلب الثاني: انعكاسات قواعد الحوكمة على جودة المعلومات المالية والإفصاح
15	المطلب الثالث: الأطراف المستفيدة من جودة المعلومات المالية والإفصاح
15-20	المبحث الثالث: الدراسات السابقة

15-17	المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية
17-18	المطلب الثاني: دراسات باللغة الأجنبية
19	المطلب الثالث: تعقيب على الدراسات السابقة
19-20	الفرع الأول: التعليق على الدراسات السابقة
20	الفرع الثاني: ما يميز الدراسة الحالية على الدراسات السابقة
21	خلاصة الفصل الأول
22-59	الفصل الثاني: دراسة ميدانية لأثر قواعد الحوكمة على جودة المعلومات المالية والإفصاح لعينة من المؤسسات الاقتصادية بسكيدة
23	تمهيد الفصل الثاني
24-34	المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسات محل الدراسة وهيكلها التنظيمي
24	المطلب الأول: نظرة عامة حول مؤسسة الإسمنت حجار السود schs بولاية سكيدة
24	الفرع الأول: نشأة مؤسسة الإسمنت حجار السود schs بولاية سكيدة
25	الفرع الثاني: التعريف بمؤسسة الإسمنت حجار السود schs بولاية سكيدة
26	الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة الإسمنت حجار السود schs بولاية سكيدة.
27	الفرع الرابع: الأهداف العامة لمؤسسة حجار السود بولاية سكيدة وأنشطتها
28	المطلب الثاني: نظرة عامة حول المؤسسة المينائية E.P.S بولاية سكيدة
28	الفرع الأول: نظرة عامة حول المؤسسة المينائية سكيدة
29	الفرع الثاني: أهداف ووظائف المؤسسة المينائية سكيدة
30	الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية سكيدة
31	الفرع الرابع: تقديم مصلحة المالية والمحاسبة
32	المطلب الثالث: نظرة عامة حول شركة إنتاج الكهرباء وحدة سكيدة SPE-UPS
32	الفرع الأول: التعريف بالمؤسسة
32	الفرع الثاني: الأهداف المسطرة للمؤسسة وفق الميزانية التقديرية
33	الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة ومصلحة المالية والمحاسبة
34	الفرع الرابع: المهام المكلفة بها مصلحة المالية والمحاسبة
34-40	المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية
34	المطلب الأول: منهج وهيكل الدراسة
35	الفرع الأول: منهج الدراسة
35	الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة
36	الفرع الثالث: أساليب المعالجة الإحصائية
36	الفرع الرابع: متغيرات وأدوات الدراسة
37	الفرع الخامس: أدوات الدراسة

37	المطلب الثاني: بناء أداة الدراسة وثبات صدقها
37	الفرع الأول: بناء أداة الدراسة
37	الفرع الثاني: صدق وثبات أداة الدراسة
40	الفرع الثالث: اختبار التوزيع الطبيعي
41-58	المبحث الثالث: تحليل وتفسير نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات
41	المطلب الأول: عرض وتحليل خصائص البيانات الشخصية لعينة الدراسة
47	المطلب الثاني: تحليل نتائج الاستبيان
47	الفرع الأول: تحليل إجابات عينة الدراسة
52	المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة
53	الفرع الأول: الفرضية الفرعية الأولى
54	الفرع الثاني: الفرضية الفرعية الثانية
55	الفرع الثالث: الفرضية الفرعية الثالثة
56	الفرع الرابع: الفرضية الفرعية الرابعة
57	الفرع الخامس: الفرضية الفرعية الرئيسية
59	خلاصة الفصل الثاني
61	خاتمة
65	قائمة المراجع
70	الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	عدد الاستبيانات الموزعة والمستلمة والصالحة لتحليل	35
02	أفكار ونباخ لكل محور	37
03	قياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات اعتماد إطار محكم لتطبيق قواعد الحوكمة	38
04	قياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات حماية حقوق المساهمين وتحقيق العدالة بينهم	38
05	قياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات مقومات دور اصحاب المصلحة	39
06	قياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات مسؤوليات مجلس الإدارة	39
07	قياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز مستوى الإفصاح	40
08	التوزيع الطبيعي لمحااور الدراسة	40
09	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	41
10	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	42
11	توزيع عينة الدراسة حسب الشهادات المهنية المتحصل عليها	43
12	توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية	44
13	توزيع عينة الدراسة حسب الأقدمية المهنية	45
14	توزيع عينة الدراسة حسب الدورات التدريبية	46
15	حدود الموافقة وفق مقياس ليكارث الخماسي	48
16	الوسط الحسابي لعبارات اعتماد إطار محكم لتطبيق قواعد الحوكمة	48
17	الوسط الحسابي لعبارات حماية حقوق المساهمين وتحقيق العدالة بينهم	49
18	الوسط الحسابي لعبارات مقومات دور اصحاب المصلحة	50
19	الوسط الحسابي لعبارات مسؤوليات مجلس الإدارة	51
20	الوسط الحسابي لعبارات تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز مستوى الإفصاح	51
21	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى	53
22	اختبار المعنوية الإجمالية لهذا النموذج التقديري للدراسة	53
23	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية	54
24	اختبار المعنوية الإجمالية لهذا النموذج التقديري للدراسة	54
25	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة	55
26	اختبار المعنوية الإجمالية لهذا النموذج التقديري للدراسة	55
27	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة	56
28	اختبار المعنوية الإجمالية لهذا النموذج التقديري للدراسة	56
29	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرئيسية	57
30	اختبار المعنوية الإجمالية لهذا النموذج التقديري للدراسة	58

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لمؤسسة الإسمنت حجار السود بسكيكة	26
02	الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية سكيكة	30
03	هيكل التنظيمي للمديرية المالية والمحاسبة	31
04	الهيكل التنظيمي لشركة انتاج الكهرباء ومصلحة المالية والمحاسبة	33
05	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	42
06	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	43
07	توزيع عينة الدراسة حسب الشهادات المهنية المتحصل عليها	44
08	توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية	45
09	توزيع عينة الدراسة حسب الأقدمية المهنية	46
10	توزيع عينة الدراسة حسب الدورات التدريبية	47

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
70-72	الاستبيان	01
73	قائمة الأساتذة المحكمين	02
74-86	مخرجات برنامج spss	03

الرموز والمختصرات

الترجمة باللغة الإنجليزية	الترجمة باللغة العربية	الرمز
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	Organisation for economic Co-operation and development	OECD
مؤسسة التمويل الدولية	International Finance Corporation	IFC
صندوق النقد الدولي	Fonds Monétaire International	FMI
معايير المحاسبة المالية	Financial Accounting Standards Board	FASB
الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر	International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies	IFRC
الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية	Statistical package for the social sciences	SPSS

المقدمة

تمهيد

شهدت المؤسسات الاقتصادية خلال السنوات الأخيرة تحولات عميقة فرضتها التطورات الاقتصادية والمالية، الأمر الذي أدى إلى تزايد الحاجة إلى اعتماد أساليب إدارية حديثة تضمن تحقيق الشفافية والمصداقية في مختلف المعاملات المالية والمحاسبية ومن بين أهم هذه الأساليب برزت الحوكمة باعتبارها نظاما متكاملًا يسعى إلى ضبط القواعد والتشريعات التي تحكم الممارسات المحاسبية والمالية

حيث تعد الحوكمة إطارًا تنظيميًا ورقابيًا يسعى إلى تحقيق التوازن بين مصالح مختلف الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، من خلال الالتزام بمبادئ الشفافية والمساءلة والعدالة والمسؤولية، كما تساهم في تعزيز الثقة في المعلومات التي تقدمها المؤسسة خاصة المعلومات المالية التي يعتمد عليها المساهمون ومختلف أصحاب المصالح في اتخاذ القرارات الاقتصادية

وفي هذا السياق، تمثل جودة المعلومات المالية والإفصاح أحد المرتكزات الأساسية لنجاح المؤسسات الاقتصادية، إذ تساهم المعلومات المالية ذات الجودة العالية في توفير صورة صادقة وموثوقة عن الوضعية المالية للمؤسسة، كما يساعد الإفصاح الكافي والشفاف على تقليل عدم تماثل المعلومات وتعزيز ثقة المستخدمين في التقارير المالية المنشورة ومن هذا المنطلق أصبح الالتزام بقواعد الحوكمة من العوامل الأساسية التي تساهم في تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز مستوى الإفصاح، من خلال رفع مستوى الشفافية وتقديم معلومات مالية دقيقة، مما يسهل على المساهمين تقييم الأداء الفعلي للمؤسسة واتخاذ قرارات رشيدة بناء على معطيات موثوقة.

1- إشكالية الدراسة:

تعد الحوكمة من أبرز الآليات الحديثة التي تتبناها المؤسسات الاقتصادية لتعزيز الشفافية، والمساءلة، ورفع كفاءة الأداء المالي والإداري لمواجهة التغيرات الاقتصادية المتسارعة وفي ظل الأهمية البالغة لجودة المعلومات المالية والإفصاح كركيزة أساسية لاتخاذ القرارات، أصبح تطبيق قواعد الحوكمة ضرورة حتمية لضمان مصداقية هذه البيانات وموثوقيتها.

وعلى الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت الحوكمة وعلاقتها بالأداء المالي أو جودة المعلومات المالية والإفصاح إلا أن الدراسات التي بحثت في أثر قواعد الحوكمة على جودة المعلومات المالية والإفصاح خاصة على مستوى ولاية سكيكدة محدودة إلى منعدمة وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى معالجته.

بناء على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسة التالية:

ما مدى تأثير قواعد الحوكمة على جودة المعلومات المالية والإفصاح لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بولاية سكيكدة؟

ويمكن معالجة هذه الإشكالية الرئيسة من خلال الإجابة على الأسئلة الجزئية التالية:

➤ ما مدى تأثير وجود اعتماد إطار محكم لتطبيق قواعد الحوكمة على جودة المعلومات والإفصاح لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة؟

- ما مدى تأثير حماية حقوق المساهمين وتحقيق العدالة بينهم على جودة المعلومات المالية والإفصاح لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة؟
- ما مدى تأثير دور أصحاب المصلحة على جودة المعلومات المالية والإفصاح لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة؟
- ما مدى تأثير مسؤوليات مجلس الإدارة على جودة المعلومات المالية والإفصاح لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة؟

2- فرضيات الدراسة

- على ضوء التساؤل الرئيسي والأسئلة الجزئية المطروحة يمكننا صياغة الفرضية الرئيسية التالية؟
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوي أقل من 0.05 لقواعد الحوكمة على جودة المعلومات المالية والإفصاح لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بولاية سكيكدة.
- وتتفرع هذه الفرضية الرئيسية الى الفرضيات الجزئية التالية:
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوي أقل من 0.05 لاعتماد إطار محكم لتطبيق قواعد الحوكمة على جودة المعلومات المالية والإفصاح لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة.
 - يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوي أقل من 0.05 لحماية حقوق المساهمين وتحقيق العدالة بينهم على جودة المعلومات المالية والإفصاح لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة.
 - يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوي أقل من 0.05 لدور أصحاب المصلحة على جودة المعلومات المالية والإفصاح لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة.
 - يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوي أقل من 0.05 لمسؤوليات مجلس الإدارة على جودة المعلومات المالية والإفصاح لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة.

3-أسباب اختيار الموضوع:

تعدد أسباب اختيار الموضوع بين ذاتية وموضوعية، من أهمها ما يلي:

• الأسباب الذاتية:

- تماشي الموضوع مع طبيعة التخصص، حيث يعتبر من المواضيع التي تدخل في صميم مالية المؤسسات.
- الاهتمام بالمواضيع الحديثة والرغبة في البحث والاطلاع على مواضيع من هذا القبيل.
- الشعور بأهمية هذه المواضيع خاصة مع التوجهات الحديثة التي يهدها عصرنا الحالي.
- الميول الشخصي للمواضيع المرتبطة بالحوكمة والشفافية وجودة المعلومات المالية.

• الأسباب الموضوعية:

- تزايد الاهتمام بتطبيق قواعد الحوكمة داخل المؤسسات الاقتصادية باعتبارها آلية فعالة لتعزيز الشفافية والمصادقية.
- أهمية جودة المعلومات والإفصاح في دعم القرارات الإدارية وتحقيق الثقة بين مختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة.
- ارتباط الموضوع بالتطورات الاقتصادية الحديثة التي تفرض على المؤسسات الالتزام بمبادئ الشفافية والرقابة الفعالة.

-بروز العديد من المشكلات المرتبطة بضعف الإفصاح وعدم دقة المعلومات، مما جعل الحوكمة ضرورة لتحسين الرقابة والتسيير.

4-أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى توضيح جملة من النقاط نوجزها فيما يلي:

- التعرف على مفهوم الحوكمة وقواعدها الأساسية داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- التعرف على مفهوم جودة المعلومات المالية والإفصاح وأهميتها.
- دراسة العلاقة بين قواعد الحوكمة وجودة المعلومات المالية والإفصاح.
- قياس مدى التزام المؤسسات محل الدراسة بتطبيق قواعد الحوكمة.
- إختبار أثر قواعد الحوكمة على جودة المعلومات المالية والإفصاح.
- تقديم مجموعة من النتائج والتوصيات التي يمكن الاستفادة منها في المستقبل.

5- أهمية الدراسة:

يمكن تلخيص أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- تتبع أهمية الدراسة من الدور المتزايد لقواعد الحوكمة في تعزيز الشفافية والمساءلة وتحسين جودة المعلومات المالية داخل المؤسسات.
- التأكيد على أهمية تطبيق قواعد الحوكمة لتحسين جودة المعلومات المالية والإفصاح.
- تعزيز ثقة المساهمين وأصحاب المصلحة في المعلومات المالية المنشورة من خلال تشجيع الالتزام بقواعد الحوكمة.
- بيان أهمية الإفصاح كوسيلة لتحقيق الشفافية وتقليل فجوة المعلومات بين إدارة المؤسسة وأصحاب المصالح.
- تقديم نتائج وتوصيات عملية قابلة للتطبيق تساعد المؤسسات محل الدراسة على تطوير قواعد الحوكمة وجودة المعلومات المالية والإفصاح.

6-حدود الدراسة:

توجد عدة حدود للدراسة نذكر منها:

- الحدود المكانية:** سنقوم بإجراء الدراسة الميدانية على عينات من المؤسسات الاقتصادية (شركة حجار السود schs، المؤسسة المينائية E.P.S سكيكدة، شركة انتاج الكهرباء -وحدة سكيكدةSPE-UPS) كنموذج لدراسة.
- الحدود الزمانية:** تمت اجراء هذه الدراسة سنة 2026.

- الحدود البشرية:** سيتم دراسة النموذج من جهة نظر المديرين، رؤساء المصالح، مدققون داخليون، محاسبين، وذلك على مستوى بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بولاية سكيكدة.

7-المنهج المستخدم:

- سوف نعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، فبالنسبة للجزء النظري سنستعرض عناصر الموضوع بصفة نظرية، وسيتم الاعتماد فيها على تقنيات البحث البيبليوغرافي، من خلال استخدام المؤلفات العلمية باللغة العربية والأجنبية، الورقية منها والإلكترونية ذات الصلة بالموضوع.

كما سيتم تدعيم البحث بأسلوب دراسة حالة، حيث ستكون الدراسة الميدانية ببعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة ويكون ذلك في الجانب التطبيقي من الدراسة، وسيتم الاعتماد على الاستبيان كأداة أساسية لجمع البيانات والمعلومات ونستخدم الأدوات الإحصائية المناسبة لتحليلها بحيث سيتم استخدام التحليل الإحصائي بالاستعانة ببرنامج spss v26

8- صعوبات الدراسة :

إن البحث العلمي عادة لا يخلو من بعض الصعوبات التي تواجهه، فمن أهم الصعوبات التي واجهتها في إعداد هذه المذكرة، نذكر ما يلي:

- تشعب الموضوع واتساعه، مما أوجب صعوبة التحكم فيه وحصره على عدد معين من الصفحات.
- ضعف ثقافة التعامل مع أدوات البحث، خاصة الاستبيان لدى بعض الموظفين، مما تطلب جهدا إضافيا للتوضيح.
- صعوبة الوصول الى بعض الفئات المستهدفة داخل المؤسسة الاقتصادية وطول الانتظار.

9- هيكل البحث:

تتكون المذكرة من فصلين رئيسيين، يتناول الفصل الأول الأدبيات النظرية للحوكمة وجودة المعلومات المالية والإفصاح، حيث تناول في المبحث الأول مفاهيم عامة حول الحوكمة وجودة المعلومات المالية والإفصاح، من خلال مطلبين رئيسيين، الأول يشرح ماهية الحوكمة من حيث التعريف، الخصائص، الأهمية والأهداف، المبادئ والآليات والأطراف المعنية بتطبيق قواعد الحوكمة، والثاني يعرض أساسيات حول جودة المعلومات المالية والإفصاح من حيث تعريف جودة المعلومات المالية وخصائصها، ومعايير تحقق جودة المعلومات المالية، تعريف الإفصاح وأنواعه ومقوماته، أما المبحث الثاني فيركز على تحليل علاقة الحوكمة بجودة المعلومات المالية والإفصاح، ويختتم الفصل بدراسة وتحليل الدراسات السابقة، العربية والأجنبية، مع التعليق عليها وتوضيح ما يميز الدراسة الحالية عنها، في حين يتناول الفصل الثاني الدراسة الميدانية بأثر قواعد الحوكمة على جودة المعلومات المالية والإفصاح ويبدأ بتقديم عام للمؤسسات محل الدراسة وهيكلها التنظيمي، عبر ثلاث مطالب تخص مؤسسة الإسمنت حجار السود schs المؤسسة المينائية E.P.S شركة انتاج الكهرباء -وحدة سكيكدة SPE-UPS ، يشرح كل منها التعريف، الوظائف الهيكل التنظيمي، والأهداف. ثم يتناول المبحث الثاني إجراءات الدراسة الميدانية بمنهجها، عينة الدراسة، أدواتها وبناء أداة الدراسة وصدقها، ويختتم الفصل بتحليل وتفسير نتائج الاستبيان اختبار الفرضيات الدراسة، مع عرض بيانات العينة وتحليل النتائج واختبار الفرضيات الفرعية والرئيسية، لينهي الفصل بخلاصة تبرز أهم النتائج.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية للحوكمة وجودة
المعلومات المالية والإفصاح

تمهيد الفصل الأول:

تعد الحوكمة من أهم الركائز التي يقوم عليها الاقتصاد الحديث، حيث برزت كضرورة حتمية لمواجهة الأزمات المالية وضمان استدامة المؤسسات من خلال إرساء قواعد الرقابة والشفافية ولا تقتصر أهمية الحوكمة على الجوانب التنظيمية فحسب، بل تمتد لتشكل الضامن الأساسي لإنتاج معلومات مالية ذات جودة عالية، تتسم بالدقة والموثوقية مما يساهم في تعزيز ثقة المساهمين وأصحاب المصلحة.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق الى الإطار النظري للحوكمة وأثرها على جودة المعلومات المالية والإفصاح إضافة الى دراسة العلاقة المتداخلة بين تطبيق قواعد الحوكمة وانعكاساتها على جودة المعلومات المالية والإفصاح، والدراسات السابقة عن الموضوع، حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل الى:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الحوكمة وجودة المعلومات المالية والإفصاح.

المبحث الثاني: تحليل علاقة الحوكمة بجودة المعلومات المالية والإفصاح.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الحوكمة وجودة المعلومات المالية والإفصاح

في سياق التغييرات الهيكلية في البيئات المؤسسية المعاصرة، أصبحت الحوكمة مفهوما مركزيا في تحقيق الاستدامة والشفافية في المؤسسات فالحوكمة ليست مجرد إطار تنظيمي، بل هي مجموعة من المبادئ التي تحدد العلاقات بين الإدارة والمساهمين، وتضمن فعالية القرارات في تعزيز جودة المعلومات المالية.

حيث يتناول هذا المبحث الإطار النظري للحوكمة وأثرها على جودة المعلومات المالية والإفصاح من خلال مطلبين رئيسيين، الأول يشرح ماهية الحوكمة من حيث تعريفها، خصائصها، وأهميتها وأهدافها، وآليات تطبيقها، أما الثاني فيتناول أساسيات جودة المعلومات المالية والإفصاح من خلال مفهوم جودة المعلومات المالية ومعايير تحققها، مفهوم الإفصاح، أنواعه، ومقوماته.

المطلب الأول: ماهية الحوكمة

تعد الحوكمة إطارا مؤسسيا يحدد العلاقات بين مختلف الأطراف داخل المؤسسة، ويهدف الى ضمان الشفافية والمساءلة، وتحقيق التوازن بين المصالح ومن خلال تطبيق مبادئ الحوكمة تتعزز ثقة المساهمين، وتحسن جودة القرارات، مما يسهم في تحقيق أهداف المؤسسة واستدامتها.

الفرع الأول: مفهوم الحوكمة وخصائصها

1. مفهوم الحوكمة:

هناك عدة تعاريف للحوكمة نذكر منها:

يعتبر التعريف الذي أعدته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD أكثر التعريفات قبولا وانتشارا دوليا، حيث عرفت المنظمة الحوكمة على أنها: مجموعة العلاقات بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها والملاك وجميع أطراف ذوي العلاقة، فهي الهيكل الذي من خلاله يتم تحديد أهداف المؤسسة ومراقبة الأداء والنتائج بالأسلوب الناجح لممارسة وإدارة السلطة، والذي من خلاله أيضا تقدم جميع الحوافر اللازمة الى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا في سعيها الى تحقيق الأهداف المتفق عليها لخدمة مصالح المؤسسة ومساهميها وفق إجراءات المراقبة والتوجيه الأمثل لاستخدام موارد المؤسسة بكفاءة وفالية.¹

كما عرفت مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة المؤسسات والتحكم في أعمالها.²

كما تم تعريفها من طرف صندوق النقد الدولي FMI: على أنها الطريقة التي تم بواسطتها تسير سلطة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لخدمة التنمية وذلك باستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف وتحقيق أكبر المنافع.³

¹ أحمد بن عبد الله آل الشيخ، المتطلبات القانونية والإجرائية لحوكمة الشركات، منتدى الحوكمة السعودي، هيئة السوق المالية، المملكة العربية السعودية، يناير 2011، ص4.

² عبد الرزاق حبار، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي-حالة دول شمال إفريقيا-، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 05، العدد 07، 2009، ص76.

³ محمد مريني، حديدي آدم، آليات تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات الجزائرية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، 2022، ص338.

عرفت أيضا بأنها: مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة المؤسسات والمساهمين وأصحاب المصالح فيها ولك عن طريق الإجراءات والأساليب التي تستخدم لإدارة شؤون المؤسسة وتوجيه أعمالها من أجل ضمان تطوير الأداء والإفصاح والشفافية والمساءلة بها، وتعظيم فائدة المساهمين على المدى الطويل ومراعاة مصالح الأطراف المختلفة.¹

من خلال ما سبق نستنتج أن الحوكمة هي نظام شامل من القواعد والآليات التي تنظم التفاعل بين مجلس الإدارة والإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، بهدف تحديد أهداف المؤسسة وضمان تنفيذها بكفاءة وشفافية، وتحقيق التوازن بين الملكية والإدارة، بما يسهم في استدامة المؤسسة وزيادة قيمتها.

2. خصائص الحوكمة:

تمتاز الحوكمة بمجموعة من الصفات والخصائص المتمثلة فيما يلي:

- **المسؤولية:** تحمل نتائج القرارات المتخذة أمام جميع الأطراف ذات العلاقة وضمان حقوقهم والتشجيع على العمل المشترك والتعاون فيما بين هذه الأطراف.
- **المسؤولية الاجتماعية:** أي اعتبار المؤسسة كفرد أو كمواطن جيد يمتاز بالرشادة والصالح.
- **الاستقلالية:** عدم وجود ضغوطات في العمل والتي تتحقق عن طريق:
 - استقلالية رئيس مجلس الإدارة عن الإدارة العليا.
 - توفر لجنة مراجعة مستقلة يرأسها عضو من مجلس الإدارة.
 - وجود مجلس الإدارة إشرافي يمتاز بالاستقلالية عن مجلس الإدارة التنفيذي.
- **العدالة:** تعهد المؤسسة بحماية وضمان حقوق جميع الأطراف ذات العلاقة وضمان المعاملة المتساوية لهم خاصة ما يتعلق بمساهمي الأقلية.
- **فعالية مجلس الإدارة:** في اتخاذ القرارات ومسؤولياته في اختيار رئيس تنفيذي يحكم في إطار التشاور بين أعضاء المجلس الإدارة لاتخاذ القرار الصائب.²
- **الانضباط:** ويعني إتباع السلوك الأخلاقي المناسب من خلال الالتزام بالأخلاق الحميدة، وقواعد السلوك المهني الرشيد، وكذلك التوازن في تحقيق مصالح كافة الأطراف المرتبطة بالمؤسسة.
- **الشفافية:** ويقصد بها أن عملية اتخاذ القرارات وتنفيذها تطبق بأساليب تدرج ضمن إطار لوائح وتعليمات للقوانين والأنظمة كما تعني أن المعلومات متوفرة ومتاحة للأشخاص المتأثرين بالقرارات ومضامينها، وإن المعلومات الكافية

¹ سناء بوقواس، عن حوكمة الشركات مقارنة قانونية في المفهوم والآليات، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 5، العدد 01، الجزائر 2022، ص 292

² لمين تغليسية، مساهمة مبادئ حوكمة الشركات في الإفصاح عن معلومات مالية ذات جودة: دراسة ميدانية لعينة من شركات المساهمة الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، مراجعة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2017-2018، ص 33-34

يتم تجهيزها بشكل مفهوم والإفصاح عنها في أجهزة الاعلام الالي والإعلانات الصادرة عن المؤسسة، وبشكل يسهل عملية الحصول عليها.

➤ **الوضوح:** ويعني وضوح القوائم المالية وخلوها من أي غموض، ونظرا لأن إعدادها من مسؤولية إدارة المؤسسة فإنه يجب على مجلس الإدارة اتخاذ جميع الإجراءات التي تضمن شفافية وعدالة هذه القوائم والإيضاحات المتعلقة بها.¹

الفرع الثاني: أهمية وأهداف الحوكمة:

1. أهمية الحوكمة:

يساعد نظام الحوكمة المؤسسية الجيد فيما يلي:²

- محاربة الفساد الداخلي في المؤسسات وعدم السماح بوجوده أو استمراره والقضاء عليه.
 - تحقيق وضمان النزاهة والاستقامة لكافة العاملين في المؤسسات.
 - تحقيق السلامة والصحة وعدم وجود أي خطأ عمدي.
 - محاربة الانحرافات ومنع استمرارها، خاصة تلك التي يشكل وجودها تهديدا للمصالح، وإن استمرارها يصعب تحقيق نتائج جيدة للأعمال.
- بالإضافة الى:

- ضمان حصول المستثمرين على عائد على استثماراتهم.
- جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتخفيض تكلفة التمويل.
- تحقيق فاعلية مراجعي الحسابات الخارجيين، خاصة وأنهم على درجة مناسبة من الاستقلالية وعدم خضوعهم لأي ضغط من مجلس الإدارة.
- الحد من هروب رؤوس الأموال الى الخارج وتدعيم تنافسية الشركات في الأسواق المالية العالمية.
- زيادة النمو وتعظيم حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.

2. أهداف الحوكمة:

تعمل مبادئ ومعايير الحوكمة على تحقيق العديد من الأهداف نذكر منها:³

- تحسين قدرة المشروعات على تحقيق أهدافها من خلال تحسين الصورة الذهنية والانطباع الإيجابي عنها.
- تحسين عملية صنع القرار في المؤسسات، بزيادة إحساس المديرين بالمسؤولية وإمكانية محاسبتهم من خلال الجمعيات العامة.

¹ محمد لمين علون، مساهمة أليات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبي، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مجلد 05 العدد 08، جوان 2019، ص ص50-51.

² ناهد سبيعة، دور حوكمة الشركات في الحد من سلبات المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2021-2022، ص 13.

³ جمعة هوام، نوال لعشوري، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي، ص 9.

- تحسين خاصية مصداقية البيانات والمعلومات وتحقيق سهولة فهمها عبر الحدود.
- إدخال اعتبارات القضايا البيئية والأخلاقية في منظومة صنع القرار.
- تحسين درجات الشفافية والوضوح والإفصاح ونشر البيانات والمعلومات.
- زيادة قدرة المشروعات على تحسين موقفها التنافسي وجذب استثمارات ورؤوس أموال أخرى.
- زيادة قدرة الإدارة على تحفيز العاملين وتحسين معدلات دوران العمالة واستقرار العاملين.

الفرع الثالث: مبادئ وأليات الحوكمة:

1. مبادئ الحوكمة:

- قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بإصدار خمسة مبادئ أساسية للحوكمة في ماي 1999 وبعد مراجعتها في أفريل 2004 أضافت مبدأ سادس، وتتمثل هذه المبادئ في:
- **ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة:** يشجع على الشفافية وكفاءة الأسواق وأن يتوافق هيكل الحوكمة مع الإطار القانوني وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الاشرافية والتنظيمية والتنفيذية.
 - **حقوق المساهمين:** بحيث ينبغي أن يكفل إطار أساليب ممارسة الحوكمة في المؤسسات حماية حقوق المساهمين ويجب أن يكون المساهمون على معرفة كاملة بما يحدث داخل المؤسسة وأن يكون لديهم قدرة كاملة على فهم ومعرفة وإدراك كافة النواحي الخاصة بالقوائم المالية المتعلقة بالحفاظ على حقوقهم وعلى مصالحهم الخاصة.
 - **المعاملة المتساوية للمساهمين:** بما في ذلك المساواة بين مساهمي الأقلية والمساهمين الأجانب كما يجب أن يعامل المساهمون المنتمون الى فئة واحدة نفس المعاملة المتساوية.¹
 - **دور ذوي الشأن في الحوكمة:** يتعين أن يسلم إطار الحوكمة بحقوق ذوي الشأن، تلك الحقوق التي أرساها القانون أو الاتفاقيات المتبادلة بل ويتعين عليه تشجيع التعاون النشط بين المؤسسات وذوي الشأن في إيجاد الثروة وخلق الوظائف والعمل على استمرار المشروعات التي تتمتع بموقف مالي قوي.
 - **مسؤوليات مجلس الإدارة:** يتعين أن يكفل إطار الحوكمة أن المؤسسة يجرى إرشادها إرشادا إستراتيجيا وكذلك المتابعة المتواصلة الفعالة للإدارة التي يمارسها المجلس ومثل المجلس للمحاسبة أمام المؤسسة والمساهمين.
 - **الإفصاح والشفافية:** يتعين أن يكفل إطار الحوكمة الإفصاح في الوقت المناسب وعلى نحو دقيق عن كافة الأمور الجوهرية المتعلقة بالمؤسسة، وتشتمل تلك على الموقف المالي للمؤسسة وأداءها وملكيته وحوكمتها.²

2. أليات الحوكمة:

يتم تصنيفها الى أليات داخلية وأخرى خارجية:

¹ فاطمة الزهراء قاضي، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة المجلد 04، العدد 02، أكتوبر 2020، ص 5.

² فاطمة الزهراء طاهري، سهام عيساوي، دور حوكمة الشركات في الرفع من كفاءة السوق المالية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة يومي 06-07 ماي 2012، ص 9.

➤ أليات الداخلية:

حيث تقوم أليات الحوكمة الداخلية بمراقبة الأنشطة ثم اتخاذ قرارات تصحيحية لتحقيق الأهداف المسطرة، وتتمثل فيما يلي:

- **مجلس الإدارة:** يعد مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ أنه يحمي رأس المال المستثمر في المؤسسة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة.
- **لجنة المراجعة:** يقصد بلجنة المراجعة أنها إحدى اللجان الفرعية التابعة لمجلس الإدارة، والتي تجتمع بصفة دورية ومنظمة، وتقتصر عضويتها على الأعضاء الغير التنفيذيين ممن يتوافر فيهم التأهيل العلمي الملائم والإلمام بالجوانب المالية والمحاسبية وطبيعة النشاط المؤسسة والقدرة على قراءة التقارير والقوائم المالية.
- **المراجع الداخلي:** تؤدي وظيفة المراجعة الداخلية دورا مهما في عملية الحوكمة، وذلك عن طريق زيادة قدرة المواطنين عن مسألة المؤسسة من خلال الأنشطة التي ينفذوها بزيادة المصادقية.¹

➤ الاليات الخارجية للحوكمة:

تتمثل في الرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على المؤسسة، والضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهمة ومنها:

- **منافسة سوق المنتجات وسوق العمل الإداري:** وتعد أحد الاليات المهمة للحوكمة، فهي تهذب سلوك الإدارة وخاصة إذا كانت هناك سوق فعالة للعمل الإداري للإدارة العليا.
 - **الاندماج والاستحواذ:** باعتبارها من الأدوات التقليدية لإعادة الهيكلة في قطاع المؤسسات، حيث غالبا ما يتم الاستغناء عن خدمات الإدارات ذات الأداء المنخفض عندما تحصل عملية الاندماج أو الاستحواذ.
 - **التدقيق الخارجي:** تساعد المؤسسات على تحقيق المسائلة والنزاهة وتحسين العمليات فيها، وزيادة الثقة بين أصحاب المصالح والمواطنين بشكل عام.
 - **التشريع والقوانين:** حيث أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة، ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية، بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم.²
- الفرع الرابع: الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة:

1. المساهمون:

هم من يقومون بتقديم رأس المال لشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وتعطيل قيمة المؤسسة على المدى البعيد مما يحدد مدى استمراريته مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم ويملكون الحق في اختيار أعضاء

¹ عبد القادر عوادي وآخرون، استخدام أليات حوكمة الشركات للحد من الممارسات السلبية للمحاسبة الإبداعية دراسة حالة مجتمع صيدال، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 20، العدد 02، ديسمبر 2020، ص 189.

² فاطمة الزهراء رقايقية، بن خديجة منصف، أليات حوكمة الشركات ودورها في تحجيم ممارسات المحاسبة الإبداعية- دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 20، العدد 01، نوفمبر 2020، ص 72.

مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم، وبالمقابل عدم تحقيق الأرباح المجيدة يقلص رغبة المساهمين في زيادة أنشطة المؤسسة مما يؤثر على مستقبل المؤسسة. ويمكن تحقيق أهداف المساهمين من خلال حسن اختيار أعضاء الإدارة العليا لإدارة المؤسسة ضمن القوانين والسياسات المطلوبة.

2. مجلس الإدارة:

بصفتهم من يقومون باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل لهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال المؤسسة، ويرسم السياسات العامة، وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين، بالإضافة الى الرقابة على أدائهم، وقد بينت المبادئ العالمية المذكورة للحوكمة بان أعضاء مجلس الإدارة يضطلعون بنوعين من الواجبات وهما:

• واجب العناية اللازمة:

ويتطلب أن يكون مجلس الإدارة يقضا وحذرا وأن يبذل الجهد والحرص والعناية اللازمة في اتخاذ القرار، وأن يتوفر في المؤسسة إجراءات وأنظمة كافية وسليمة، وأن تكون المؤسسة ملتزمة بالقوانين والأنظمة والتعليمات الموضوعة.

• واجب الإخلاص في العمل:

ويشمل ذلك المعاملة المتساوية للمساهمين والمعاملات مع الأطراف ذات المصالح ووضع سياسات ملائمة للرواتب والمكافآت وغير ذلك.

إن إطار الحوكمة يؤمن توجهها استراتيجيا للمؤسسة، ورقابة فعالة ومساءلة الإدارة اتجاه المؤسسة ومساهميها وهذا يدل أن مجلس الإدارة يجب أن يعمل على أساس معلومات شاملة ولصالح الإدارة ومساهميها مع الأخذ بعين الاعتبار معاملة المساهمين على أساس متساوي والوصول الى المعلومات الدقيقة والهامة في الوقت المناسب.¹

3. الإدارة:

وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للمؤسسة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، وتعتبر إدارة المؤسسة هي المسؤولة عن تعظيم أرباح المؤسسة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤولياتها اتجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.

4. أصحاب المصالح:

يمثل عادة أطراف هامة لها تأثير على عمل المؤسسات وكيفية اتخاذها لقراراتها، ولهذا يجب أن تضمن قواعد الحوكمة حماية لحقوقهم واحترامها، حيث يجب أن يسمح للمتعاملين مع المؤسسة الاطلاع على كافة المعلومات

¹ أحمد طلحة، أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية، دراسة حالة مجمع صيدال، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة عمار ثلجي بالأغواط، 2012/2011 ص ص 21-22.

اللازمة لهم، فمثلا عند رغبة المؤسسة في الحصول على قرض من بنك معين، يقوم البنك بطلب بعض الضمانات والمستندات للتأكد من قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها.¹

المطلب الثاني: أساسيات حول جودة المعلومات المالية والإفصاح

تعد جودة المعلومات المالية من الركائز الأساسية لاتخاذ القرارات السليمة، إذ تعتمد عليها مختلف الأطراف في تقييم أداء المؤسسة، ولهذا فإن تحقيق جودة هذه المعلومات يتطلب معايير محددة، فضلا عن الإفصاح الشفاف الذي يكف عن المعلومات بدقة، سنحاول التطرق في هذا المبحث الى أساسيات حول جودة المعلومات المالية والإفصاح كما يلي:

الفرع الأول: مفهوم جودة المعلومات المالية وخصائصها:

1. مفهوم جودة المعلومات المالية:

لقد تعددت تعاريف حول المعلومات المالية فقد عرفت أنها: مجموعة من القيم والحقائق النهائية المبوبة والمنظمة بصورة كمية ووصفية والتي ترتبط مع بعضها بعلاقة تبادلية هي ذات تأثير مباشر في سلوك الأفراد والإدارات المختلفة وتزداد قيمتها الاقتصادية وفقا للمنفعة التي تحققها لمستخدميها.²

كما يمكن تعريفها أنها مجموعة من الأحداث والمعاملات التي تمت معالجتها وعرضها من قبل المؤسسة حيث توفر وتعرض المؤسسات هذه المعلومات في القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المطبق ومعايير المحاسبة الدولية كذلك عرفت أنها تلك المعلومة ذات المصادر المختلفة والتي تشكل المادة الحية التي يمكن التعامل معها تحليلا وتفسيرا وشرحا ووصفا لمعالجتها وإخراجها في شكل معلومات تمثل المعطيات التي تفيد في عملية اتخاذ القرارات.³ ومن خلال ما سبق نستنتج أن المعلومات المالية هي مجموعة من الحقائق الكمية والوصفية المنظمة التي يجب إعدادها وفق معايير محاسبية دقيقة لتتحول من بيانات خام الى معلومات ذات قيمة نفعية، تساهم بفعالية في توجيه سلوك المستخدمين وترشيد عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية.

2. الخصائص النوعية لجودة المعلومات المالية: وهي الخصائص أو الصفات التي تجعل المعلومات المعروضة في

القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، وتتمثل فيما يلي:

➤ **الملائمة:** أي ملائمة المعلومات المالية لحاجات متخذي القرارات من خلال أثرها على قرارات المستخدمين، وذلك عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية.

¹ إلهام سنوساوي، أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية، دراسة حالة بعض الشركات الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية وحوكمة الشركات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس 1، 2016/2015، ص 60.

² ياسين لعكيز، محمد زرقون، دور المعرفة المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المالية: من وجهة نظر مهنيي المحاسبة، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 09، العدد 03، 2018، ص 188.

³ محمد الخطيب نمر، فؤاد صديقي، مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية- تجربة الجزائر (النظام المحاسبي المالي)، مداخل في الملقى الوطني حول الإصلاح المحاسبي والمعايير المحاسبة الدولية، جامعة قاصدي مبراح ورقلة، 2013، ص 315.

- **الدقة والموثوقية:** أي أن تكون المعلومات دقيقة وخالية من الأخطاء والتحيز، ويمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوقة، وهذا يعود إلى درجة دقة تلك المعلومات وتوقيت إصدارها، ولكي تكون ذات مصداقية ينبغي أن تتوفر فيها مجموعة من الصفات وهي: التمثيل الصادق، الجوهر فوق الشكل، الحياد، الحيطة والحذر، الأهمية النسبية.¹
- **القابلية للمقارنة:** يقصد بقابلية المقارنة للقوائم المالية إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو فترات أخرى سابقة لنفس المنشأة، أو مقارنة القوائم المالية للمنشأة مع القوائم المالية لمنشأة أخرى ولنفس الفترة، ويستفيد مستخدمو المعلومات المالية من إجراء المقارنة لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بقرارات الاستثمار والتمويل وتتبع أداء المنشأة ومركزها المالي من فترة لآخرى وإجراء المقارنة بين المنشآت المختلفة، وتقتضي عملية المقارنة الثبات في استخدام السياسات المحاسبية من فترة لآخرى أي الاتساق في تطبيق تلك السياسات، كما يجب الثبات في أسلوب عرض القوائم المالية من فترة لآخرى.
- **قابلية التحقيق:** وهي أن تكون درجة التطابق والاتفاق عالية في نتائج القياس بين المكلفين المختلفين بعملية القياس وباستخدام نفس الوسائل وطرق القياس، وهناك مفاهيم أخرى لقابلية التحقيق وهي وجود إثباتات يرجع لها في حالة التأكد من المعلومات والأرقام الواردة في التقرير المالي.
- **قابلية الفهم:** تعني قابلية الفهم للمعلومات المالية أن يتم تصنيف وعرض المعلومات بشكل واضح ودقيق ويفترض أن لدى مستخدمي المعلومات المالية مستوى معقول من المعرفة في مجال المحاسبة وفي الأعمال المنشأة ونشاطات اقتصادية ولديهم الرغبة في بذل الجهد الكافي لدراسة المعلومات المالية المقدمة في التقارير المالية للمؤسسة، كما يجب أن تكون المعلومات المعروضة بعيدة عن التعقيد والصعوبة إلا أن ذلك لا يعني عدم عرض المعلومات المالية المتعلقة بالعمليات والأحداث المعقدة كما في بعض عمليات الأدوات المالية مثل المشتقات المالية، ولكن يجب أن تكون معروضة بشكل سهل وواضح.
- **التوقيت المناسب:** تعني أن تكون المعلومات متوفرة لاتخاذ القرار في الوقت الذي يكون للمعلومات تأثير في القرار وكما هو معروف فإن المعلومات تفقد قيمتها بشكل سريع في عالم التجارة والمال فأسعار السوق مثلاً يتم التنبؤ بها على أساس تقديرات المستقبل، كما أن البيانات عن الماضي تساعد في إجراء التنبؤات المستقبلية، ولكن مع مرور الوقت وعندما يصبح المستقبل هو الحاضر تصبح معلومات الماضي وبشكل متزايد غير مفيدة لاتخاذ القرارات.²

¹ عبد العزيز طالب، محمد بلمداني، مساهمة حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد 04، العدد 02، أكتوبر 2020، ص 104.

² نور الدين جرد، مراد ايت محمد، قراءة في الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة بين منظور النظام المحاسبي المالي ومنظور المعايير المحاسبية الدولية، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 01، 2018، ص 142-143.

الفرع الثاني: معايير تحقق جودة المعلومات المالية

تتحقق جودة المعلومات المالية انطلاقاً من مجموعة من المعايير التالي: ¹

1. معايير قانونية:

تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة المعلومات المالية وتحقيق الالتزام بها من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المنشأة بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم المؤسسات بالإفصاح الكافي عن أداؤها.

2. معايير رقابية:

ينظر الى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يركز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياساتها وإجراءاتها تنفذ بفعالية وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدى الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة.

3. معايير مهنية:

تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير محاسبية والمراجعة لضبط الأداء العملية المحاسبية مما أبرز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها الى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.

4. معايير فنية:

إن توفر معايير فنية يؤدي الى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالمؤسسة ويؤدي الى رفع وزيادة الاستثمار. هذا وقد توجهت مجالس معايير المحاسبة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB نحو إصدار معايير عديدة تساهم في توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومات المالية المطلوبة.

الفرع الثالث: مفهوم الإفصاح وأنواعه

1. مفهوم الإفصاح المحاسبي:

تم الإشارة الى مفهوم الإفصاح من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بأنه: هو إيضاح المعلومات ذات الطبيعة العامة التي يتعين إيضاها حتى لا تكون القوائم المالية مظلمة.²

¹ ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية- غزة فلسطين، 2009، ص ص 58-59.

² حسين عبد الجليل ال غزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية: دراسة اختبارية على شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات منح شهادة الماجستير في المحاسبة / التحليل المالي كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2010، ص 49.

كما تما تعريفه بأنه عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية، والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للمؤسسة.¹

يعد Moonitz من أوائل الباحثين الذين تعرضوا للإفصاح، إذ عرفه بالقول: يجب على التقارير المالية أن تظهر جميع المعلومات الضرورية والمناسبة لإعطاء مستخدمي القوائم المالية معلومات غير مضللة، وأيضا صورة واضحة عن أوضاع الوحدة.

كما عرفه Thompson باعتباره "عرض معلومات عن نشاط المؤسسة عبر القوائم المالية، وبشكل شفاف ومفصح عما هو ضروري لجعل تلك القوائم غير مضللة".²

من خلال ما سبق نستنتج أن الإفصاح هو عملية عرض وتقديم المعلومات المالية، سواء كانت كمية أو وصفية، في القوائم المالية وملاحقها في الوقت المناسب وبشكل واضح وشفاف، بما يضمن عدم تضليل المستخدمين، ويمكن مختلف الأطراف من تكوين صورة دقيقة وشاملة عن الوضعية المالية وأداء المؤسسة.

2. أنواع الإفصاح:

- الإفصاح المناسب: يعني أن التقارير المحاسبية تفصح عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة يجعلها غير مضللة.
- الإفصاح العادل: يحمل الإفصاح العادل مدلولاً أخلاقياً يهدف إلى معاملة كل القراء المحتملين للقوائم المالية بشكل متساوياً.
- الإفصاح الكافي: المقصود هو أن تتضمن القوائم المالية والايضاحات التي حولها جميع المعلومات الهامة لمستخدميها. ويتطلب ذلك إظهار جميع المعلومات التي يتوقع أن تفيد المستخدم في اتخاذ القرارات المبنية على المعلومات المحاسبية.
- الإفصاح التام: يتطلب الإفصاح التام أن تصمم القوائم المالية الدورية الموجهة إلى عامة المستخدمين بشكل يعكس بدقة الأحداث الاقتصادية التي أثرت على المؤسسة خلال الدورة المالية، وأن تتضمن القوائم المالية معلومات كافية لجعلها مفيدة وغير مضللة.³
- الإفصاح الاختباري: يتوافر إلى المديرين معلومات عن الأداء الحالي والمستقبلي لمؤسستهم أكثر من غيرهم من الخارج، وقد أفادت عدة دراسات أن لدى هؤلاء المديرين الحافز للإفصاح الاختباري عن هذه المعلومات ومن هذه الحوافز انخفاض تكلفة معاملات تبادل الأوراق المالية الخاصة بالمؤسسة.

¹ مسعود صديق، فؤاد صديقي، محددات الإفصاح المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 01، العدد 02، 2016، ص 76.

² فارس بن يدير وآخرون، واقع الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية في الجزائر-دراسة لعينة من الشركات البترولية في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 02، 2016، ص 225.

³ مريم بن يوسف، آدم بن مسعود، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 04، العدد 01، 2021، ص 20.

➤ **الإفصاح الشامل:** يسمى بالإفصاح الكامل ولا يعني الشامل أن تكون المعلومات كثيرة وتفصيلية، ولكن يقصد بها أن تصل الى مستخدمي المعلومات المحاسبية كل الحقائق الهامة والملائمة المتعلقة بنتيجة العمليات المركز المالي من أجل تحديد كمية ونوعية المعلومات التي يفصح عنها.

➤ **الإفصاح الملائم:** يعكس الاتجاه المعاصر للإفصاح اتجاها نحو ما يعرف بالإفصاح الإعلامي أو التثقيفي ولقد ظهر هذا الاتجاه نتيجة ازدياد أهمية الملاءمة باعتبارها أحد الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية ونتيجة لهذه الخاصية كان التمويل نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملاءمة لأغراض اتخاذ القرارات.

➤ **الإفصاح التثقيفي:** تعرف بعض أدبيات المحاسبة مفهوما جديدا للإفصاح هو الإفصاح التفاضلي، حيث يتم التركيز في القوائم المالية بصورة ملخصة ومختصرة على التفاصيل أو التفاوت بين البنود بعقد المقارنات لتوضيح التغيرات الجوهرية وتحديد الاتجاه العام لتلك التغيرات أو التفاصيل، يعتمد مدخل الإفصاح التفاضلي على التقارير السنوية المختصرة بحجة أن بعض المساهمين يحتاجون افصاحا شاملا.

وبالرغم من تعدد أنواع الإفصاح المحاسبي، إلا أنه لم يكن هنالك تعارض يذكر بين هذه الأنواع الإفصاح المتعددة، بل تتمحور جميعها حول هدف واحد، هو توفير معلومات موضوعية وملائمة تخدم للأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة بطريقة واضحة ومتوازنة في اتخاذ القرارات المفيدة ويرجع ذلك الى أن جوهر عملية الإفصاح المحاسبي هو مساعدة مستخدمي القوائم المالية في الحصول على المعلومات في الوقت المناسب، وبالقدر الكافي من الثقة والاكتمال والملائمة في نفس الوقت، حتى تكون المعلومات أكثر فائدة وأسهل فهما في عملية صناعة واتخاذ القرارات.¹

الفرع الرابع: مقومات الإفصاح:

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية:

1. المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:

تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية، كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات، فمنها من يستخدمها بصورة مباشرة، ومنها من يستخدمها بصورة غير مباشرة، ومن الأمثلة على مستخدمي المعلومات المحاسبية الملاك الحاليون والمحتملون، الدائنون، المحللون الماليون، الموظفون والجهات الحكومية التي تهتم بالشؤون الاجتماعية وغيرها.

2. تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية:

يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي، هو ما يعرف بمعيار أو خاصية الملائمة، حيث تعتبر الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي، الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية الواجبة للإفصاح، وتعتبر الملائمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية الواجبة للإفصاح، لذا

¹ خيرة معمري، حاج قويدر قورين، جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على الإفصاح المحاسبي-دراسة حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد15، العدد21، 2019، ص 251-252.

تتطلب خاصية الملائمة وجود صلة وثيقة بين طريقة اعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة، والغرض الرئيسي لاستخدام المعلومات من جهة أخرى.¹

3. تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها:

تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها حالياً، في البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية التقليدية وهي قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة الأرباح المحتجزة، قائمة التغيرات في المركز المالي، إضافة الى معلومات أساسية تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية، والتي يتم إعدادها وفق مجموعة من المبادئ والافتراضات والأعراف، لذا يترتب على ذلك نشوء مجموعة من القيود والمحددات على نوع وكمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم.

4. تحديد أساليب وطرق الإفصاح:

يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات في القوائم المالية بطريقة يسهل فهمها، كما يتطلب أيضاً ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها ببسر وسهولة.²

المبحث الثاني: تحليل علاقة الحوكمة بجودة المعلومات المالية والإفصاح

المطلب الأول: علاقة قواعد الحوكمة بجودة المعلومات المالية والإفصاح:

إن التطبيق السليم والفعال لقواعد الحوكمة يؤدي في الرفع من درجة الإفصاح لتحقيق الشفافية المطلوبة وعرض المعلومات مالية تتسم بالجودة، ويسعى تطبيق قواعد الحوكمة الى تحقيق المفهوم الشامل للمعلومات والذي يعني رفع مستوى الثقة في المعلومات المالية باعتبارها ركيزة أساسية في دراسة الوضع الاقتصادي للمؤسسة، التنبؤ وقياس المخاطر الممكن حدوثها لاتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

وتهدف هذه المبادئ بالدرجة الأولى الى إعادة الثقة في الأسواق المالية والمؤسسات مما يزيد من حجم الاستثمارات ويرفع من معدلات النمو والتشغيل وتقادي الوقوع في أزمات ناتجة عن ممارسات غير قانونية أو تضليل المتعاملين بتقديم معلومات غير موثوقة أو عدم تقديمها في الوقت المناسب مما يجعل منها عديمة الفائدة.³

المطلب الثاني: انعكاسات قواعد الحوكمة على جودة المعلومات المالية والإفصاح

يعد وجود نظام إفصاح قوي وجودة للمعلومات المالية جيدة يشجع على الشفافية الحقيقية للمؤسسات المدرجة في السوق ويعتبر أمراً رئيسياً لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ممتلكاتهم على أسس مدروسة، وتظهر التجارب أن الإفصاح وجودة المعلومات المالية أداة قوية للتأكد على سلوك المؤسسات وحماية حقوق المستثمرين، حيث يمكن

¹ شرف الدين نوي، الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 17، العدد 02، 2023، ص 644.

² نوال صبايحي، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية وأثره على جودة المعلومة: رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص 67.

³ لمين تغليسية، مرجع سبق ذكره، ص 127.

للنظام الإفصاح الكافي عن المعلومات التي تصل في الوقت المناسب لهم، الأمر الذي يساهم في اجتذاب رأس المال و الحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال، وعلى النقيض فإن ضعف الإفصاح وقلة المعلومات المالية وتأخرها في الوصول الى المساهمين والمستثمرين والممارسات الغير شفافة تساهم في السلوك غير أخلاقي، وفي خفض مستوى شفافية ونزاهة السوق.¹

المطلب الثالث: الأطراف المستفيدة من جودة المعلومات المالية والإفصاح

من المعلوم أن هناك جهات عديدة تستفيد من المعلومات المالية وتتأثر بها، وبالتالي فإن احتياجات المستفيدين من هذه المعلومات ترتبط بعدة عوامل أهمها:

- طبيعة المستخدم
- الهدف والغاية من استخدام المعلومات المالية
- نوع المعلومات المالية ومستوى جودتها وكميتها
- التوقيت المناسب للمعلومات المالية

هذا كما أن فائدة المعلومات بالنسبة لمتخذي القرار تتوقف على عوامل كثيرة تتعلق بمجال الاستخدام مثل: طبيعة القرارات التي يواجهها وطبيعة نموذج القرار المستخدم، وطبيعة ومصادر المعلومات التي يحتاجها، ومقدار ونوعية المعلومات السابقة المتوفرة، والمقدرة على تحليل المعلومات، ومستوى الفهم والإدراك المتوفرة لدى متخذي القرار.²

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم الدراسات التي تناولت موضوع البحث، والتعرف على أهم النتائج التي توصلت إليها، وسوف يتم التعرف على هذه الدراسات من خلال الاتي:

المطلب الأول: دراسات باللغة العربية

1. دراسة محمد لمين علون، عبد الحق سعدي³2020

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور الحوكمة في تحسين الأداء المؤسسي، ومحاولة إسقاط ذلك على مؤسسة نفطال - بسكرة- من خلال دراسة استبائية لعينة من 72 مفردة من الموظفين الإداريين في المؤسسة، عن طريق أداة الاستبيان، حيث تم استخدام برنامج الجداول EXCEL2007 لتفريغ البيانات، وبرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS V22 للمعالجة البيانات وتحليل وتفسير النتائج.

وخلصت هذه الدراسة إلى وجود مستوى قبول متوسط للحوكمة في مؤسسة نفطال من خلال التركيز على السلوك الأخلاقي، الرقابة والمساءلة والإفصاح والشفافية، وهذا ارجع إلى سعي المؤسسة لتطبيق أبعاد الحوكمة بشكل جيد بالإضافة إلى وجود مستوى قبول متوسط أيضا للأداء في المؤسسة نفطال، حيث كان أدائها يعتبر مقبولا إلى حد ما

¹ رايح بوقرة، محاذ عريوة، مدى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في البنوك التجارية في إطار معايير المحاسبة الدولية لتفعيل رقابتها وتحسين أدائها المصرفي، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 01، العدد 01، 2016 ص ص 45-46.

² ماجد إسماعيل أبو حمام، مرجع سبق ذكره، ص 62.

³ محمد لمين علون، عبد الحق سعدي، دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المؤسسي -دراسة حالة شركة نفطال بسكرة، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، المجلد 05، العدد 02، 2020.

فهي تسعى إلى تحقيق أكبر ربح ممكن وذلك من خلال كسب زبائن جدد وزيادة حصتها السوقية كما تعمل على تطوير مهارات عمالها، وبذلك يكون للحوكمة أهمية نسبية كبيرة في تحسين أداء المؤسسة.

2. دراسة خلف الله بن يوسف، زيتوني كمال 2019¹

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر تفعيل الآليات الداخلية للحوكمة في تحسين جودة المعلومات المالية والمتمثلة في (مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، التدقيق الداخلي) وذلك بالمؤسسة الوطنية الاقتصادية، بالاعتماد على الأسلوب الميداني في جمع البيانات بواسطة استبيان تم تصميمه لتحقيق أغراض الدراسة النهائية، بالاستعانة بالحرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss24.

وقد خلصت الدراسة إلى: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الآليات الداخلية للحوكمة والمتمثلة في مجلس الإدارة، لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي على تحسين جودة المعلومات المالية.

3. دراسة رحمة غزالي 2019²

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر تطبيق الحوكمة على جودة المعلومات المالية، وذلك لما للحوكمة من أهمية في تحسين عمليات المؤسسة وتحقيق أهدافها، وكذلك سعيها لتحقيق مصالح جميع الأطراف ذات المصلحة من خلال توفير المعلومات اللازمة التي تساعد على اتخاذ قراراتهم ولتحقيق أهداف الدراسة، تم إجراء دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات المساهمة المتواجدة بولاية سطيف، وذلك من خلال توزيع استبيان أعد لهذا الغرض على إطارات هذه المؤسسة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات محل الدراسة تلتزم بتطبيق مبادئ الحوكمة، وأن المعلومات المالية الخاصة بهذه المؤسسة تتميز بالجودة، كما تبين أن هناك تأثير إيجابي لالتزام المؤسسات بتطبيق مبادئ الحوكمة على جودة معلوماتها المالية.

4. دراسة محمد الصالح فروم 2017³

هدفت الدراسة إلى اختبار مدى تأثير الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة المتمثلة في مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة الإفصاح والشفافية، أصحاب المصالح، والتدقيق والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر على الأداء المالي للمؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة ولتحقيق هذا الهدف أجرى الباحث دراسة ميدانية لعينة شملت الفئات التالية: عضو مجلس إدارة، مدير تنفيذي، رئيس مصلحة، ومدقق داخلي لثمانية (8) مؤسسات عمومية اقتصادية لولاية سكيكدة، عن طريق تصميم استبيان شمل أسئلة تغطي محاور الدراسة تم توزيعها على فئات العينة واعتمد الباحث

¹ يوسف خلف الله بن، كمال زيتوني، دور آليات حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المالية في المؤسسة الاقتصادية، مجلة جديد الاقتصاد، مجلد 14، العدد 01، 2019.

² رحمة غزالي، أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة القوائم المالية - دراسة ميدانية لمجموعة من الشركات المساهمة بولاية سطيف مجلة المالية وحوكمة الشركات، المجلد 03، العدد 02، 2019.

³ محمد الصالح فروم، أثر تطبيق حوكمة المؤسسات على أدائها المالي - دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر 2017.

على أدوات الإحصاء الوصفي (المتوسط والانحراف المعياري)، وكذا تحليل الانحدار المتعدد من أجل تحليل النتائج واختبار فرضيات الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى نتائج أهمها: عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين مدى التزام المؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة بتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات وبين أدائها المالي مقاسا بكل من معدل العائد على الأصول والعائد على المبيعات كل على حدى، بينما يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين مدى التزام المؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة بتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات وبين أدائها المالي مقاسا بكل من معدل العائد على الاستثمار ومعدل العائد على الأموال الخاصة كل على حدى.

5. دراسة صلاح سعاد¹

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على أثر تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية كأحد أهم مبادئ الحوكمة على جودة المعلومات في القوائم المالية لعد من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ومن أجل ذلك تم تصميم استبيان بالاعتماد على مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فيما يتعلق بالإفصاح والشفافية وقد تم توزيعه على عينة عشوائية مكونة من 30 فرد كما تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي spss 19.0 لمعالجة البيانات واختبار الفرضيات. وقد توصلت الدراسة الى عدم وجود علاقة بين الإفصاح والشفافية وتوفر الخصائص النوعية للمعلومات في المؤسسات محل الدراسة وقد أوصت بضرورة العمل على زيادة مستوى الإفصاح والشفافية.

المطلب الثاني: دراسات باللغة الأجنبية

1-دراسة 2025 Senoussaoui Ilhem Boudrama Mostefa²

هدفت الدراسة إلى قياس أثر تطبيق آليات الحوكمة على تحقيق جودة المعلومات المالية من خلال دراسة ميدانية لبعض الشركات تناولت الدراسة مفهوم الحوكمة، وأهميتها، ومبادئها وآلياتها، والأطراف المشاركة في تنفيذها، ودورها في تحقيق جودة المعلومات المالية أجريت هذه الدراسة من خلال إعداد استبيان مصمم خصيصا لهذا الغرض استخدم برنامج التحليل الإحصائي لتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات، أهمها أن المعلومات المالية تعد من أهم أدوات صنع القرار في المؤسسة، ولتحقيق الشفافية والمصادقية، يجب الاعتماد على آليات الحوكمة، لأنها تؤثر على الشفافية وتقلل من التلاعب المالي والمحاسبي.

2-دراسة 2025 Mohamed Saad Eddine belkhiri, et d'autres³

¹ سعاد صلاح، الإفصاح والشفافية في إطار حوكمة الشركات وأثره في تحقيق جودة المعلومات في القوائم المالية -دراسة ميدانية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية، المجلد 26، العدد 02.

² Ilhem Boudrama Senoussaoui, the impact of corporate governance mechanisms on the quality of financial reporting, journal of development research and studies, vol13, N°02, 2025 .

³ Mohamed saad eddine belkhiri, et d'autres, enhancing accounting disclosure in Algeria through IFRS for SMEs: an analytical approach, management-economics research journal, vol07, N°01, 2025.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ممارسات الإفصاح المحاسبي في الجزائر وتحديد أوجه القصور مقارنة بالمعايير الدولية، مع التركيز على إمكانية اعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (IFRS) للمنشآت الصغيرة والمتوسطة) شملت العينة 70 كيانا جزائريا تم اختيارها عشوائيا للفترة 2010-2021 تشير النتائج إلى أن النظام المحاسبي الجزائري الحالي يتطلب تجديدا كبيرا ليتماشى بشكل صحيح مع البيئة الاقتصادية، مع الأخذ في الاعتبار أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تمثل 98% من إجمالي المؤسسات وبالتالي، يبرز اعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة كضرورة لا ينبغي تأجيلها تم تجاهلها، حيث يمكنها تعزيز الشفافية والامتثال لمعايير الإفصاح المناسبة للمؤسسات الصغيرة يمكن أن تفيد النتائج الجهات التنظيمية بشأن الإصلاحات اللازمة لتحديث قواعد المحاسبة للكيانات المحلية، وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تهيم على مشهد المؤسسات ولكنها تتبع أطر إعداد تقارير غير ملائمة تؤثر على نموها، يمكن أن تتوسع الدراسات الإضافية في تحديات التنفيذ وتمهد الطريق لانتقال فعال.

3-دراسة richmell baaba amanamah 2024¹

ركزت الأبحاث الحالية حول الحوكمة والرقابة الداخلية وجودة المعلومات المالية بشكل أكبر على الدول المتقدمة ولم تقدم سوى القليل من المعلومات حول أسواق إفريقيا جنوب الصحراء، مما استدعى إجراء هذا البحث كان الغرض من البحث هو استكشاف تأثير الحوكمة على جودة المعلومات المالية والضوابط الداخلية باستخدام تصميم بحث كمي، تحلل الدراسة بيانات من مؤسسات مدرجة في البورصة في تشانا ونيجيريا وجنوب إفريقيا من عام 2009 إلى عام 2021، تم استخدام نماذج الانحدار اللوجستي باستخدام برنامج SPSS الإصدار 23 لتحليل العلاقات بين المتغيرات تكشف الدراسة أن المهارات والخبرات المتنوعة في مجالس إدارة المؤسسات ولجان التدقيق تؤثر بشكل كبير على جودة المعلومات المالية، مما يدعم الأدبيات الحالية وتؤكد نتائج كول وشنايدر (2020) وموسى وآخرون (2022)، ومع ذلك وخلافا للنظريات الحالية، تشير الدراسة إلى عدم وجود تأثير وسيط كبير للضوابط الداخلية في العلاقة بين متغيرات الحوكمة ومتغيرات جودة المعلومات المالية، تشير هذه النتائج إلى آثار مهمة لصناع السياسات والممارسين والأكاديميين بالنسبة للسياسات، يلزم تطوير أطر الحوكمة مصممة خصيصا، ويحث الممارسون على إعادة تقييم أنظمة الرقابة الداخلية وتعزيز تدريب مجالس الإدارة والتنوع على الصعيد الأكاديمي، يشجع على إجراء المزيد من البحوث لتوسيع نطاق هذه النتائج لتشمل اقتصادات أكثر تنوعا.

4-دراسة wiam Hamdaoui 2020²

الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو تسليط الضوء على تأثير الحوكمة على جودة المعلومة المالية في البنوك في بسكرة، بالاعتماد على المنهج الوصفي، واستعمال برنامج SPSS لتحليل نتائج الاستبيان.

¹ richmell baaba amanamah, corporate governance and financial reporting quality: mediating function of internal control from emerging markets, corporate governance and sustainability review, vol08, N°03, 2024.

² wiam Hamdaoui, the impact of corporate governance on the quality of accounting information, economic and management research journal, vol14, N°05, 2020.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير إيجابي للحوكمة على جودة المعلومة المالية، وأفراد العينة في البنوك محل الدراسة لديهم إدراك حول موضوع جودة المعلومة المالية، وهم يوافقون على أن أدوات الحوكمة تعمل على تحقيق هذه الجودة.

المطلب الثالث: التعقيب على الدراسات السابقة

الفرع الأول: التعليق على الدراسات السابقة

سنتطرق في هذا المطلب الى التعليق على تلك الدراسات السابقة (أجنبية والعربية):

- ركزت دراسة محمد لمين علون وعبد الحق سعدي على تحديد دور الحوكمة في تحسين الأداء المؤسسي من خلال توزيع الاستبيان على مجموعة من الموظفين الإداريين في المؤسسة، في حين ركزت دراستنا الحالية على أثر قواعد الحوكمة على جودة المعلومات المالية والإفصاح من خلال توزيع الاستبيان على المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة.

- دراسة خلف الله بن يوسف، ركزت على إبراز أثر تفعيل الآليات الداخلية للحوكمة في تحسين جودة المعلومات المالية وذلك بالمؤسسة الوطنية الاقتصادية، معتمدا الأسلوب الميداني من خلال توزيع الاستبيان، في حين ركزت دراستنا الحالية على أثر قواعد الحوكمة على جودة المعلومات المالية والإفصاح من خلال توزيع الاستبيان على المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة.

- ركزت دراسة رحمة غزالي على إبراز أثر تطبيق الحوكمة على جودة المعلومات المالية، من خلال اجراء دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات المساهمة بولاية سطيف، وذلك بتوزيع استبيان إدارات هذه المؤسسة، في حين ركزت دراستنا الحالية على أثر قواعد الحوكمة على جودة المعلومات المالية والإفصاح من خلال توزيع الاستبيان على المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة.

- دراسة محمد الصالح فروم ركزت على اختبار مدى تأثير الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة المتمثلة في مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة، الإفصاح والشفافية، أصحاب المصالح، والتدقيق والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر على الأداء المالي للمؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة، في حين ركزت دراستنا الحالية على أثر قواعد الحوكمة على جودة المعلومات المالية والإفصاح من خلال توزيع الاستبيان على المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة.

- ركزت دراسة صلاح سعاد على أثر تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية كأحد أهم مبادئ الحوكمة على جودة المعلومات في القوائم المالية لعد من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، في حين ركزت دراستنا الحالية على أثر قواعد الحوكمة على تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز مستوى الإفصاح من خلال توزيع الاستبيان على المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة.

- دراسة Senoussaoui Ilhem Boudrama Mostefa ركزت على قياس أثر تطبيق آليات الحوكمة على تحقيق جودة المعلومات المالية من خلال دراسة ميدانية لبعض الشركات، في حين ركزت دراستنا الحالية على أثر قواعد الحوكمة على تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز مستوى الإفصاح من خلال توزيع الاستبيان على المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة.

- دراسة Mohamed Saad Eddine belkhiri, et d'autres ركزت على تحليل ممارسات الإفصاح المحاسبي في الجزائر وتحديد أوجه القصور مقارنة بالمعايير الدولية، مع التركيز على إمكانية اعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بحيث شملت العينة 70 كيانا جزائريا تم اختيارها عشوائيا، في حين ركزت دراستنا الحالية على أثر قواعد الحوكمة على جودة المعلومات المالية والإفصاح من خلال توزيع الاستبيان على المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة.
 - دراسة richmell baaba amanamah ركزت الأبحاث حول الحوكمة والرقابة الداخلية وجودة المعلومات المالية بشكل أكبر على الدول المتقدمة، ولم تقدم سوى القليل من المعلومات حول أسواق إفريقيا جنوب الصحراء بحيث تم استخدام نماذج الانحدار اللوجستي باستخدام برنامج SPSS الإصدار 23 لتحليل العلاقات بين المتغيرات في حين ركزت دراستنا الحالية على أثر قواعد الحوكمة على جودة المعلومات المالية والإفصاح من خلال توزيع الاستبيان على المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة.
 - دراسة wiam Hamdaoui ركزت على تأثير الحوكمة على جودة المعلومة المالية في البنوك في بسكرة بالاعتماد على المنهج الوصفي، واستعمال برنامج SPSS لتحليل نتائج الاستبيان، في حين ركزت دراستنا الحالية على أثر قواعد الحوكمة على تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز مستوى الإفصاح من خلال توزيع الاستبيان على المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة.
- وعموما أكدت أغلب الدراسات السابقة وجود دور إيجابي للحوكمة في تحسين مخرجات المؤسسات المالية والإدارية الأمر الذي شكل أساسا علميا لبناء فرضيات الدراسة الحالية واختبار أبعاد الحوكمة المعتمدة فيها.
- الفرع الثاني: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:**
- أنها أضافت نتائج جديدة عن الدراسات السابقة من خلال دراسة ميدانية تمت في ثلاث مؤسسات اقتصادية (شركة الإسمنت لحجار السود schs Skikda، المؤسسة المينائية E.P.S Skikda، شركة انتاج الكهرباء-وحدة سكيكدة SPE-UPS) ومن أبرز ما يميزها:
- دمج المتغيرين ضمن إطار تطبيقي واحد من خلال دراسة العلاقة المباشرة بين قواعد الحوكمة وجودة المعلومات المالية والإفصاح.
 - تركيز الدراسة على التعامل مع مؤسسة عمومية اقتصادية في بيئة محلية بدلا من توجيه الاهتمام إلى شركات خاصة دولية.
 - دراسة الأثر الشامل لقواعد الحوكمة وليس آلية واحدة فقط.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بحوكمة الشركات وجودة المعلومات المالية والإفصاح، حيث تبين أن الحوكمة تمثل إطاراً رقابياً وتنظيمياً يهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة وحماية حقوق أصحاب المصالح، كما تم إبراز أهمية جودة المعلومات المالية والإفصاح في توفير معلومات موثوقة وملائمة تدعم عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية.

وقد أظهرت الدراسة النظرية وجود علاقة وثيقة بين تطبيق قواعد الحوكمة وتحسين جودة المعلومات المالية ومستوى الإفصاح، إذ يساهم الالتزام بمبادئ الحوكمة في تعزيز المصداقية والشفافية والحد من الممارسات التي قد تؤثر سلباً على موثوقية التقارير المالية وعليه، فإن التطبيق الفعال لقواعد الحوكمة يعد من أهم العوامل المساهمة في الارتقاء بجودة المعلومات المالية والإفصاح داخل المؤسسات الاقتصادية.

الفصل الثاني:

دراسة ميدانية لأثر قواعد الحوكمة على جودة المعلومات
المالية والإفصاح لعينة من المؤسسات الاقتصادية بسكيدة

تمهيد الفصل الثاني:

تأسيسا على ما تم تناوله في الجزء الأول من هذه الدراسة، والذي خصص لبناء الإطار النظري واستعراض الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بأثر قواعد الحوكمة على جودة المعلومات المالية والإفصاح في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، يسعى هذا الفصل الميداني إلى إسقاط تلك المقاربات النظرية على الواقع العملي للإجابة المباشرة عن إشكالية البحث وتساؤلاته.

ولتحقيق هذا الغرض، اعتمدنا على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات واستقصاء آراء عينة الدراسة حول المتغيرات المعتمدة، وذلك بالتطبيق على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيدة، وهي: شركة الإسمنت حجار السود SCHS، المؤسسة المينائية بسكيدة E.P.S، وشركة إنتاج الكهرباء (وحدة سكيدة) SPE-UPS بهدف رصد مدى تطابق الطروحات النظرية مع الممارسات الفعلية في البيئة الاقتصادية الجزائرية.

ولأجل ذلك سيتم عرض وتحليل النتائج باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار فرضيات الدراسة.

وبناء على هذه المنهجية، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية:

- **المبحث الأول:** التقديم العام للمؤسسات محل الدراسة وهيكلها التنظيمية.
- **المبحث الثاني:** إجراءات ومنهجية الدراسة الميدانية.
- **المبحث الثالث:** تحليل وتفسير نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات.

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسات محل الدراسة وهيكلها التنظيمي

يعد التعرف على بيئة التربص الميداني خطوة أساسية لفهم طبيعة الأنشطة والممارسات المهنية التي احتضنتها هذه التجربة التطبيقية، ولتحقيق ذلك يهدف هذا المبحث الى تقديم تعريف شامل بالمؤسسات التي جرى فيهم التربص ويتعلق الأمر بكل من: مؤسسة الأسمنت حجار السود schs Skikda والتي تلعب دورا مهما في دعم قطاع البناء والأشغال العمومية الذي يعتبر من القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني، والمؤسسة المينائية E.P.S. بسكيكدة والتي تلعب دورا محوريا في دعم الحركة التجارية والاقتصادية من خلال تنظيم وإدارة الأنشطة البحرية داخل الموانئ وشركة إنتاج الكهرباء SPE-UPS التي تحتل مكانة هامة في الاقتصاد الوطني من خلال توفير خدمات الكهرباء والغاز لمختلف القطاعات.

وسيتم في كل مطلب التعرف على مؤسسة على حدى بما فيها من نشأة ونشاط وهدف وتنظيم إداري، مما يسمح بالتعرف أكثر على هذه المؤسسات.

المطلب الأول: نظرة عامة حول مؤسسة الإسمنت حجار السود schs بولاية سكيكدة

تعد مؤسسة الإسمنت حجار السود من المؤسسات الرائدة في إنتاج وتسويق مادة الإسمنت، حيث تساهم منتجاتها بشكل كبير في تغطية احتياجات ولايات الشرق الجزائري، ويمكن تقديم تعريف شامل بهذه المؤسسة من خلال المحوريين الآتيين:

الفرع الأول: نشأة مؤسسة الإسمنت حجار السود schs بولاية سكيكدة

يرجع إنشاء وحدة الشركة إلى العهد الاستعماري وبالتحديد في سنة 1950م تاريخ وضع مخطط قسنطينة من طرف السلطات الفرنسية، وفي المراحل الأولى من الاستقلال فكرت الحكومة الجزائرية في بعث إستراتيجية في ميدان صناعة الإسمنت، وفي إطار التطور الاقتصادي الذي شهدته البلاد بعد الاستقلال ومن خلال الدراسات التي تمت في مجال الصناعة وتوسيعها عبر التراب الوطني حيث شملت هذا التوسع السوق الجزائرية والتي تضمن بها وحدات مهمة لصناعة الإسمنت ومن بينها وحدة حجار السود وقد تم بناء هذه الوحدة بعد دراسات معمقة قامت بها شركة (SNMC=الشركة الوطنية لمواد البناء) وتضمنت الموقع والسوق والمواد الأولية.

وتتكون وحدة حجار السود من خطي إنتاج سلسلتين هما:

- **الخط الأول:** وضع المخطط سنة 1969م: وتم بناؤه من طرف الشركة الفرنسية (F.C.B) وقد بدأ الإنتاج بعد أربع سنوات أي في سنة 1973م.
- **الخط الثاني:** وضع المخطط سنة 1972م: وتم بناؤه من طرف الشركة اليابانية (KAWAZAKI) وهي وحدة مسيرة بالكمبيوتر وقد بدأ الإنتاج سنة 1979م وتقدر الطاقة الإنتاجية للوحدة بمليون طن سنويا، وهي قيمة نظرية، أما الإنتاج الحقيقي فلا يتجاوز 900 ألف طن سنويا أي بنسبة 80%.

الفرع الثاني: التعريف بمؤسسة الإسمنت حجار السود schs بولاية سكيدة

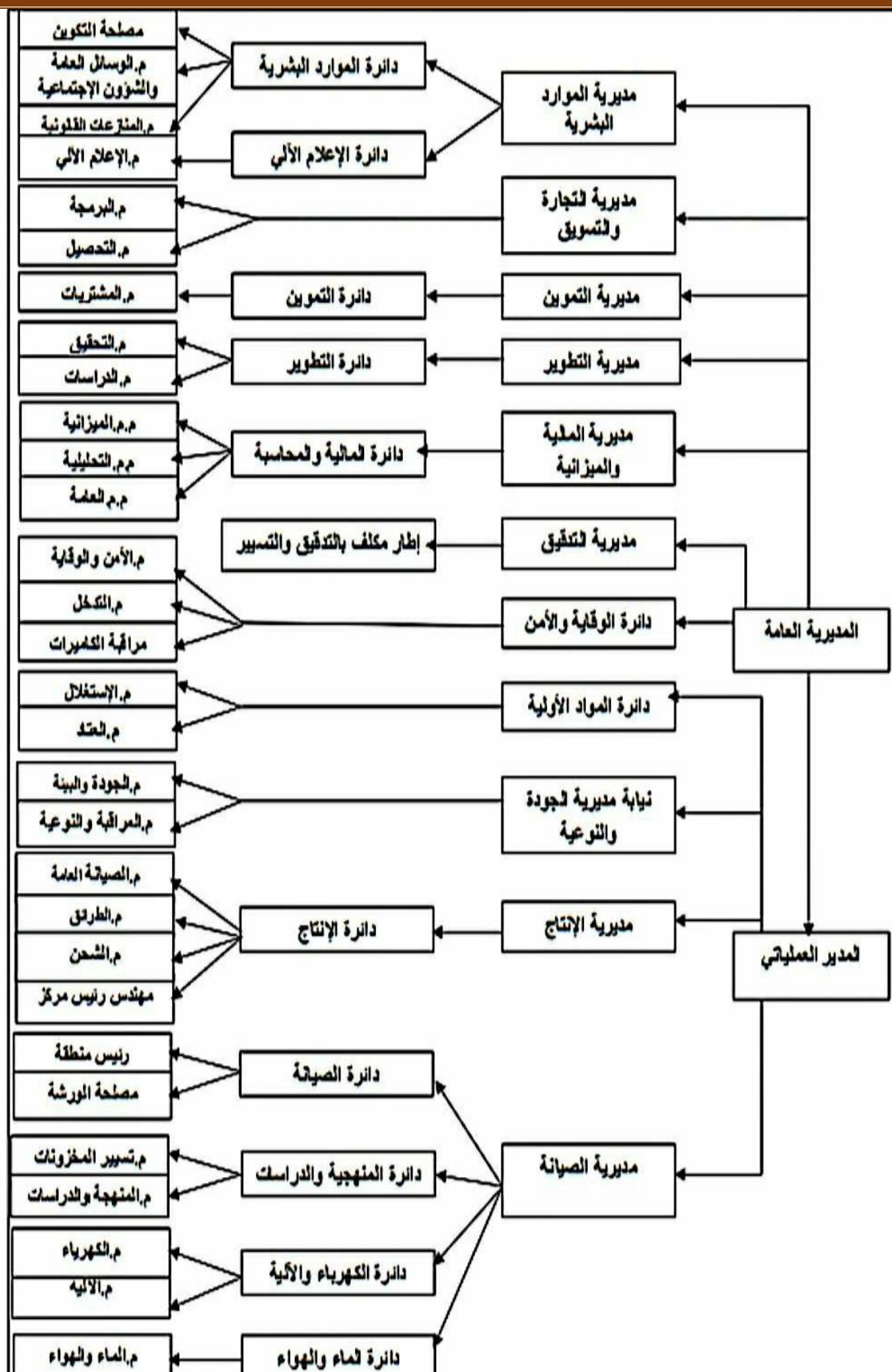
تعد مؤسسة الإسمنت حجار السود مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم، تابعة للمجمع الصناعي لإسمنت الجزائر (GICA) ويقدر رأسمالها ب 1550 مليون دينار جزائري.

وفي إطار إعادة هيكلة القطاع، تم فتح رأس مال المؤسسة بنسبة 65% لصالح المجمع الصناعي لصناعة الإسمنت (GICA)، 35% بالنسبة للشركة BOZZIUNICEM (إيطاليا) مرفقة بعقد تسيير لصالح BUZZ أي هو مسؤول عن الهيكل التنظيمي بينهما مؤسسة SPA – GICA مسؤولة عن الإنتاج.

وتقع وحدة حجار السود في موقع استراتيجي هام، على بعد 50 كلم شمال شرق ولاية عنابة في دائرة عزابة في مثلث يتكون من الطريق الوطني رقم 44 والطريق الولائي رقم 128 وخط السكة الحديدية الرابطة بين عنابة وقسنطينة وبهذا فإن المصنع بني في موقع إستراتيجي هام: الشيء الذي يمكنه من تمويل عدة ولايات نذكر منها: سكيدة عنابة، قالمة وقسنطينة.

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة الإسمنت حجار السود schs بولاية سكيدة.

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لمؤسسة الإسمنت حجار السود schs بولاية سكيدة



الفرع الرابع: الأهداف العامة لمؤسسة حجار السود بولاية سكيدة وأنشطتها

يهدف هذا المطلب الى تسليط الضوء على الأهداف الاستراتيجية التي تسعى مؤسسة الإسمنت حجار السود بولاية سكيدة الى تحقيقها، بالإضافة الى استعراض مختلف الأنشطة التي تضطلع بها المؤسسة ضمن إطارها الإنتاجي والتجاري والتقني.

1. الأهداف العامة للمؤسسة:

تسعى مؤسسة الإسمنت حجار السود الى تحقيق جملة من الأهداف ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والتنافسي، ويمكن تلخيص هذه الأهداف فيما يلي:

- تغطية الاحتياجات الوطنية من مادة الاسمنت، سواء على الصعيد المحلي أو على مستوى السوق الوطنية.
- تحقيق مردودية اقتصادية عالية من خلال بلوغ مستويات إنتاجية مرتفعة كما ونوعا، وذلك بما يعزز القدرة التنافسية للمؤسسة.
- تحسين صورة المؤسسة لدى مختلف الفاعلين، من زبائن وشركاء ومتعاملين اقتصاديين.
- تنويع المنتجات بما يتماشى مع حاجيات السوق ومعايير الجودة المطلوبة.
- الامتثال للمواصفات الدولية، وهو ما تعكسه شهادة الجودة التي حصلت عليها المؤسسة.
- المساهمة في امتصاص البطالة من خلال اعتماد سياسة تكوين وتأهيل الشباب وإدماجهم في مناصب دائمة.
- تطوير وسائل الإنتاج من أجل مواجهة التحديات الناجمة عن المنافسة، لاسيما الخارجية منها.
- رفع كفاءة الموارد البشرية من خلال تنظيم دورات تكوينية مستمرة لفائدة العاملين.

2. الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة:

تضطلع المؤسسة بمجموعة من الأنشطة تتنوع بين الأساسية وثنائية، نوجزها كما يلي:

الأنشطة الإنتاجية:

تتمثل المهمة الأساسية للمؤسسة في إنتاج مادة الإسمنت، وهي عبارة عن مادة لاصقة مائية تتكون من مسحوق معدني يمتزج بالماء ليكون عجينة صلبة يتم الحصول على هذه المادة من خلال معالجة مزيج من الكلس والطين وتعرضه لدرجة حرارة عالية تصل الى 1450° م، ما يؤدي الى تكوين مادة الكلينكر.

المواد الأولية المستخدمة في الإنتاج:

- **الكلس(calcaire):** يستخرج من جبل قريب ويخزن في صوامع 25,000 طن، ويدخل بنسبة 78% في عملية الإنتاج.
 - **الطين(argile):** يجلب من مقلع الواد الكبير، ويخزن بسعة 9,000 طن، ويشكل بنسبة 20%
 - **الرمل(sable):** مصدره مرملة تبسة، ويخزن في صوامع بسعة 800 طن، ويمثل 3%
 - **خامات الحديد(minerai de fer):** تستورد من منجم الوزنة بنسبة 1%
- المواد الثانوية:**

-الجبس(gypse): ضروري لعملية المزج، ينقل عبر خط سكة حديد ويخزن في صوامع

-الخبث الصناعي(laitier): يجلب من مركب الحديد والصلب بالحجار - عنابة، ويمثل نسبة 20%

وتتغير نسب هذه المواد تبعا لنتائج التحاليل المخبرية التي تحدد نسب المزج المثلى

أنواع الإسمنت المنتجة:

➤ إسمنت CPA 325: عبارة عن إسمنت بورتلاند، يتضمن مقاومة صغرى خلال مدة ما بين 07 إلى 28 يوم التي تساوي من 210 إلى 325 بار على الترتيب.

➤ إسمنت CPAL 325: إسمنت صناعي بزيادة 5-15% من مادة الليني له نفس مقاومة الإسمنت السابق 325 CPA.

➤ إسمنت CPA 400: إسمنت صناعي دون زيادة أي مادة يتضمن مقاومة صغرى من 02-05 إلى 28 يوم التي تساوي 160-350-400 بار على الترتيب.

واستمرت الوحدة في إنتاج الإسمنت CP 325 إلى غاية 1984، حيث بدأت رسميا في إنتاج الإسمنت CPJ 45 والذي يحتوي من 20-30% الليتي بعد إضافة الليتي.

الأنشطة التجارية:

تشمل المهام التجارية للمؤسسة ما يلي:

- تسير العمليات الإدارية المرتبطة بالنشاط التجاري.
- تنفيذ العقود المبرمة مع الزبائن وضمان وفاء المؤسسة بالتزاماتها.
- تغطية شاملة لضمان وصول المنتج للمستهلك النهائي في أفضل الظروف.
- مراقبة عمليات التخزين بما يحافظ على جودة المنتج.

المطلب الثاني: نظرة عامة حول المؤسسة المينائية E.P. S بولاية سكيدة

الفرع الأول: تعريف المؤسسة المينائية

تأسست المؤسسة المينائية سكيدة بمقتضى المرسوم رقم 284/82 الذي صدر بتاريخ 14 أوت 1982م أي في خضم برنامج إعادة الهيكلة للمؤسسات، حيث أسندت إلى هذه المؤسسة التي كانت على عائق الوحدة المنحلة والتي عن طريق إعادة هيكلتها أنشئت المؤسسة المينائية لسكيدة وهذه الوحدات هي:

➤ الديوان الوطني للموانئ LONP.

➤ الشركة الوطنية لشحن البواخر CNAN.

➤ الشركة الوطنية للشحن والتفريغ SONAMA.

وبعد إعادة الهيكلة أنشأت المؤسسة المينائية لسكيدة برأسمال قدره 100.000.000 دج بتاريخ

1989/03/21، تحصلت المؤسسة على استقلاليتها وأصبحت مؤسسة عمومية اقتصادية حسب القانون رقم: 01/88

المؤرخ في 1988/01/12 ولقد تحولت إلى شركة مساهمة برأس مال قدره 135.000.000 دج

وتحتوي المؤسسة على 5 موانئ، تتربع على مساحة قدرها 30 كلم ومن أهم هذه الموانئ ما يلي:

- ميناء القل والمرسى وسطوره والمختص في نشاطه لعمليات الصيد
- ميناء مزدوج يعتبر من أقدم الموانئ وهو الميناء التاريخي للمدينة ويتضمن كل النشاطات التجارية لمختلف السلع إلى جانب المحروقات

➤ ميناء الهيدروكربون وهو من أحدث الموانئ.

الفرع الثاني: أهداف ووظائف المؤسسة المينائية سكيدة

1. أهداف المؤسسة المينائية لسكيدة:

تسعى المؤسسة المينائية جاهدة لتحقيق عدة أهداف أهمها:

- الرفع من الاقتصاد الوطني والسعي إلى تحقيق أرباح لمتابعة النشاط.
- تقديم الخدمات في أحسن الظروف وبأحسن التكاليف.
- احتلال مكانة هامة في ميدان النشاط المينائي خاصة في ظل اقتصاد السوق.
- مساعدة المؤسسات الوطنية في عملية الاستيراد والتصدير.
- المساهمة في الاستثمارات الوطنية مستقبلا.
- المساهمة بإمداد الاقتصاد الوطني بما يحتاجه وإعطاء صورة واضحة عن المؤسسة لجميع المتعاملين معها.

2. وظائف المؤسسة المينائية لسكيدة:

بعكس المؤسسة الإنتاجية نجد أن المؤسسة المينائية مؤسسة خدمية، يتمثل نشاطها الأساسي في تقديم الخدمات

وبالتالي ليس لها مخازن لاستغلالها في تخزين البضائع لإعادة بيعها على حالها، ولكن لديها مخازن تستخدمها لتخزين المواد واللوازم والمعدات التي تستعملها لذاتها أو تستغل لفائدة الزبائن الذين يضعون سلعهم كأمانة لدى المؤسسة، وبما أن غاية الميناء هي عبور البضائع في أحسن الظروف الأمنية التجارية والاقتصادية، فإن تحقيق هذه الغاية يتطلب وضع نموذج تنظيمي وتسيير ناجح وكذا ضمان خدمات عامة عبر الوظائف الرئيسية الثلاث التالية:

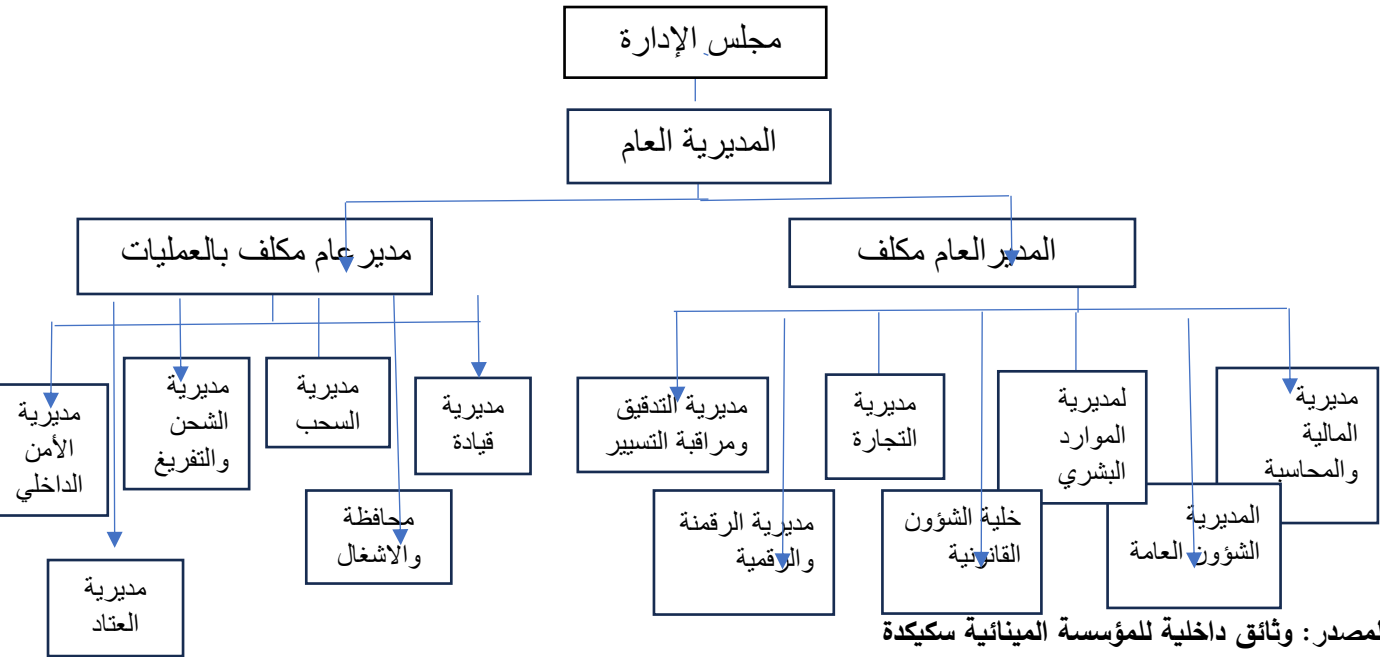
- وظيفة الصيانة والتطوير.
- وظيفة الاستغلال بمختلف أنواعها.
- وظيفة الشرطة المينائية.
- وبالإضافة إلى هذه الوظائف، هناك وظيفتان هامتان هما:
- وظيفة التسيير.
- وظيفة الرقابة والمحافظة على الأملاك المينائية.
- وأهم الأنشطة التي تمارسها المؤسسة:
- شحن وتفريغ البضائع.
- الاستيراد والتصدير.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لأثر قواعد الحوكمة على جودة المعلومات المالية والإفصاح لعينة من المؤسسات الاقتصادية بسكيدة

- تسير الاستغلال العمومي والأماكن المينائية.
 - تنفيذ أعمال الصيانة وتسيير المنشآت المينائية.
 - تنظيم حركة المرور والمحطة بصفة عامة وكذا عملية التفريغ.
 - الوقاية من حرائق المنشآت والملاحة البحرية وكذا التلوث.
 - الاستغلال الجيد لليد العاملة والمردود الجيد لاستثمارات البيئة التحتية.
 - إعطاء صورة واضحة عن المؤسسة لجميع المتعاملين معها.
- الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية لسكيدة:**

يعد الهيكل التنظيمي الركيزة الأساسية التي تحدد من خلاله الصلاحيات والمسؤوليات داخل المؤسسة، مما يساهم في تحسين الأداء وتنسيق العمليات بشكل فعال.

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية لسكيدة



المصدر: وثائق داخلية للمؤسسة المينائية لسكيدة

يمثل هذا الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية بسكيدة توزيعاً دقيقاً للمهام والمسؤوليات بين مختلف المديريات، تحت إشراف الإدارة العليا على رأس الهيكل يوجد "مجلس الإدارة" الذي يشرف على السياسات العامة للمؤسسة، يليه "المدير العام" الذي يشرف على التسيير اليومي وتنقسم مهامه إلى شقين أساسيين: "مدير عام مكلف بالإدارة" و"مدير عام مكلف بالعمليات".

المدير العام المكلف بالعمليات يشرف على عدة مديريات ميدانية مرتبطة مباشرة بسير النشاط المينائي، وهي:

- مديرية الأمن الداخلي، التي تضم بدورها مديرية الحظيرة.
- مديرية الشحن والتفريغ، المسؤولة عن عمليات نقل البضائع.
- مديرية السحب، وهي مرتبطة بمحافظات الإشغال، مما يدل على التنسيق في العمليات الفنية.

- مديرية القيادة، التي تتابع حركة السفن والتوجيه.
- مديرية التدقيق ومراقبة التسيير، لضمان الفعالية والانضباط في العمليات.
- أما المدير العام المكلف بالإدارة، فيشرف على الجوانب الإدارية والمالية والموارد البشرية، ويضم الهيكل التابع له:
- مديرية المالية والمحاسبة، التي تشمل مديرية الشؤون العامة.
- مديرية الموارد البشرية، المكلفة بتسيير المستخدمين والتوظيف.
- مديرية الشؤون القانونية، ممثلة بخلية الشؤون القانونية.
- مديرية الرقابة والرضا، والتي تهتم بتقييم الأداء.
- مديرية التجارة، التي تدير العلاقات التجارية والعقود.

يعكس هذا الهيكل تنظيمًا محكمًا وموزعًا بين الجوانب التشغيلية والإدارية، بهدف ضمان سيرورة فعالة لنشاطات الميناء وتحقيق التنسيق بين مختلف الوظائف.

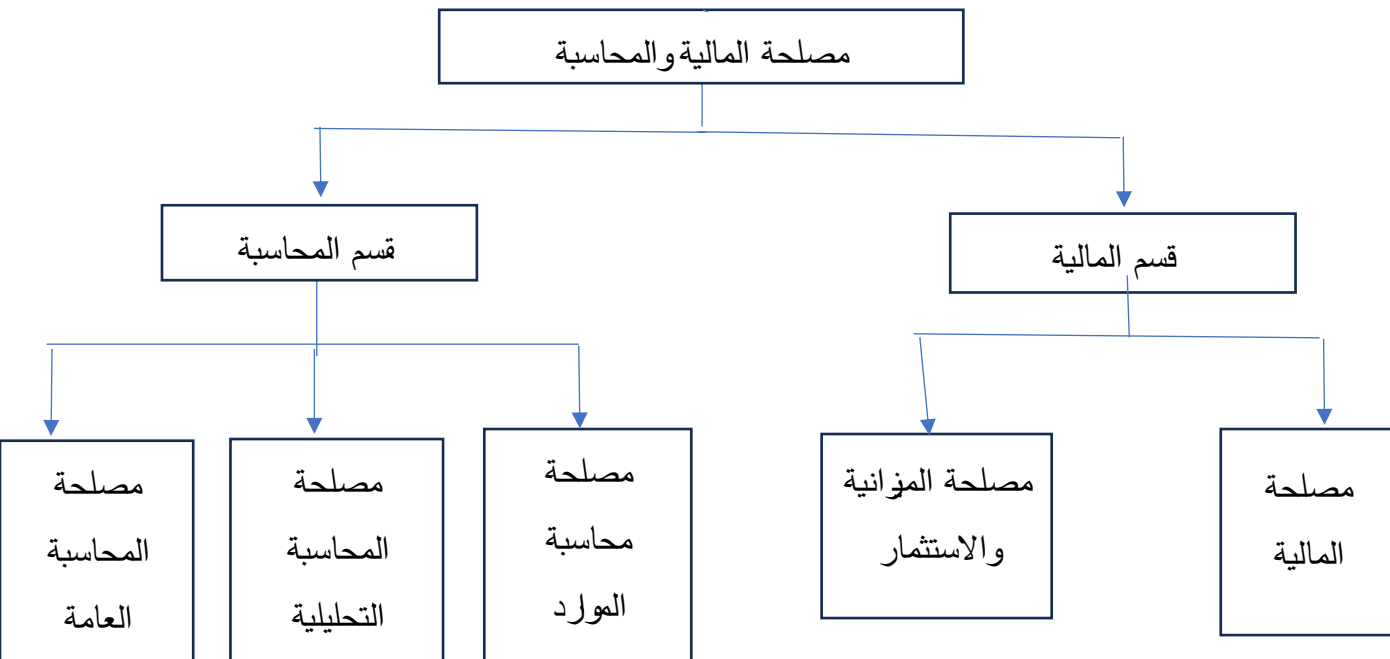
الفرع الرابع: تقديم مصلحة المالية والمحاسبة

1. تعريف مصلحة المالية والمحاسبة:

تعتبر مصلحة المالية والمحاسبة عنصرًا أساسيًا وفعالًا داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة، لكونها متعلقة بالجانب المالي والمحاسبي، فالوظيفة المالية داخل المؤسسة تحتل حيزًا كبيرًا وشاملًا يغطي باقي المصالح الأخرى، وذلك باعتبارها المحرك الأساسي لسير النشاط والعمل.

2. هيكل مديرية المالية والمحاسبة

الشكل رقم (03): هيكل التنظيمي للمديرية المالية والمحاسبة



المصدر: وثائق داخلية للمؤسسة المينائية سكيدة

تلعب هذه المديرية دورا هاما في تسيير باقي المديریات الأخرى وتعتبر مركز تنفيذ القرارات ومن أهم المهام التي تقوم بها:

قسم المالية: وهو المسؤول عن إشراف على إدارة السيولة النقدية للشركة وتعظيم الاستفادة منها وتطوير الميزانية النقدية و خطة التمويل واحترام الالتزامات المالية للشركة.

قسم المحاسبة: وهي مسؤولة عن ضمان معالجة المحاسبة العامة والتحليلية في الوقت المحدد وإعداد البيانات المالية الدورية والميزانية العمومية الضريبية في الوقت المحدد.

المطلب الثالث: نظرة عامة حول شركة إنتاج الكهرباء -وحدة سكيدة-وتطورها
الفرع الأول: التعريف بالمؤسسة

الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء، المعروفة باسم "سونلغاز-إنتاج الكهرباء"، هي إحدى الفروع الرئيسية التابعة لمجمّع سونلغاز، الذي يعتبر الفاعل التاريخي والرئيسي في قطاع الطاقة الجزائر
تأسست سونلغاز في 28 يوليو 1969، بعد أن خلفت مؤسسة "كهرباء وغاز الجزائر (EGA)"، ومنذ ذلك الحين قامت بدور محوري في إنتاج الكهرباء والغاز الطبيعي عبر كامل التراب الوطني.
تغيير تسمية الشركة من الجزائرية لإنتاج الكهرباء (SPE) إلى "سونلغاز-إنتاج الكهرباء وتتبع هذه الشركة لمجمّع سونلغاز، الذي يضم عدة فروع متخصصة على غرار:

➤ سونلغاز-الطاقات المتجددة

➤ سونلغاز-نقل الكهرباء

➤ سونلغاز-نقل الغاز

➤ سونلغاز-التوزيع

➤ سونلغاز-الهندسة

➤ سونلغاز-الخدمات

وفي إطار إعادة هيكلة سونلغاز، تمت عملية اندماج عن طريق الابتلاع لشركة كهرباء الجزائر SKE، وبهذا تمت إضافة حوالي قدرة قيمتها 5823 GWh وانتقال رأس مال الشركة من 35 مليار دينار الى 155 مليار دينار.

الفرع الثاني: الأهداف المسطرة للمؤسسة وفق الميزانية التقديرية:

➤ إنتاج الطاقة الكهربائية وفق مخطط الإنتاج والذي يتم مناقشته مع مسير المنظومة الكهربائية (OPERATEUR) (SYSTEME).

➤ صيانة معدات الإنتاج وفق مخطط الصيانة الموصي به من طرف موردي المعدات.

➤ الحفاظ على نسبة جاهزية قصوى من أجل توريد الطاقة الكهربائية وخاصة في أوقات دروة الاستهلاك.

➤ تحقيق مخطط التكوين للعمال وهذا للحفاظ على أعلى مستوى للأداء.

➤ الحرص على تطبيق مختلف القوانين بما في ذلك قانون الضرائب.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لأثر قواعد الحوكمة على جودة المعلومات المالية والإفصاح لعينة من المؤسسات الاقتصادية بسكيكدة

- الحرص على تطبيق لوائح وتوجيهات الشركة القابضة سونلغاز في كل ميادين التسيير.
 - الحرص على سلامة العمال وذلك بالحفاظ على توصيات السلامة والأمن الصناعي.
 - الحفاظ على البيئة من التلوث، باتباع سياسة فعالة لتسيير النفايات، ولتفادي مختلف الرسوم والضرائب البيئية.
 - تحقيق نسبة أرباح عالية تعود على المساهمين وتضمن استمرارية الإنتاج والاستثمار.
- الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة ومصلحة المالية والمحاسبة

الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي لشركة انتاج الكهرباء ومصلحة المالية والمحاسبة



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الهيكل التنظيمي للمؤسسة

يكتسي الهيكل التنظيمي أهمية كبيرة وهذا من أجل تحقيق الأهداف المسطرة، وضمان مستوى اتصال فعال بين مختلف المصالح، وبما أن الشركة تتبع سياسة مناولة أعمال الاستغلال والصيانة فإن هيكلها التنظيمي لا يضم عدد كبير من المصالح، وهذا كما هو موضح في الشكل أعلاه.

وفيما يخص مصلحة المحاسبة والمالية في شركة كهرباء الجزائر -وحدة سكيكدة- فهي تضم رئيس المصلحة مع مكلف بالمالية ومكلف بالمحاسبة.

الفرع الرابع: المهام المكلفة بها مصلحة المالية والمحاسبة:

- مراقبة صحة الوثائق المحاسبية الواردة من مختلف مصالح التسيير.
- تسجيل العمليات المحاسبية.
- اعداد وضعيات الضرائب والرسوم شهريا وسنوياً.
- احترام آجال أوامر اغلاق الحسابات.
- حفظ الوثائق المحاسبية.
- مراقبة الصندوق.
- اعداد جدول التقارب البنكي شهريا.
- اعداد جدول العمليات المحاسبية التابعة للمجمع من أجل عمليات التجميع.
- مسك وتحيين السجلات المحاسبية.
- اعداد جدول تدفقات الخزينة.
- تسيير الحسابات البنكية.
- تسيير العلاقات مع البنوك ومصلحة الضرائب.
- اعداد تقارير الخزينة.
- المساهمة في انجاز المخططات المالية المتوسطة والطويلة الأجل.
- اعداد أوامر الدفع والشيكات لمختلف الموردين.
- المساهمة في التفاوض على عقود التأمينات.

المبحث الثاني: إجراءات الدراسة

يتضمن هذا المبحث وصفا لمنهج الدراسة المتبع ومجتمع عينة الدراسة والأداة المستخدمة لإجراء الدراسة والأساليب المعالجة الإحصائية، وهذا ما سيتم عرضه من خلال الدراسة الميدانية بمنهجها، عينة الدراسة، أدواتها وبناء أدوات الدراسة وصدقها.

المطلب الأول: منهج وأدوات الدراسة

سيعرض في هذا المطلب المنهج الذي اعتمدت عليه الدراسة بما يخدم أهدافها، الى جانب الأدوات المستخدمة في جمع البيانات وألية توظيفها لضمان دقة النتائج وموثوقيتها.

الفرع الأول: منهج الدراسة

نظرا لطبيعة الدراسة، وبهدف الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، لما له من قدرة على وصف الظاهرة المدروسة بدقة وتحليل مكوناتها، وكذلك يساهم في تحديد أبعادها المختلفة وقد ارتكزت الدراسة على أسلوبين رئيسيين:

الأول النظري، وقمنا فيه بمعرفة شاملة عن المؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة، مؤسسة الإسمنت حجار السود، المؤسسة المينائية بسكيكدة، مؤسسة انتاج الكهرباء

أما الأسلوب الميداني، فتمثل في تصميم استبانة وزعت على فئات عينة الدراسة باعتبارها من انسب أدوات البحث العلمي التي تحقق أهداف الدراسة.

الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة (مهما كان نشاطها)، والتي تتوفر على الفئات التالية، مدققين داخليين، رؤساء مصلحة، محاسبين، وآخرين، حيث يقدر عددها (3) مؤسسات تنشط في قطاعات اقتصادية مختلفة، إذ قمنا بتوزيع 66 استبيان للمؤسسات (3) وهذه المؤسسات هي: مؤسسة الإسمنت حجار السود، schs، المؤسسة المينائية بسكيكدة E.P.S، مؤسسة انتاج الكهرباء -وحدة سكيكدة SPE-UPS .

وقد تم اعتماد أسلوب العينة القصدية نظرا لاستهداف فئات تمتلك معرفة مباشرة لموضوع الحوكمة وجودة المعلومات المالية والإفصاح داخل المؤسسات محل الدراسة.

أما عينة الدراسة فهي عبارة عن الاستبيانات المسترجعة والصالحة للتحليل والمقدر عددها 60 إستبانة والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (01): عدد الاستبيانات الموزعة والمستلمة والصالحة لتحليل

عدد الاستبيانات الموزعة	66
عدد الاستبيانات المستلمة	64
عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل	60
نسبة الاستبيانات المستلمة إلى الموزعة	96.96 %
نسبة الاستبيانات الصالحة للتحليل إلى المستلمة	93.75 %
نسبة الاستبيانات الصالحة للتحليل إلى الموزعة	90.90 %

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الاستبيانات الموزعة والمستلمة

طرق جمع المعلومات:

من أجل معالجة موضوع الدراسة تم الاعتماد على مصادر أولية لجمع البيانات والبيانات كانت كالأتي:

1. مصادر أولية: تمثلت في جملة المعلومات المحصلة عليها في المؤسسات الثلاثة التي تم فيها التبرص وعالجنا الجانب الميداني عن طريق الاستبيان، وكذلك الملاحظات ووثائق المؤسسة.

2. **مصادر ثانوية:** من أجل تكوين صورة واضحة ومتكاملة عن الموضوع تم الاعتماد على مجموعة من المراجع العربية والأجنبية كمصدر ثانوي لدراسة منها: الكتب، المذكرات، المجلات... الخ، لإحتواء الجانب النظري.

الفرع الثالث: أساليب المعالجة الإحصائية

تم استخدام مجموعة من أساليب الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستدلالي لتحليل بيانات الدراسة واختبار فرضيات الدراسة، باستخدام الحزمة الإحصائية spss v26 ومن أهم هذه الأساليب ما يلي:

- معامل ألفا كرونباخ للتأكد من ثبات أداة الدراسة.
- معامل الارتباط بيرسون.
- التوزيع الطبيعي.
- تحليل الانحدار البسيط.
- تحليل الانحدار المتعدد.
- التكرارات النسبية المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة.
- المتوسطات والانحرافات المعيارية لتحديد مدى التزام المؤسسات عينة الدراسة بتطبيق معايير الحوكمة وأثرها في تحسين جودة المعلومات المالية والإفصاح.
- اختبار T للعينة عند مستوى معنوي 5% وذلك للتأكد من الدلالة الإحصائية لفروض الدراسة.

الفرع الرابع: متغيرات الدراسة

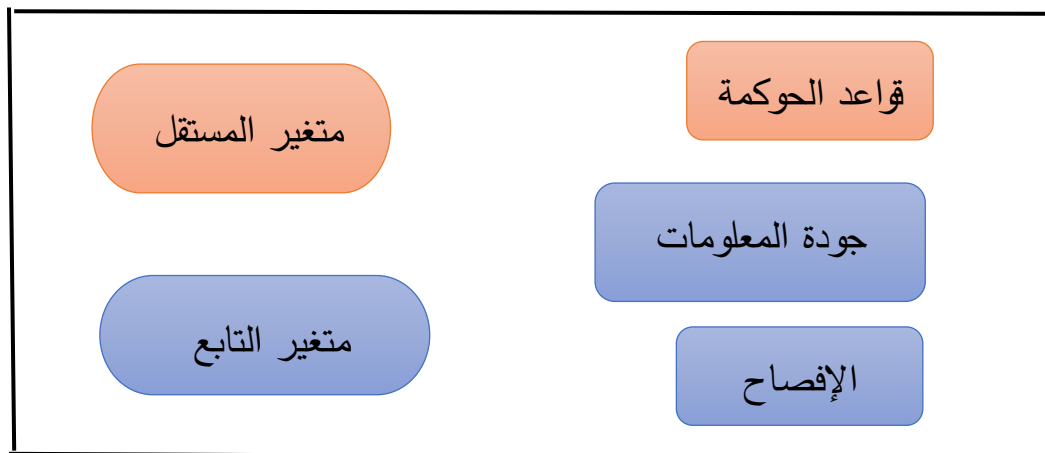
يمكن عرض متغيرات وأدوات الدراسة الميدانية كما يلي:

1- متغيرات الدراسة الميدانية:

تألفت الدراسة من متغيرين:

1-1 متغير مستقل: قواعد الحوكمة

1-2 متغير تابع: جودة المعلومات المالية والإفصاح



المصدر: من إعداد الطالبة

الفرع الخامس: أدوات الدراسة

بعد الاطلاع على البيانات والدراسات التي تناولت أثر قواعد الحوكمة على جودة المعلومات المالية والإفصاح اعتمدنا في دراستنا على المصادر المتمثلة في استخدام الاستبيان كمصدر أساسي للمعلومات فيما يتعلق بمتغيري قواعد الحوكمة وجودة المعلومات المالية والإفصاح في المؤسسة عينة الدراسة.

المطلب الثاني: بناء أداة الدراسة وثبات صدقها

حتى نتمكن من جمع بيانات دقيقة تخدم أهداف الدراسة قمنا ببناء أداة بحث مناسبة وتأكدنا من صدقها، أي من قدرتها على قياس ما نريد قياسه فعليا.

الفرع الأول: بناء أداة الدراسة

تم إعداد استبيان لجمع المعلومات المتعلقة بمتغيري قواعد الحوكمة وجودة المعلومات المالية والإفصاح موجهة للفئات المحددة في مجتمع وعينة الدراسة، وقد اشتمل الاستبيان على ما يلي:

1. القسم الأول: الذي يضمن مجموعة من الفقرات المتعلقة بالبيانات الديموغرافية لفئات الدراسة من حيث: التخصص علمي، والمستوى الوظيفي، الخبرة المهنية.

2. القسم الثاني: ويضم 30 عبارة متعلقة بأبعاد قواعد الحوكمة وجودة المعلومات المالية والإفصاح موزعة على محورين: المحور الأول: قواعد الحوكمة

(اعتماد إطار محكم لتطبيق قواعد الحوكمة، حماية حقوق المساهمين وتحقيق العدالة بينهم، مقومات دور اصحاب المصلحة، مسؤوليات مجلس الإدارة)

المحور الثاني: تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز مستوى الإفصاح

الفرع الثاني: صدق وثبات أداة الدراسة

الجدول رقم (02): معاملات ثبات الاتساق الداخلي لمحاور الاستبانة

محاور الاستبانة	ألفا كرونباخ
اعتماد إطار محكم لتطبيق قواعد الحوكمة	0.780
حماية حقوق المساهمين وتحقيق العدالة بينهم	0.740
مقومات دور اصحاب المصلحة	0.725
مسؤوليات مجلس الإدارة	0.714
قواعد الحوكمة	0.862
تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز مستوى الإفصاح	0.834
الكلي	0.905

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج SPSS.

يشير هذا الجدول رقم (03) بالاعتماد على النتائج المحصل عليها أن قيمة معامل ألفا كرونباخ لمختلف المحاور تجاوزت 60% وهي تتراوح بين 0.714 و 0.62 وهي قيمة مرتفعة، في حين أن القيمة الإجمالية لمعامل ألفا كرونباخ

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لأثر قواعد الحوكمة على جودة المعلومات المالية والإفصاح لعينة من المؤسسات الاقتصادية بسكيكدة

هي 0.905 وهي قيمة مرتفعة كذلك، وهذا يدل على ثبات أداة القياس من ناحية العبارات التي تضمنتها الاستبانة، ويمكن الاعتماد عليه في التطبيق الميداني لدراسة صدق الاتساق الداخلي.

1. الصدق الظاهري للاستبيان:

لنؤكد من سلامة بناء الاستبيان من مختلف الجوانب تم عرضه على الأساتذة المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص، وقد قمنا بأخذ جميع الملاحظات بعين الاعتبار حيث تم حذف وتعديل ما يلزم في ضوء مقترحات الأساتذة لتكون جاهزة لتوزيعها على عينة الدراسة في شكلها النهائي.

2. صدق الاتساق الداخلي للاستبيان:

لقد تم حساب صدق الاتساق الداخلي لكل عبارة والبعد الذي تنتمي إليه من خلال حساب معامل الارتباط بيرسون ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

قواعد الحوكمة:

البعد الأول: اعتماد إطار محكم لتطبيق قواعد الحوكمة

الجدول رقم (03): قياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات اعتماد إطار محكم لتطبيق قواعد الحوكمة

الرقم	العبارات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تتوفر تشريعات وإطار تنظيمي واضح ينظم تطبيق نظام التسيير داخل المؤسسة.	0.765**	0.000
2	يتوفر هيكل تنظيمي واضح يحدد المسؤوليات والصلاحيات داخل المؤسسة.	0.748**	0.000
3	تطبق الممارسات الرقابية داخل المؤسسة بموضوعية وفعالية.	0.701**	0.000
4	تضمن القوانين المنظمة وضوح القواعد والإجراءات المعتمدة داخل المؤسسة.	0.754**	0.000
5	تعتمد المؤسسة على أدلة وإجراءات مكتوبة توضح كيفية تطبيق القواعد داخلها.	0.709**	0.000

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول يتضح أن قيم معامل الارتباط لفقرات البعد الأول تراوحت ما بين 0.701 و 0.765 وهي موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى 0.01، وبالتالي فإن العبارات صادقة لما وضعت لقياسه.

البعد الثاني: حماية حقوق المساهمين وتحقيق العدالة بينهم

جدول رقم (04): قياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات حماية حقوق المساهمين وتحقيق العدالة بينهم

الرقم	العبارات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تتيح المؤسسة معلومات كافية للمساهمين حول أدائها.	0.599**	0.000
2	يشارك المساهمون في اتخاذ القرارات الأساسية للمؤسسة.	0.767**	0.000
3	تكفل القوانين المعمول بها حقوق المساهمين داخل المؤسسة.	0.735**	0.000
4	تعتمد المؤسسة مبدأ المساواة في معاملة المساهمين.	0.760**	0.000
5	تتيح المؤسسة للمساهمين الاطلاع على تقاريرها المالية السنوية.	0.639**	0.000

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لأثر قواعد الحوكمة على جودة المعلومات المالية والإفصاح لعينة من المؤسسات الاقتصادية بسكيكدة

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول يتضح أن قيم معامل الارتباط لفقرات البعد الثاني تراوحت ما بين 0.599 و 0.767 وهي موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى 0.01، وبالتالي فإن العبارات صادقة لما وضعت لقياسه.

البعد الثالث: مقومات دور اصحاب المصلحة

جدول رقم (05): قياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات مقومات دور اصحاب المصلحة

الرقم	العبارات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يتاح لأصحاب المصلحة أداء دورهم داخل المؤسسة وفقا للأطر القانونية المعمول بها.	0.446**	0.000
2	يشارك أصحاب المصلحة في تحسين أداء المؤسسة من خلال آليات مناسبة.	0.713**	0.000
3	تعتمد المؤسسة آليات متنوعة تضمن التفاعل المستمر مع أصحاب المصلحة.	0.750**	0.000
4	تتوفر معلومات حول حقوق والتزامات أصحاب المصلحة قبل ارتباطهم بالمؤسسة.	0.814**	0.000
5	تحرص المؤسسة على بناء علاقات مستمرة مع أصحاب المصلحة قائمة على الثقة والتعاون.	0.714**	0.000

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول يتضح أن قيم معامل الارتباط لفقرات البعد الثالث تراوحت ما بين 0.446 و 0.814 وهي موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى 0.01، وبالتالي فإن العبارات صادقة لما وضعت لقياسه.

البعد الرابع: مسؤوليات مجلس الإدارة

جدول رقم (06): قياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات مسؤوليات مجلس الإدارة

الرقم	العبارات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يضع مجلس الإدارة استراتيجية شاملة للإشراف والرقابة داخل المؤسسة.	0.711**	0.000
2	يعمل مجلس الإدارة على تحقيق أداء فعال من خلال نظام للمساءلة والمتابعة.	0.694**	0.000
3	يقوم مجلس الإدارة باختيار ومتابعة المديرين والمسؤولين بالمؤسسة وفق معايير الكفاءة.	0.650**	0.000
4	يحدد مجلس الإدارة الأهداف وإجراءات العمل وهيكله التنظيمي بشكل واضح.	0.695**	0.000
5	يعقد مجلس الإدارة اجتماعات دورية لمتابعة سير العمل واتخاذ القرارات المناسبة.	0.668**	0.000

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول يتضح أن قيم معامل الارتباط لفقرات البعد الرابع تراوحت ما بين 0.650 و 0.711 وهي موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى 0.01، وبالتالي فإن العبارات صادقة لما وضعت لقياسه.

تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز مستوى الإفصاح:

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لأثر قواعد الحوكمة على جودة المعلومات المالية والإفصاح لعينة من المؤسسات الاقتصادية بسكيكدة

جدول رقم (07): قياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز مستوى الإفصاح

الرقم	العبارات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تتوفر معلومات مالية ملائمة وموثوقة تدعم اتخاذ القرار داخل المؤسسة.	0.644 **	0.000
2	تتصحح المؤسسة عن المعلومات الجوهرية التي تؤثر على القرارات في الوقت المناسب.	0.718 **	0.000
3	يتم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة التي قد تؤثر على مصداقية المعلومات المالية.	0.653 **	0.000
4	يتم إعداد المعلومات المالية وفق معايير محاسبية معتمدة.	0.469 **	0.000
5	تتسم المعلومات المالية بالوضوح وقابلية الفهم للموظفين.	0.629 **	0.000
6	تتسم المعلومات المالية بالاتساق والقابلية للمقارنة عبر مختلف الفترات.	0.587 **	0.000
7	تعتمد المؤسسة إفصاحا دوريا ومنتظما حول نشاطها ونتائجها.	0.694 **	0.000
8	يُدعم الإفصاح الدقيق والمنتظم موثوقية المعلومات المالية.	0.716 **	0.000
9	تتصحح المؤسسة عن السياسات المحاسبية بما يدعم شفافية المعلومات.	0.597 **	0.000
10	تلتزم المؤسسة بتقديم معلومات مالية كافية تعكس وضعياتها الحقيقية.	0.637 **	0.000

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول يتضح أن قيم معامل الارتباط لفقرات تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز مستوى الإفصاح تراوحت ما بين 0.469 و 0.718 وهي موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى 0.01، وبالتالي فإن العبارات صادقة لما وضعت لقياسه.

الفرع الثالث: اختبار التوزيع الطبيعي

جدول رقم (08): التوزيع الطبيعي لمحاور الدراسة

Kolmogorov– Smirnov			
المحاور	قيمة z	Sig*	نتيجة الاختبار
المحور الأول	0.090	0.200	يتبع التوزيع الطبيعي
المحور الثاني	0.189	0.000	لا يتبع التوزيع الطبيعي

بما أن قيمة مستوى المعنوية Sig كانت أكبر من مستوى الدلالة 0.05 فبيانات المحور الأول تتبع التوزيع الطبيعي
بما أن قيمة مستوى المعنوية Sig كانت أقل من مستوى الدلالة 0.05 فبيانات المحور الثاني لا تتبع التوزيع الطبيعي
أظهرت نتائج اختبار (Kolmogorov–Smirnov) أن بعض المتغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي (المتغير المستقل: قواعد الحوكمة) بينما لا يتبع بعضها الآخر التوزيع الطبيعي (المتغير التابع: جودة المعلومات المالية والإفصاح) عند مستوى معنوي 0.05.

ونظرا لأن حجم العينة بلغ 60 مفردة فقد تم الاعتماد على الاختبارات المعلمية استنادا الى مبررات نظرية الحد المركزي.

المبحث الثالث: تحليل وتفسير نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات

سيتم في هذا المبحث التطرق الى تحليل خصائص مجتمع الدراسة، بالاعتماد على التكرارات والنسب المئوية وتحليل محاور الاستبيان باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة متمثلة في المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة القبول وفق لسلم ليكارت الخماسي، ومن ثم اختبار الفرضيات، حيث سيتناولها من خلال تحليل وتفسير نتائج الاستبيان واختبار فرضيات الاستبيان، مع عرض بيانات العينة وتحليل نتائج واختبار الفرضيات الفرعية والرئيسية.

المطلب الأول: عرض وتحليل خصائص البيانات الشخصية لعينة الدراسة

من أجل تحليل الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة تم حساب التكرارات والنسب المئوية للخصائص الديموغرافية لمتغيرات الجنس، المؤهل العلمي، التخصص، الوظيفة، الأقدمية المهنية، عدد الدورات.

1. الجنس:

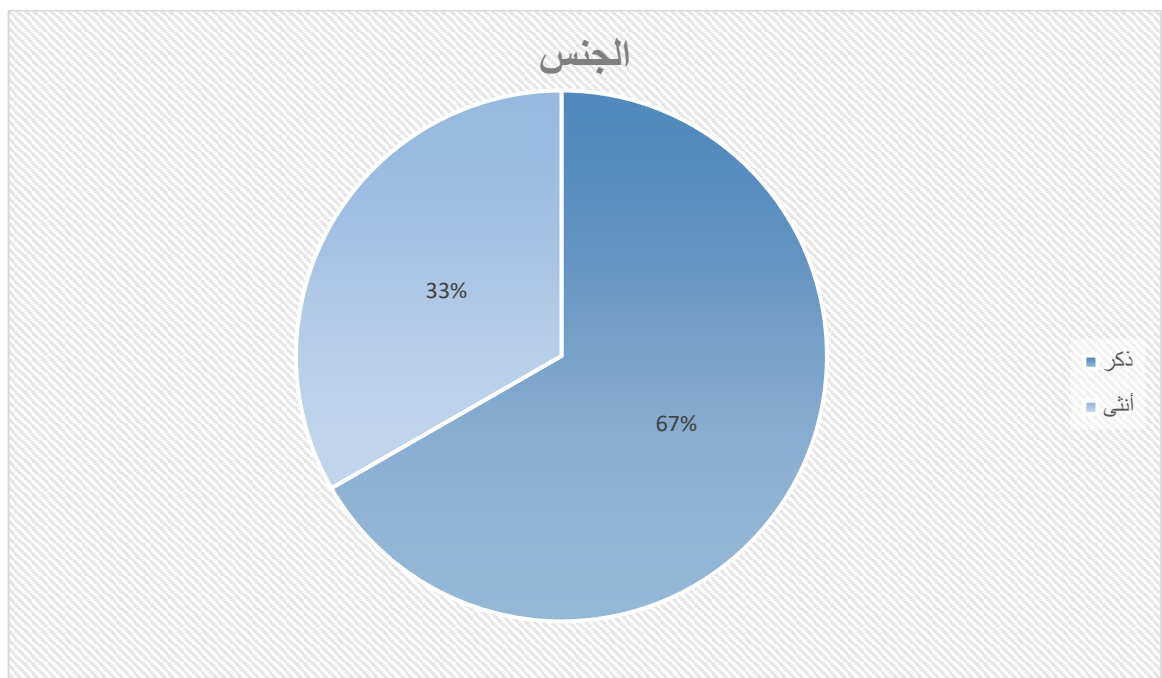
جدول رقم (09): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	40	66.7 %
أنثى	20	33.3 %
المجموع	60	100 %

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يبين الجدول أعلاه ان النسبة الغالبة هي صفة الذكور بنسبة 66.3%، فيما بلغت نسبة الإناث 33.3% وهذا راجع إلى طبيعة العينة المستهدفة في الدراسة، حيث يحتمل أن يكون الذكور يشكلون النسبة الأكبر في المجتمع الذي تم إجراء الدراسة عليه، كما قد يبرر ذلك التفاوت بنسبة المشاركة بين الجنسين أو التخصصات الأكاديمية أو المهنية التي يغلب عليها الذكور، مما أدى إلى تمثيل أعلى لهم في العينة المدروسة. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (05): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج SPSS.

2. المؤهل العلمي:

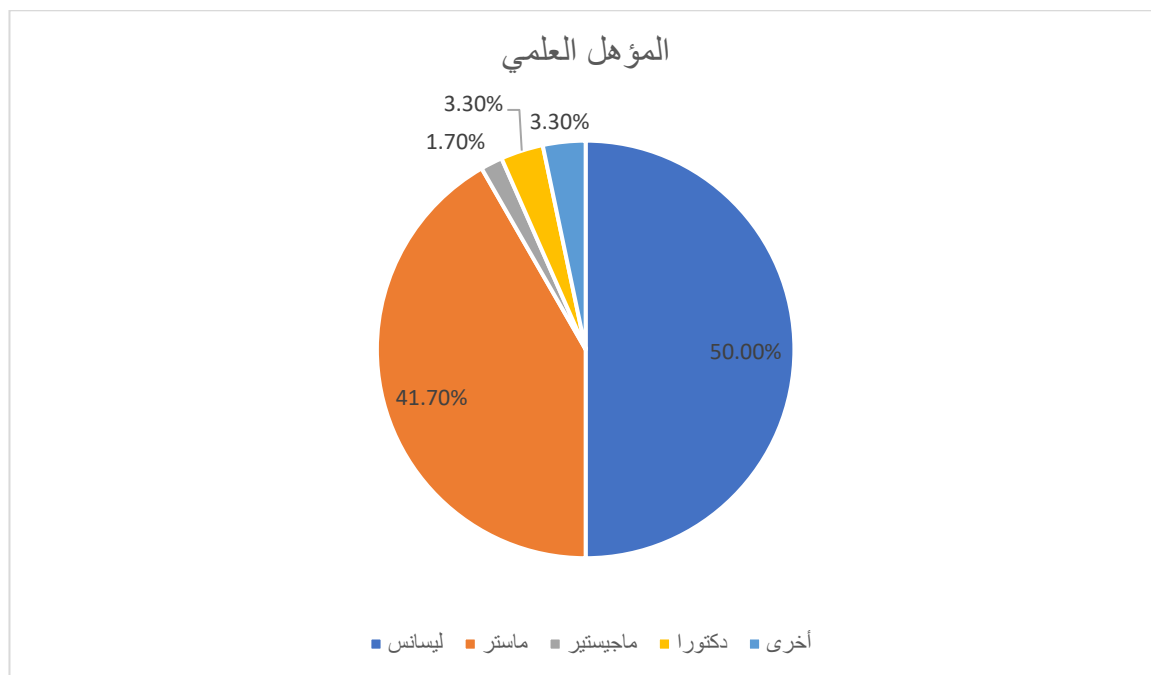
جدول رقم (10): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ليسانس	30	50.0%
ماستر	25	41.7%
ماجستير	1	1.7%
دكتوراه	2	3.3%
أخرى	2	3.3%
المجموع	60	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يبين الجدول أن النسبة الأكبر من المبحوثين هم من مستوى الليسانس بنسبة 50.0% (30 فردا)، يليهم من مستوى الماستر بنسبة 41.7% (25 أفراد)، أما نسبة 3.3% من أفراد العينة فهي تضم مستوى الدكتوراه وبعض المستويات الأخرى غير مذكورة سابقا، ويلاحظ من النتائج أن غالبية أفراد العينة ينتمون إلى مستوى الليسانس، مما قد يعكس طبيعة الفئة المستهدفة بالدراسة وارتفاع المؤهل العلمي لديهم، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(06): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

3. الشهادات المهنية المتحصل عليها:

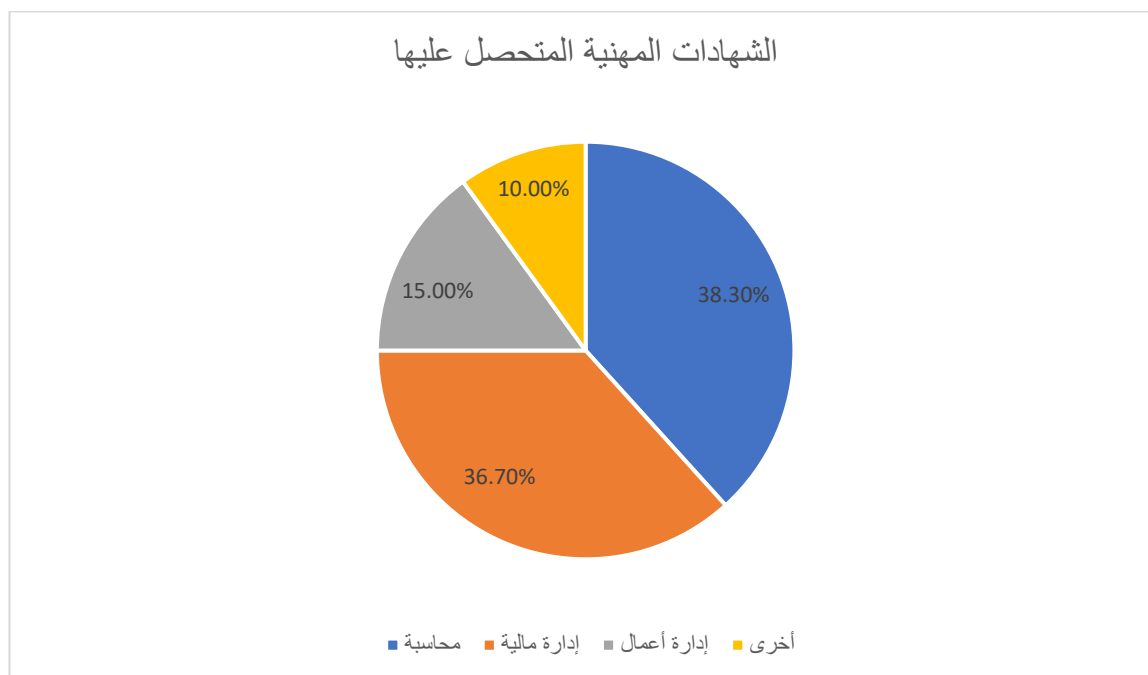
جدول رقم (11): توزيع عينة الدراسة حسب الشهادات المهنية المتحصل عليها:

النسبة المئوية	التكرار	3-الشهادات المهنية المتحصل عليها
38.3%	23	محاسبة
36.7%	22	إدارة مالية
15.0%	9	إدارة أعمال
10.0%	6	أخرى
100%	60	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من الجدول أعلاه أن 38.3% من أفراد العينة المتحصّلين على شهادة محاسب، تليها نسبة 36.7% من الأفراد الذين لديهم شهادة إدارة مالية، ثم تليها نسبة 15.0% من الأفراد الذين لديهم شهادة إدارة أعمال، وفي الأخير نسبة 10.0% تعود للأفراد الذين لديهم شهادات أخرى غير مذكورة سابقا، وهذا راجع إلى الطلب الكبير على تخصص المحاسبة في سوق العمل نظرا لأهميته في المؤسسات والشركات مما يدفع الكثير من الأفراد إلى اختياره كمجال لتكوين المهني، كما أن تخصص الإدارة المالية يأتي المرتبة الثانية وذلك لما له دور محوري في تحليل القرارات المالية وتسيير الموارد داخل المؤسسات أما انخفاض نسبة الحاصلين على شهادة إدارة الأعمال فقد يكون ناتجا عن قلة البرامج المتوفرة في هذا المجال، أو تفضيل الأفراد التخصصات أكثر تقنية.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:
الشكل رقم (07): توزيع عينة الدراسة حسب الشهادات المتحصل عليها



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.
4. الوظيفة الحالية:

جدول رقم (12): توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية:

النسبة المئوية	التكرار	4-الوظيفة الحالية
3.3%	2	مدير فرعي
18.3%	11	رئيس مصلحة
8.3%	5	مدقق داخلي
30.0%	18	محاسب
40.0%	24	أخرى
100%	60	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

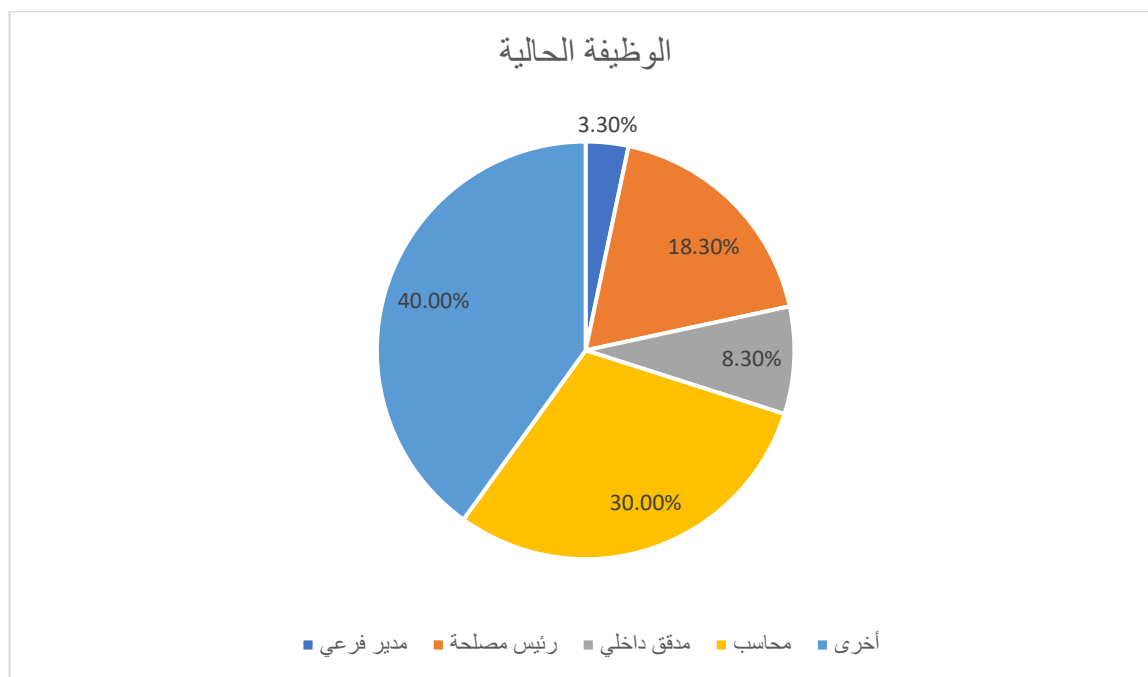
يتضح من خلال الجدول أعلاه أن 40.0 % من أفراد العينة يندرجون ضمن وظائف أخرى غير مذكورة سابقا، تليها نسبة 30.0% من الأفراد يندرجون ضمن وظيفة المحاسب، تأتي بعد ذلك نسبة الأفراد الذين يندرجون ضمن وظيفة رئيس مصلحة بنسبة 18.3%، تأتي بعدها نسبة 8.3% من الأفراد الذين يندرجون ضمن وظيفة مدقق داخلي، وفي الأخير تأتي نسبة الأفراد الذين يندرجون ضمن وظيفة مدير فرعي بنسبة 3.3%، وهذا راجع إلى أن ارتفاع نسب الوظائف الأخرى يعبر عن تنوع المهام داخل البيئة المهنية، كما أن ارتفاع نسبة المحاسب لأنها تعد أكثر الوظائف المطلوبة والمنتشرة في المؤسسات، نظرا لدورها الحيوي في تسيير الحسابات ومراقبة العمليات المالية

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لأثر قواعد الحوكمة على جودة المعلومات المالية والإفصاح لعينة من المؤسسات الاقتصادية بسكيكدة

أما التمثيل الملحوظ لوظائف كمدير مصلحة والمدققين الداخليين والمديرين الفرعيين فيعكس أهمية الأدوار الإشرافية والرقابية في تقييم العمل وضمان جودة الأداء داخل المؤسسة.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (08): توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

5- الأقدمية المهنية: تم تلخيص نتائج هذا المتغير في الجدول التالي:

جدول رقم (13): توزيع عينة الدراسة حسب الأقدمية المهنية

الأقدمية المهنية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	3	5.0%
5-10 سنوات	8	13.3%
10-15 سنة	12	20.0%
أكثر من 15 سنة	37	61.7%
المجموع	60	100%

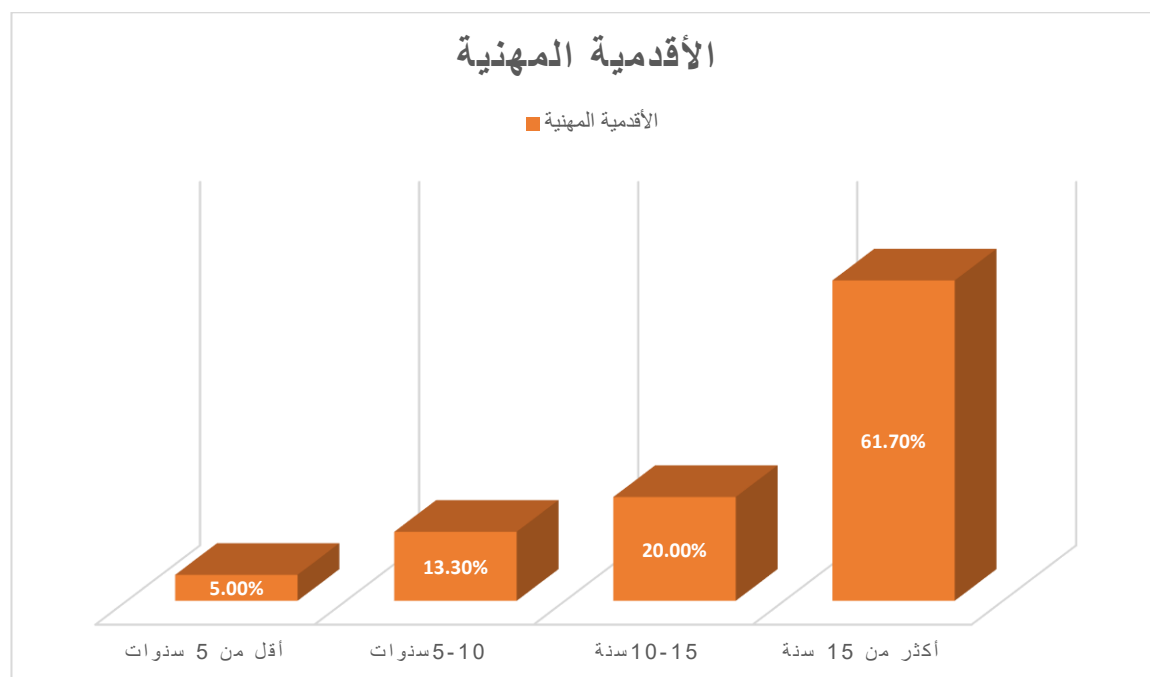
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من الجدول رقم أن نسبة 61.7% من أفراد عينة الدراسة تملك خبرة 15 سنة فأكثر، وأن ما نسبة 20.0% من أفراد عينة الدراسة تملك خبرة من 11 إلى أقل من 15 سنة، أما ما نسبته 13.3% من أفراد العينة تملك خبرة من 5 إلى 10 سنوات، في حين أن نسبة الأفراد الذين يملكون خبرة أقل من 5 سنوات هم 5.0%، وهذه النتائج تعني أن الغالبية العظمى من أفراد العينة يتمتعون بخبرات طويلة، ويعد هذا التوزيع مؤشرا إيجابيا يعكس قدرة

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لأثر قواعد الحوكمة على جودة المعلومات المالية والإفصاح لعينة من المؤسسات الاقتصادية بسكيدة

أفراد العينة العلمية والعملية على فهم مضمون الأسئلة ومن ثم الإجابة عنها بطريقة موضوعية تعزز إمكانية الاعتماد عليها في عملية التحليل، ويمكن تلخيص ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (09): توزيع عينة الدراسة حسب الأقدمية المهنية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

6- الدورات التكوينية: تم تلخيص نتائج هذا المتغير في الجدول التالي:

جدول رقم (14): توزيع عينة الدراسة الدورات التكوينية

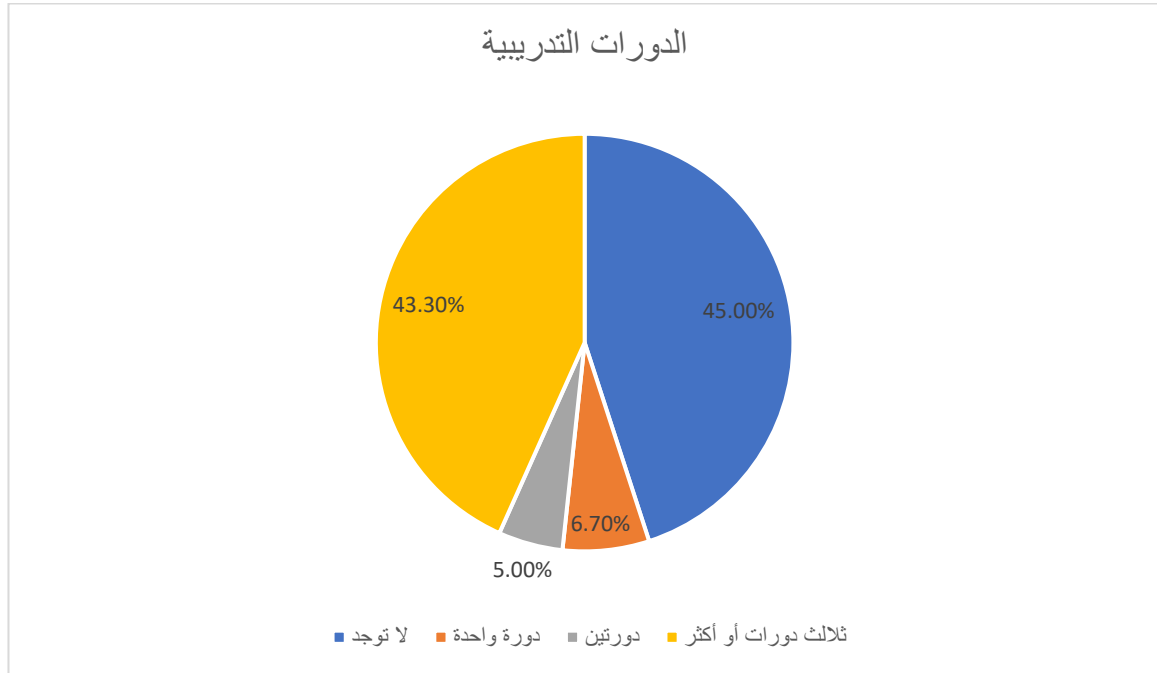
الدورات التكوينية	التكرار	النسبة المئوية
لا توجد	27	45.0%
دورة واحدة	4	6.7%
دورتين	3	5.0%
ثلاث دورات أو أكثر	26	43.3%
المجموع	60	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من الجدول رقم أن ما نسبته 45% لم يقوموا بدورات تدريبية، بينما ما نسبته 43.3% يملكون 3 دورات فأكثر، في حين ما نسبته 11.7% لا تتجاوز عدد دوراتهم دورتين ومع ذلك تبقى نسبة أفراد العينة الذين خضعوا إلى دورات تدريبية أكبر، ويعد هذا التوزيع مؤشرا إيجابيا يعطس قدرة أفراد العينة العلمية والعملية على فهم مضمون الأسئلة ومن ثم الإجابة عنها بطريقة موضوعية تعزز إمكانية الاعتماد عليها في عملية التحليل.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (10): توزيع عينة الدراسة حسب الدورات التدريبية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

المطلب الثاني: تحليل النتائج الاستبائية

سنقوم في هذا العنصر بعرض نتائج تحليل أثر قواعد الحوكمة على جودة المعلومات المالية والإفصاح في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة لولاية سكيكدة، باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

الفرع الأول: تحليل إجابات عينة الدراسة

تم تحديد مقياس للإجابة عن أسئلة الاستبانة باستخدام مقياس ليكرث الخماسي، حيث تم إعطاء الدرجات التالية لبدائل الإجابة على فقرات الاستبانة كما يلي:

- درجة واحدة للإجابة غير موافق بشدة.
 - درجتين للإجابة غير موافق.
 - ثلاث درجات للإجابة على محايد.
 - أربع درجات للإجابة موافق.
 - خمس درجات للإجابة موافق بشدة.
- والجدول التالي يوضح حدود الموافقة:

جدول رقم (15): حدود الموافقة وفق مقياس ليكارث الخماسي

الفئات	الدرجة الوظيفية
من 1 الى 1.79	غير موافق بشدة
من 1.80 الى 2.59	غير موافق
من 2.60 الى 3.39	محايد
من 3.40 الى 4.19	موافق
من 4.20 الى 5	موافق بشدة

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مقياس ليكارث الخماسي

بعد تحديد مجالات الموافقة سنقوم بتحليل محاور الاستبيان

1-قواعد الحوكمة

البعد الأول: اعتماد إطار محكم لتطبيق قواعد الحوكمة

جدول رقم (16): الوسط الحسابي لعبارات اعتماد إطار محكم لتطبيق قواعد الحوكمة

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
تتوفر تشريعات وإطار تنظيمي واضح ينظم تطبيق نظام التسيير داخل المؤسسة.	4.2500	0.72778	موافق بشدة
يتوفر هيكل تنظيمي واضح يحدد المسؤوليات والصلاحيات داخل المؤسسة.	4.1667	0.61525	موافق
تطبق الممارسات الرقابية داخل المؤسسة بموضوعية وفعالية.	4.0000	0.80254	موافق
تضمن القوانين المنظمة وضوح القواعد والإجراءات المعتمدة داخل المؤسسة.	3.9833	0.59636	موافق
تعتمد المؤسسة على أدلة وإجراءات مكتوبة توضح كيفية تطبيق القواعد داخلها.	4.1833	0.62414	موافق
الإجمالي	4.1167	0.49443	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يبين الجدول أعلاه استجابات أفراد العينة على فقرات اعتماد إطار محكم لتطبيق قواعد الحوكمة، حيث جاءت بمتوسط حسابي إجمالي 4.11 وانحراف معياري 0.4944، وهي درجة تقع ضمن مجال الموافقة حيث كانت مختلف فقراتها كالتالي:

حيث كانت أعلى فقرة في هذا المجال الفقرة (1) بمتوسط حسابي قدره (4.25) وانحراف معياري (0.727) وهي تقع ضمن مجال الموافقة، مما يدل على وجود توافق كبير بين أفراد العينة حول وضوح الإطار التنظيمي والتشريعي للمؤسسة، وهو ما يؤكد كفاءة النظام المعتمد في توجيه عمليات التسيير وضمان بيئة داعمة لتطبيق قواعد الحوكمة. وكانت أدنى فقرة في هذا المجال هي الفقرة (4) بمتوسط حسابي (3.98) وانحراف معياري (0.596) وهي تقع ضمن مجال الموافقة، مما يدل على أنه رغم الاتفاق العام على وضوح القواعد، إلا أن هناك حاجة لتعزيز صياغة القوانين المنظمة لتكون أكثر دقة وتفصيلا بما يضمن إزالة أي غموض قد يعيق الممارسة الفعلية للحوكمة.

البعد الثاني: حماية حقوق المساهمين وتحقيق العدالة بينهم

جدول رقم (17): الوسط الحسابي لعبارات حماية حقوق المساهمين وتحقيق العدالة بينهم

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
تتيح المؤسسة معلومات كافية للمساهمين حول أدائها.	4.0333	0.66298	موافق
يشارك المساهمون في اتخاذ القرارات الأساسية للمؤسسة.	4.0667	0.75614	موافق
تكفل القوانين المعمول بها حقوق المساهمين داخل المؤسسة.	4.1833	0.65073	موافق
تعتمد المؤسسة مبدأ المساواة في معاملة المساهمين.	3.9833	0.81286	موافق
تتيح المؤسسة للمساهمين الاطلاع على تقاريرها المالية السنوية.	4.0500	0.72311	موافق
الإجمالي	4.0633	0.50689	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يبين الجدول أعلاه استجابات أفراد العينة على فقرات حماية حقوق المساهمين وتحقيق العدالة بينهم حيث جاءت بمتوسط حسابي 4.06 وانحراف معياري 0.506 وهي درجة تقع ضمن مجال الموافقة حيث كانت مختلف فقراتها كالتالي:

حيث كانت أعلى فقرة في هذا المجال الفقرة (3) بمتوسط حسابي قدره (4.18) وانحراف معياري (0.650) وهي تقع ضمن مجال الموافقة، مما يدل على أن الإطار التشريعي والقانوني هو الركيزة الأقوى والأكثر كفاءة في حماية المساهمين داخل المؤسسات محل الدراسة، أي أن هناك ثقة عالية بأن القوانين تضمن حقوقهم بشكل فعال ولملموس وكانت أدنى فقرة في هذا المجال الفقرة (4) بمتوسط (3.98) وانحراف معياري (0.812) وهي تقع ضمن مجال الموافقة، مما يدل على أن هناك تفاوت نسبي في المعاملة بين كبار المساهمين وصغارهم، أي أن آليات العدالة في المعاملة اليومية ليست بنفس قوة الضمانات القانونية العامة.

البعد الثالث: مقومات دور اصحاب المصلحة

جدول رقم (18): الوسط الحسابي لعبارات مقومات دور اصحاب المصلحة

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
يتاح لأصحاب المصلحة أداء دورهم داخل المؤسسة وفقا للأطر القانونية المعمول بها.	4.0667	0.60693	موافق
يشارك أصحاب المصلحة في تحسين أداء المؤسسة من خلال أليات مناسبة.	4.0667	0.57833	موافق
تعتمد المؤسسة أليات متنوعة تضمن التفاعل المستمر مع أصحاب المصلحة.	4.0667	0.63424	موافق
تتوفر معلومات حول حقوق والتزامات أصحاب المصلحة قبل ارتباطهم بالمؤسسة.	4.0833	0.69603	موافق
تحرص المؤسسة على بناء علاقات مستمرة مع أصحاب المصلحة قائمة على الثقة والتعاون.	4.1000	0.60226	موافق
الإجمالي	4.0767	0.43115	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يبين الجدول أعلاه استجابات أفراد العينة على فقرات مقومات دور اصحاب المصلحة حيث جاءت بمتوسط حسابي 4.07 وانحراف معياري 0.431 وهي درجة تقع ضمن مجال الموافقة حيث كانت مختلف فقراتها كالتالي: حيث كانت أعلى فقرة في هذا المجال الفقرة (5) بمتوسط حسابي (4.10) وانحراف معياري (0.431) وهي تقع ضمن مجال الموافقة، مما يدل على نجاح المؤسسة في ترسيخ ثقافة التعاون والثقة المتبادلة مع أصحاب المصلحة كأهم مقومات نجاحها الإداري والتنظيمي.

وكانت أدنى فقرة في هذا المجال الفقرة (1) (2) (3) بمتوسط حسابي (4.06) وانحراف معياري (0.606) (0.578)، (0.634) وهي تقع ضمن مجال الموافقة، مما يدل على اتفاق أفراد العينة بأن المؤسسة تلتزم بالحدود المرجعية المطلوبة في ممارسة الأدوار الوظيفية، وتحسين الأداء، وأليات التفاعل، غير أن حلول هذه العبارات في مؤخرة الترتيب يشير الى أن أصحاب المصلحة يرون فيها مجرد ممارسات تسييرية اعتيادية، بينما يلمسون تميزا أكبر في الجوانب المتعلقة بالشفافية وبناء الثقة.

البعد الرابع: مسؤوليات مجلس الإدارة

جدول رقم (19): الوسط الحسابي لعبارات مسؤوليات مجلس الإدارة

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
يضع مجلس الإدارة استراتيجية شاملة للإشراف والرقابة داخل المؤسسة.	4.1333	0.72408	موافق
يعمل مجلس الإدارة على تحقيق أداء فعال من خلال نظام للمساءلة والمتابعة.	4.0167	0.72467	موافق
يقوم مجلس الإدارة باختيار ومتابعة المديرين والمسؤولين بالمؤسسة وفق معايير الكفاءة.	4.0000	0.68889	موافق
يحدد مجلس الإدارة الأهداف وإجراءات العمل وهيكله التنظيمي بشكل واضح.	4.0333	0.63691	موافق
يعقد مجلس الإدارة اجتماعات دورية لمتابعة سير العمل واتخاذ القرارات المناسبة.	4.1500	0.65935	موافق
الإجمالي	4.0667	0.46964	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول أعلاه استجابات أفراد العينة على فقرات مسؤوليات مجلس الإدارة حيث جاءت بمتوسط حسابي 4.06 وانحراف معياري 0.469 وهي درجة تقع ضمن مجال الموافقة حيث كانت مختلف فقراتها كالتالي:

حيث كانت أعلى فقرة في هذا المجال الفقرة (5) بمتوسط حسابي (4.15) وانحراف معياري (0.659) وهي تقع ضمن مجال الموافقة، مما يدل على أن مجلس الإدارة يضع آلية المتابعة المستمرة في مقدمة أولوياته كأداة محورية لممارسة مسؤولياته وصلاحيته بفعالية.

وكانت أدنى فقرة في هذا المجال الفقرة (3) بمتوسط حسابي (4.0) وانحراف معياري (0.688) وهي تقع ضمن مجال الموافقة، مما يدل على أن عمليات التعيين والمتابعة للمسؤولين تحتاج إلى المزيد من الشفافية والموضوعية لتصل إلى مستوى قوة المهام الأخرى للمجلس.

2. تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز مستوى الإفصاح

جدول رقم (20): الوسط الحسابي لعبارات تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز مستوى الإفصاح

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
تتوفر معلومات مالية ملائمة وموثوقة تدعم اتخاذ القرار داخل المؤسسة.	3.8667	0.67565	موافق
تفصح المؤسسة عن المعلومات الجوهرية التي تؤثر على القرارات في الوقت المناسب.	3.8000	0.83969	موافق

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لأثر قواعد الحوكمة على جودة المعلومات المالية والإفصاح لعينة من المؤسسات الاقتصادية بسكيكدة

يتم الإفصاح عن الاحداث اللاحقة التي قد تؤثر على مصداقية المعلومات المالية.	3.9667	0.75838	موافق
يتم اعداد المعلومات المالية وفق معايير محاسبية معتمدة.	4.2333	0.49972	موافق بشدة
تتسم المعلومات المالية بالوضوح وقابلية الفهم للموظفين.	3.9833	0.56723	موافق
تتسم المعلومات المالية بالاتساق والقابلية للمقارنة عبر مختلف الفترات.	3.9333	0.68561	موافق
تعتمد المؤسسة افصاحا دوريا ومنتظما حول نشاطها ونتائجها.	3.9333	0.70990	موافق
يدعم الإفصاح الدقيق والمنتظم موثوقية المعلومات المالية.	3.9833	0.62414	موافق
تقصح المؤسسة عن السياسات المحاسبية بما يدعم شفافية المعلومات.	3.9000	0.57342	موافق
تلتزم المؤسسة بتقديم معلومات مالية كافية تعكس وضعياتها الحقيقية.	4.1167	0.49030	موافق
الإجمالي	3.9717	0.41214	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يبين الجدول أعلاه استجابات أفراد العينة على فقرات تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز مستوى الإفصاح حيث جاءت بمتوسط حسابي 3.97 وانحراف معياري 0.412 وهي درجة تقع ضمن مجال الموافقة حيث كانت مختلف فقراتها كالتالي:

حيث كانت أعلى فقرة في هذا المجال الفقرة (4) بمتوسط حسابي (4.23) وانحراف معياري (0.499) وهي تقع ضمن مجال الموافقة، مما يدل على الوعي الكبير لأفراد العينة بأن الالتزام بالمعايير المحاسبية المعتمدة تعد من أهم الركائز لضمان جودة ومصداقية المعلومات المالية داخل المؤسسات محل الدراسة.

وكانت أدنى فقرة في هذا المجال الفقرة (2) بمتوسط حسابي (3.80) وانحراف معياري (0.839) وهي تقع ضمن مجال الموافقة، مما يدل على أن عنصر التوقيت في الإفصاح يمثل أحد الجوانب التي تتطلب تعزيزا أكبر مقارنة ببقية خصائص جودة المعلومات المالية.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات الدراسة

الفرع الأول: اختبار الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوي أقل من 0.05 لبعد اعتماد إطار محكم لتطبيق قواعد الحوكمة على جودة المعلومات المالية والإفصاح لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة" حيث نقبل الفرضية البديلة إذا كان مستوى الدلالة لنموذج الانحدار البسيط أقل من أو تساوي 0.05 وفي الحالة العكسية نرفضها.

يعطي النموذج التقديري للانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين بعد اعتماد إطار محكم لتطبيق قواعد الحوكمة وجودة المعلومات المالية والإفصاح في المؤسسات عينة الدراسة حسب نتائج الجدول رقم (21) كما يلي:

الجدول رقم (21): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

المحور	قيمة B	قيمة T	مستوى الدلالة	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²
الثابت	2.910	6.745	0.000	0.309	0.096
الفرضية الأولى	0.258	2.477	0.016		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

تبين نتائج الجدول رقم (21) وجود أثر طردي بين بعد اعتماد إطار محكم لتطبيق قواعد الحوكمة وجودة المعلومات المالية والإفصاح لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة، فزيادة هذا البعد بوحدة واحدة، أدى إلى زيادة متغير جودة المعلومات المالية والإفصاح لعينة الدراسة بـ 0.258 وحدة.

وبما أن قيمة $R = 0.309$ فهي تفسر وجود علاقة ارتباط خطي ضعيفة بين بعد اعتماد إطار محكم لتطبيق قواعد الحوكمة وجودة المعلومات المالية والإفصاح لعينة الدراسة، كما تشير قيمة R^2 إلى أن 9.6 % (0.096) من التغيير في جودة المعلومات المالية والإفصاح لعينة الدراسة يعزى إلى تغير بعد اعتماد إطار محكم لتطبيق قواعد الحوكمة.

وللتأكد من المعنوية الكلية لهذا النموذج التقديري تم استخدام تحليل ANOVA (اختبار F-TEST) عند مستوى معنوية 0.05، فإذا كانت مستوى الدلالة لنموذج الانحدار البسيط أقل أو تساوي 0.05 نقبل النموذج وفي الحالة العكسية نرفضه والنتائج المتحصل عليها ملخصة في الجدول التالي:

جدول رقم (22): اختبار المعنوية الإجمالية لهذا النموذج التقديري للدراسة

البيان	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة
الانحدار	0.959	1	0.959	6.134	0.016
المتبقي	9.063	58	0.156		
المجموع	10.022	59			

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج SPSS.

يتضح من الجدول رقم (22) أن مستوى الدلالة لاختبار F-Test (0.016) أقل من مستوى الدلالة 0.05، وعليه فالنموذج جيد مقبول وبالتالي نقبل الفرضية البديلة الأولى التي تقول: أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد اعتماد إطار محكم لتطبيق قواعد الحوكمة على جودة المعلومات المالية والإفصاح لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة.

الفرع الثاني: اختبار الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوي أقل من 0.05 لبعد حماية حقوق المساهمين وتحقيق العدالة بينهم على جودة المعلومات المالية والإفصاح لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة" حيث نقبل الفرضية البديلة إذا كان مستوى الدلالة لنموذج الانحدار البسيط أقل من أو تساوي 0.05 وفي الحالة العكسية نرفضها.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لأثر قواعد الحوكمة على جودة المعلومات المالية والإفصاح لعينة من المؤسسات الاقتصادية بسكيكدة

يعطي النموذج التقديري للانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين بعد حماية حقوق المساهمين وتحقيق العدالة بينهم وجودة المعلومات المالية والإفصاح في المؤسسات عينة الدراسة حسب نتائج الجدول رقم (23) كما يلي:

الجدول رقم (23): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

المحور	قيمة B	قيمة T	مستوى الدلالة	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²
الثابت	1.729	5.386	0.000	0.679	0.461
الفرضية الثانية	0.552	7.041	0.000		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

تبين نتائج الجدول رقم (23) وجود أثر طردي بين بعد حماية حقوق المساهمين وتحقيق العدالة بينهم وجودة المعلومات المالية والإفصاح لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة، فزيادة هذا البعد بوحدة واحدة، أدى إلى زيادة متغير جودة المعلومات المالية والإفصاح لعينة الدراسة بـ 0.552 وحدة.

وبما أن قيمة $R = 0.679$ فهي تفسر وجود علاقة ارتباط خطي متوسطة بين بعد حماية حقوق المساهمين وتحقيق العدالة بينهم وجودة المعلومات المالية والإفصاح لعينة الدراسة، كما تشير قيمة R^2 إلى أن 46.1% (0.461) من التغير في جودة المعلومات المالية والإفصاح لعينة الدراسة يعزى إلى تغير بعد حماية حقوق المساهمين وتحقيق العدالة بينهم.

وللتأكد من المعنوية الكلية لهذا النموذج التقديري تم استخدام تحليل ANOVA (اختبار F-TEST) عند مستوى معنوية 0.05، فإذا كانت مستوى الدلالة لنموذج الانحدار البسيط أقل أو تساوي 0.05 نقبل النموذج وفي الحالة العكسية نرفضه. والنتائج المتحصل عليها ملخصة في الجدول التالي:

جدول رقم (24): اختبار المعنوية الإجمالية لهذا النموذج التقديري للدراسة

البيان	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة
الانحدار	4.619	1	4.619	49.581	0.000
المتبقي	5.403	58	0.093		
المجموع	10.022	59			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من الجدول رقم (24) أن مستوى الدلالة لاختبار F-Test (0.000) أقل من مستوى الدلالة 0.05 وعليه فالنموذج جيد ومقبول وبالتالي نقبل الفرضية البديلة الثانية التي تقول: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوي أقل من 0.05 لبعد حماية حقوق المساهمين وتحقيق العدالة بينهم على جودة المعلومات المالية والإفصاح لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة.

الفرع الثالث: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوي أقل من 0.05 لبعد مقومات دور أصحاب المصلحة على جودة المعلومات المالية والإفصاح لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة".

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لأثر قواعد الحوكمة على جودة المعلومات المالية والإفصاح لعينة من المؤسسات الاقتصادية بسكيدة

الاقتصادية بولاية سكيكدة" حيث نقبل الفرضية البديلة إذا كان مستوى الدلالة لنموذج الانحدار البسيط أقل من أو تساوي 0.05 وفي الحالة العكسية نرفضها.

يعطي النموذج التقديري للانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين بعد مقومات دور أصحاب المصلحة وجودة المعلومات المالية والإفصاح في المؤسسات عينة الدراسة حسب نتائج الجدول رقم (25) كما يلي:

الجدول رقم (25): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

المحور	قيمة B	قيمة T	مستوى الدلالة	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²
الثابت	1.760	4.154	0.000	0.568	0.322
الفرضية الثالثة	0.543	5.250	0.000		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

تبين نتائج الجدول رقم (25) وجود أثر طردي بين بعد مقومات دور أصحاب المصلحة وجودة المعلومات المالية والإفصاح لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة، فزيادة هذا البعد بوحدة واحدة، أدى إلى زيادة متغير جودة المعلومات المالية والإفصاح لعينة الدراسة بـ 0.543 وحدة.

وبما أن قيمة $R = 0.568$ فهي تفسر وجود علاقة ارتباط خطي متوسطة بين بعد مقومات دور أصحاب المصلحة وجودة المعلومات المالية والإفصاح لعينة الدراسة، كما تشير قيمة R^2 إلى أن 32.2% (0.322) من التغيير في جودة المعلومات المالية والإفصاح لعينة الدراسة يعزى إلى تغير بعد مقومات دور أصحاب المصلحة. وللتأكد من المعنوية الكلية لهذا النموذج التقديري تم استخدام تحليل ANOVA (اختبار F-TEST) عند مستوى معنوية 0.05، فإذا كانت مستوى الدلالة لنموذج الانحدار البسيط أقل أو تساوي 0.05 نقبل النموذج وفي الحالة العكسية نرفضه. والنتائج المتحصل عليها ملخصة في الجدول التالي:

جدول رقم (26): اختبار المعنوية الإجمالية لهذا النموذج التقديري للدراسة

البيان	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة
الانحدار	3.228	1	3.228	27.562	0.000
المتبقي	6.793	58	0.117		
المجموع	10.022	59			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من الجدول رقم (26) أن مستوى الدلالة لاختبار F-Test (0.000) أقل من مستوى الدلالة 0.05 وعليه فالنموذج جيد ومقبول وبالتالي نقبل الفرضية البديلة الثالثة التي تقول: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوي أقل من 0.05 لبعد مقومات دور أصحاب المصلحة على جودة المعلومات المالية والإفصاح لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لأثر قواعد الحوكمة على جودة المعلومات المالية والإفصاح لعينة من المؤسسات الاقتصادية بسكيكدة

الفرع الرابع: اختبار الفرضية الفرعية الرابعة والتي تنص "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوي أقل من 0.05 لبعد مسؤوليات مجلس الإدارة على جودة المعلومات المالية والإفصاح لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة" حيث نقبل الفرضية البديلة إذا كان مستوى الدلالة لنموذج الانحدار البسيط أقل من أو تساوي 0.05 وفي الحالة العكسية نرفضها.

يعطي النموذج التقديري للانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين بعد مسؤوليات مجلس الإدارة وجودة المعلومات المالية والإفصاح في المؤسسات عينة الدراسة حسب نتائج الجدول رقم (27) كما يلي:

الجدول رقم (27): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

المحور	قيمة B	قيمة T	مستوى الدلالة	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²
الثابت	2.249	5.444	0.000	0.483	0.233
الفرضية الرابعة	0.424	4.198	0.000		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

تبين نتائج الجدول رقم (27) وجود أثر طردي بين بعد مسؤوليات مجلس الإدارة وجودة المعلومات المالية والإفصاح لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة، فزيادة هذا البعد بوحدة واحدة، أدى إلى زيادة متغير جودة المعلومات المالية والإفصاح لعينة الدراسة بـ 0.424 وحدة.

وبما أن قيمة $R = 0.483$ فهي تفسر وجود علاقة ارتباط خطي قريبة من المتوسط بين بعد مسؤوليات مجلس الإدارة وجودة المعلومات المالية والإفصاح لعينة الدراسة، كما تشير قيمة R^2 إلى أن 23.3% (0.233) من التغير في جودة المعلومات المالية والإفصاح لعينة الدراسة يعزى إلى تغير بعد مسؤوليات مجلس الإدارة.

وللتأكد من المعنوية الكلية لهذا النموذج التقديري تم استخدام تحليل ANOVA (اختبار F-TEST) عند مستوى معنوية 0.05، فإذا كانت مستوى الدلالة لنموذج الانحدار البسيط أقل من أو تساوي 0.05 نقبل النموذج وفي الحالة العكسية نرفضه. والنتائج المتحصل عليها ملخصة في الجدول التالي:

جدول رقم (28): اختبار المعنوية الإجمالية لهذا النموذج التقديري للدراسة

البيان	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة
الانحدار	2.336	1	2.336	17.627	0.000
المتبقي	7.686	58	0.133		
المجموع	10.022	59			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من الجدول رقم (28) أن مستوى الدلالة لاختبار F-Test (0.000) أقل من مستوى الدلالة 0.05 وعليه فالنموذج جيد ومقبول وبالتالي نقبل الفرضية البديلة الرابعة التي تقول: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوي أقل من 0.05 لبعد مسؤوليات مجلس الإدارة على جودة المعلومات المالية والإفصاح لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لأثر قواعد الحوكمة على جودة المعلومات المالية والإفصاح لعينة من المؤسسات الاقتصادية بسكيكدة

الفرع الخامس: اختبار الفرضية الرئيسية والتي تنص "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوي أقل من 0.05 لقواعد الحوكمة على جودة المعلومات المالية والإفصاح لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بولاية سكيكدة" حيث نقبل الفرضية البديلة إذا كان مستوى الدلالة لنموذج الانحدار البسيط أقل من أو تساوي 0.05 وفي الحالة العكسية نرفضها.

يعطي النموذج التقديري للانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين أبعاد قواعد الحوكمة وجودة المعلومات المالية والإفصاح في المؤسسات عينة الدراسة حسب نتائج الجدول رقم (29) كما يلي:

جدول رقم (29): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرئيسية

المحور	قيمة B	قيمة T	مستوى الدلالة	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²
الثابت	0.761	1.789	0.079	0.759	0.576
اعتماد إطار محكم لتطبيق قواعد الحوكمة	-0.761	-0.882	0.382		
حماية حقوق المساهمين وتحقيق العدالة بينهم	0.400	4.441	0.000		
مقومات دور اصحاب المصلحة	0.336	3.520	0.001		
مسؤوليات مجلس الإدارة	0.130	1.373	0.175		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

تبين نتائج الجدول رقم (29) وجود علاقة ارتباط قوية بين أبعاد قواعد الحوكمة وجودة المعلومات المالية والإفصاح حيث بلغ معامل الارتباط R (0.759) وبلغ معامل التحديد R² (0.576) مما يدل على أن 57.6% من التغيير في جودة المعلومات المالية والإفصاح يفسر من خلال أبعاد قواعد الحوكمة المدرجة في النموذج. كما أظهرت النتائج أن بعد حماية حقوق المساهمين وتحقيق العدالة بينهم وبعد مقومات دور أصحاب المصلحة يؤثران تأثيرا إيجابيا ومعنويا على جودة المعلومات المالية والإفصاح في المقابل لم يظهر بعد اعتماد إطار محكم لتطبيق قواعد الحوكمة ولا بعد مسؤوليات مجلس الإدارة أثرا معنويا داخل نموذج إنحدار المتعدد عند مستوى معنوي 0.05.

وللتأكد من المعنوية الكلية لهذا النموذج التقديري تم استخدام تحليل ANOVA (اختبار F-TEST) عند مستوى معنوية 0.05، فإذا كانت مستوى الدلالة لنموذج الانحدار المتعدد أقل أو تساوي 0.05 نقبل النموذج وفي الحالة العكسية نرفضه. والنتائج المتحصل عليها ملخصة في الجدول التالي:

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لأثر قواعد الحوكمة على جودة المعلومات المالية والإفصاح لعينة من المؤسسات الاقتصادية بسكيكدة

جدول رقم (30): اختبار المعنوية الإجمالية لهذا النموذج التقديري للدراسة

البيان	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة
الانحدار	5.777	4	1.444	18.717	0.000
المتبقي	4.244	55	0.077		
المجموع	10.022	59			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من الجدول رقم (30) أن مستوى الدلالة لاختبار F-Test (0.000) أقل من مستوى الدلالة 0.05 وعليه فالنموذج جيد ومقبول وبالتالي نقبل الفرضية البديلة الرئيسية التي تقول: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوي أقل من 0.05 قواعد الحوكمة على جودة المعلومات المالية والإفصاح لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بولاية سكيكدة.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل تناولنا أثر قواعد الحوكمة على جودة المعلومات المالية والإفصاح لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لولاية سكيكدة، وقد وقع الاختيار عليها نظرا لمكانتها الاستراتيجية ودورها الفعال في دعم الاقتصاد الوطني، ولتحقيق أهداف الدراسة الميدانية تم الاعتماد على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، وجه مباشرة إلى عينة مستهدفة والمتمثلة في الأشخاص ذوي الاختصاص لأنهم الأكثر دراية بمتغيرات الدراسة، والأكثر إلماما بنوعية وطبيعة العلاقة التي يمكن أن تربط بين قواعد الحوكمة وجودة المعلومات المالية والإفصاح. وقد عولجت البيانات الإحصائية باستخدام برنامج (SPSS V.26) وأظهرت النتائج سواء من خلال التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة أو عبر اختبار الفرضيات أن المؤسسات تعتمد على قواعد الحوكمة في تحسين جودة المعلومات المالية والإفصاح، وقد أثرت هذه القواعد بشكل إيجابي على المخرجات الإحصائية مما يشير إلى أن المؤسسات تمتلك إطارا متنوعا من الممارسات الحوكمية التي توظفها في مختلف أنشطتها وقد خلصت الدراسة إلى أن هذه المؤسسات تعتمد على الحوكمة في تعزيز جودة المعلومات المالية والإفصاح بقدر مقبول، إلا أنها لا تزال بحاجة إلى تفعيل أكبر لهذه القواعد ورفع مستوى الاهتمام بها، لتمكينها من مواكبة التحولات نحو الشفافية وتعزيز مصداقية المعلومات المالية في المستقبل.

الخاتمة

الخاتمة:

يعد موضوع الحوكمة من أبرز المواضيع التي تحظى باهتمام متزايد في ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة حيث تساهم قواعدها في ضمان الشفافية والمصداقية داخل المؤسسات الاقتصادية، مما يعزز ثقة المساهمين وأصحاب المصالح في المعلومات المالية المنشورة ومن ثم فإن الالتزام بقواعد الحوكمة يعد من العوامل الحاسمة في تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز مستوى الإفصاح بشكل سليم.

وقد تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول التساؤل الجوهرى: ما مدى تأثير قواعد الحوكمة على جودة المعلومات المالية والإفصاح لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بولاية سكيكدة؟ وقد سعت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الفعال لقواعد الحوكمة في تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز مستوى الإفصاح داخل المؤسسات الاقتصادية من خلال الربط المنهجي بين الأطر النظرية والدراسة الميدانية، اعتمادا على المنهج الوصفي التحليلي.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم اعتماد الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، وشمل محورين رئيسيين:

1. قواعد الحوكمة بأبعادها الأربعة (اعتماد إطار محكم لتطبيق قواعد الحوكمة، حماية حقوق المساهمين وتحقيق العدالة بينهم، مقومات دور أصحاب المصلحة، مسؤوليات مجلس الإدارة).
2. تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز مستوى الإفصاح.

تم توزيع (66) استبانة على موظفي ثلاث مؤسسات اقتصادية كبرى بولاية سكيكدة، وهي: شركة الإسمنت لحجار السود SCHS Skikda، والمؤسسة المينائية S.P.E Skikda، وشركة إنتاج الكهرباء وحدة سكيكدة، وتم استرجاع (64) استبانة، استبعد منها (4) استبانات لعدم صلاحيتها، ليعتمد في التحليل الإحصائي على (60) استبانة.

وقد استخدمنا مجموعة من الأدوات الإحصائية مثل: معامل ألفا كرونباخ، معامل الارتباط بيرسون، التوزيع الطبيعي، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، تحليل الانحدار البسيط والمتعدد، اختبار T، ANOVA وذلك بهدف فحص العلاقة بين قواعد الحوكمة وجودة المعلومات المالية والإفصاح.

عقب الانتهاء من معالجة البيانات التي تم جمعها باستخدام أدوات الدراسة، وتوظيف كل من التحليل الإحصائي والدراسة النظرية، أمكن التوصل إلى عدد من النتائج التي تعكس مدى تحقق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها الرئيسية والفرعية، فمن خلال الدراسة النظرية والتحليل الميداني، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي تعكس الأبعاد المختلفة لأثر قواعد الحوكمة على جودة المعلومات المالية والإفصاح، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

نتائج الدراسة:

- تساهم قواعد الحوكمة بصفة عامة في تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز مستوى الإفصاح في المؤسسات محل الدراسة.
- يعد الإفصاح أحد المرتكزات الأساسية للحوكمة، لما يوفره من معلومات دقيقة وشفافة تساعد مختلف أصحاب المصلحة في اتخاذ القرارات الرشيدة.
- أظهرت النتائج التزام المؤسسات بدرجات متفاوتة بتطبيق قواعد الحوكمة.

- تبين وجود إهتمام بحماية حقوق المساهمين ومراعاة مصالح الأطراف ذات العلاقة وهو ما انعكس إيجاباً على جودة المعلومات المالية والإفصاح.
- أظهرت النتائج أن مجالس الإدارة تؤدي مهامها الأساسية إلا أن عدم الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة ومدير عام يحد من مستوى استقلالية المطلوبة.
- رغم تمتع المعلومات المالية بدرجة مقبولة من الجودة إلا أن التأخر في المصادقة عليها ونشرها قد يؤثر سلباً على قيمتها وفائدتها في اتخاذ القرارات.

نتائج اختبار الفرضيات:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوي أقل من 0.05 لاعتماد إطار محكم لتطبيق قواعد الحوكمة على جودة المعلومات المالية والإفصاح لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوي أقل من 0.05 لبعد حماية حقوق المساهمين وتحقيق العدالة بينهم على جودة المعلومات المالية والإفصاح لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوي أقل من 0.05 لبعد مقومات دور أصحاب المصلحة على جودة المعلومات المالية والإفصاح لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوي أقل من 0.05 لبعد مسؤوليات مجلس الإدارة على جودة المعلومات المالية والإفصاح لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوي أقل من 0.05 لقواعد الحوكمة على جودة المعلومات المالية والإفصاح لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بولاية سكيكدة.

الاقتراحات:

- العمل على تعزيز وتفعيل تطبيق قواعد الحوكمة داخل المؤسسات الاقتصادية من خلال وضع اليات رقابية وتشريعية تضمن الالتزام بمبادئها.
- ضرورة تعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، من خلال ترسيخ قيم الشفافية والمساءلة والعدالة والمسؤولية بما يساهم في تحسين الأداء المؤسسي.
- تحفيز المؤسسات على تبني أفضل الممارسات الدولية في مجال الحوكمة والإفصاح، بما يرفع من قدرتها التنافسية ويعزز ثقة المستثمرين والمتعاملين معها.
- ضرورة العمل على إيجاد أسس وقواعد عادلة وتطبيقها بشكل متساوي على كافة المساهمين.
- العمل على اجراء المزيد من الدراسات والأبحاث الخاصة بتطبيقات قواعد الحوكمة والممارسة السليمة لها.
- العمل على تحقيق مستوى مناسب من الإفصاح في التقارير المالية و إتاحتها الى جميع أصحاب المصالح.
- دعم استقلالية التدقيق الداخلي ومجالس الإدارة لضمان تدفق معلومات مالية صادقة وشفافة في الوقت المناسب.

أفاق الدراسة:

- بعد دراستنا لهذا الموضوع يمكن اقتراح المواضيع التالية لتكون عناوين بحث مستقبلية:
- أثر حوكمة الشركات على الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
 - أثر استقلالية مجلس الإدارة على جودة الإفصاح في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
 - دور الحوكمة في تحسين كفاءة الأسواق المالية وجودة المعلومات المفصح عنها في بورصة الجزائر.
 - دور المراجعة الخارجية في تعزيز مصداقية المعلومات المالية في ظل تطبيق قواعد الحوكمة.

المراجع

قائمة المراجع

باللغة العربية

الكتب:

1. أحمد بن عبد الله ال الشيخ، المتطلبات القانونية والإجرائية لحوكمة الشركات، منتدى الحوكمة السعودي، هيئة السوق المالية، المملكة العربية السعودية، يناير 2011.

المجلات:

1. خيرة معمري، حاج قويدر قورين، جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على الإفصاح المحاسبي-دراسة حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 15، العدد 21، 2019.
2. رابح بوقرة، محاذ عريوة، مدى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في البنوك التجارية في إطار معايير المحاسبة الدولية لتفعيل رقابتها وتحسين أدائها المصرفي، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 01، العدد 01، 2016.
3. رحمة غزالي، اثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة القوائم المالية - دراسة ميدانية لمجموعة من الشركات المساهمة بولاية سطيف، مجلة المالية وحوكمة الشركات، المجلد 03، العدد 02، 2019.
4. سعاد صلاح، الإفصاح والشفافية في إطار حوكمة الشركات وأثره في تحقيق جودة المعلومات في القوائم المالية - دراسة ميدانية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية، المجلد 26، العدد 02.
5. سناء بوقواس، عن حوكمة الشركات مقارنة قانونية في المفهوم والآليات، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 5، العدد 01، الجزائر 2022.
6. شرف الدين نوي، الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 17، العدد 02، 2023.
7. عبد الرزاق حبار، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي-حالة دول شمال إفريقيا-، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 05، العدد 07، 2009.
8. عبد العزيز طالب، محمد بلمداني، مساهمة حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد 04، العدد 02، أكتوبر 2020.
9. عبد القادر عوادي وآخرون، استخدام أليات حوكمة الشركات للحد من الممارسات السلبية للمحاسبة الإبداعية دراسة حالة مجتمع صيدال، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 20، العدد 02، ديسمبر 2020.
10. فارس بن يدير وآخرون، واقع الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية في الجزائر-دراسة لعينة من الشركات البترولية في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 02، 2016.
11. فاطمة الزهراء رقايقية، بن خديجة منصف، أليات حوكمة الشركات ودورها في تحجيم ممارسات المحاسبة الإبداعية- دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 20، العدد 01، نوفمبر 2020.

12. فاطمة الزهراء قاضي، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد 04، العدد 02، أكتوبر 2020.
 13. محمد الصالح فروم، أثر تطبيق حوكمة المؤسسات على أدائها المالي - دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر 2017.
 14. محمد لمين علون، عبد الحق سعدي، دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المؤسسي - دراسة حالة شركة نفطال بسكرة، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 05، العدد 02، 2020.
 15. محمد لمين علون، مساهمة آليات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مجلد 05، العدد 08، جوان 2019.
 16. محمد مريني، وحديدي آدم، آليات تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات الجزائرية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، 2022.
 17. مريم بن يوسف، آدم بن مسعود، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 04، العدد 01، 2021.
 18. مسعود صديق، فؤاد صديقي، محددات الإفصاح المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 01، العدد 02، 2016.
 19. نور الدين جرد، مراد ايت محمد، قراءة في الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة بين منظور النظام المحاسبي المالي ومنظور المعايير المحاسبية الدولية، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 01، 2018.
 20. ياسين لعكيكة، محمد زرقون، دور المعرفة المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المالية: من وجهة نظر مهنيي المحاسبة، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 09، العدد 03، 2018.
 21. يوسف خلف الله بن، كمال زيتوني، دور آليات حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المالية في المؤسسة الاقتصادية، مجلة جديد الاقتصاد، مجلد 14، العدد 01، 2019.
- الأطروحات والرسائل العلمية:**

1. أحمد طلحة، أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية، دراسة حالة مجمع صيدال، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة عمار ثلجي بالأغواط، 2012/2011.
2. إلهام سنوساوي، أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية، دراسة حالة بعض الشركات الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية وحوكمة الشركات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس 1، سنة 2016/2015.
3. حسين عبد الجليل ال غزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية: دراسة اختبارية على شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات منح شهادة الماجستير في المحاسبة / التحليل المالي، الأكاديمية العربية في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، 2010.

4. لمين تغليسية، مساهمة مبادئ حوكمة الشركات في الإفصاح عن معلومات مالية ذات جودة: دراسة ميدانية لعينة من شركات المساهمة الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، مراجعة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية: 2017-2018.
5. ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية-غزة فلسطين، كلية التجارة، 2009.
6. نوال صبايحي، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية وأثره على جودة المعلومة: رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2010-2011.
7. ناهد سبيعة، دور حوكمة الشركات في الحد من سلبات المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2021-2022.

الملتقيات:

1. جمعة هوام، نوال لعشوري، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي،
2. عمار بن عيشي، سامي عمري، تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، دراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية - حالة ولاية بسكرة، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية، وجامعة تبسة،
3. فاطمة الزهراء طاهري، سهام عيساوي، دور حوكمة الشركات في الرفع من كفاءة السوق المالية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة يومي 06-07 ماي 2012.
4. محمد الخطيب نمر، فؤاد صديقي، مداخلة بعنوان مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية تجربة الجزائر-الملقى العلمي الوطني حول الإصلاح المحاسبي والمعايير المحاسبة الدولية، جامعة النظام المحاسبي الشمالي 2011.

باللغة الأجنبية:

1. Ilhem Boudrama Senoussaoui, the impact of corporate governance mechanisms on the quality of financial reporting, journal of development research and studies, vol13, N°02, 2025
2. Mohamed saad eddine belkhiri, et d'autres, enhancing accounting disclosure in Algeria through IFRS .an analytical approach, management-economics research journal, vol07, N°01, 2025 for SMEs:

3. mediating function richmell baaba amanamah, corporate governance and financial reporting quality: of internal control from emerging markets, corporate governance and sustainability review, vol08, N°03, 2024.
4. wiem Hamdaoui, the impact of corporate governance on the quality of accounting information, economic .and management research journal, vol14, N°05, 2020

الملاحق



الملحق رقم (01): الاستبيان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

تخصص إدارة مالية

استبيان الدراسة:

أثر قواعد الحوكمة على جودة المعلومات المالية والإفصاح في المؤسسات الاقتصادية
الجزائرية - دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة.

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص إدارة مالية

إشراف الأستاذة:

د. خالدي حسينة

إعداد الطالبة:

براهمية روميصة

أرجو الإجابة على هذا الاستبيان وذلك بوضع علامة (x) في الخانة المناسبة، كما نعلمكم أن المعلومات الواردة في هذا الاستبيان سرية ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي وشكرا مسبقا

السنة الجامعية 2025-2026

القسم الأول: المعلومات الشخصية والوظيفية:

1-الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2-المؤهل العلمي: ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ أخرى ☐

حدد:

3-الشهادات المهنية المتحصل عليها: محاسبة ☐ إدارة مالية ☐ إدارة أعمال ☐ أخرى ☐

حدد:

4-الوظيفة الحالية: مدير ☐ مدير فرعي ☐ رئيس مصلحة ☐ مدقق داخلي ☐ محاسب ☐ أخرى ☐

حدد:

5-الأقدمية المهنية: أقل من 5 سنوات ☐ 5-10 سنوات ☐ 10-15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

6-الدورات التكوينية:

7-المؤسسة:

القسم الثاني: متغيرات الدراسة

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المحور الأول: قواعد الحوكمة						
البعد الأول: اعتماد إطار محكم لتطبيق قواعد الحوكمة						
1	تتوفر تشريعات وإطار تنظيمي واضح ينظم تطبيق نظام التسيير داخل المؤسسة.					
2	يتوفر هيكل تنظيمي واضح يحدد المسؤوليات والصلاحيات داخل المؤسسة.					
3	تطبق الممارسات الرقابية داخل المؤسسة بموضوعية وفعالية.					
4	تضمن القوانين المنظمة وضوح القواعد والإجراءات المعتمدة داخل المؤسسة.					
5	تعتمد المؤسسة على أدلة وإجراءات مكتوبة توضح كيفية تطبيق القواعد داخلها.					
البعد الثاني: حماية حقوق المساهمين وتحقيق العدالة بينهم						
6	تتيح المؤسسة معلومات كافية للمساهمين حول أدائها.					
7	يشارك المساهمون في اتخاذ القرارات الأساسية للمؤسسة.					
8	تكفل القوانين المعمول بها حقوق المساهمين داخل المؤسسة.					
9	تعتمد المؤسسة مبدأ المساواة في معاملة المساهمين.					
10	تتيح المؤسسة للمساهمين الاطلاع على تقاريرها المالية السنوية.					

البعد الثالث: مقومات دور اصحاب المصلحة					
11					يتاح لأصحاب المصلحة أداء دورهم داخل المؤسسة وفقا للأطر القانونية المعمول بها.
12					يشارك أصحاب المصلحة في تحسين أداء المؤسسة من خلال آليات مناسبة.
13					تعتمد المؤسسة آليات متنوعة تضمن التفاعل المستمر مع أصحاب المصلحة.
14					تتوفر معلومات حول حقوق والتزامات أصحاب المصلحة قبل ارتباطهم بالمؤسسة.
15					تحرص المؤسسة على بناء علاقات مستمرة مع أصحاب المصلحة قائمة على الثقة والتعاون.
البعد الرابع: مسؤوليات مجلس الإدارة					
16					يضع مجلس الادارة استراتيجية شاملة للإشراف والرقابة داخل المؤسسة.
17					يعمل مجلس الادارة على تحقيق اداء فعال من خلال نظام للمساءلة والمتابعة.
18					يقوم مجلس الادارة باختيار ومتابعة المديرين والمسؤولين بالمؤسسة وفق معايير الكفاءة
19					يحدد مجلس الادارة الاهداف واجراءات العمل وهيكله التنظيمي بشكل واضح..
20					يعقد مجلس الإدارة اجتماعات دورية لمتابعة سير العمل واتخاذ القرارات المناسبة.
المحور الثاني: تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز مستوى الإفصاح					
1					تتوفر معلومات مالية ملائمة وموثوقة تدعم اتخاذ القرار داخل المؤسسة.
2					تفصح المؤسسة عن المعلومات الجوهرية التي تؤثر على القرارات في الوقت المناسب.
3					يتم الافصاح عن الاحداث اللاحقة التي قد تؤثر على مصداقية المعلومات المالية.
4					يتم اعداد المعلومات المالية وفق معايير محاسبية معتمدة.
5					تتسم المعلومات المالية بالوضوح وقابلية الفهم للموظفين.
6					تتسم المعلومات المالية بالاتساق والقابلية للمقارنة عبر مختلف الفترات.
7					تعتمد المؤسسة افصاحا دوريا ومنتظما حول نشاطها ونتائجها.
8					يدعم الافصاح الدقيق والمنتظم موثوقية المعلومات المالية.
9					تفصح المؤسسة عن السياسات المحاسبية بما يدعم شفافية المعلومات.
10					تلتزم المؤسسة بتقديم معلومات مالية كافية تعكس وضعياتها الحقيقية.

الملحق رقم (02): قائمة الأساتذة المحكمين

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة
بوجادة إلياس	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
فروم محمد الصالح	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
طيار أحسن	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
عرقوب خديجة	أستاذ محاضر صنف أ	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
خالدي حسينة	أستاذ محاضر صنف ب	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

الملحق رقم (03): مخرجات spss

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.780	5

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.740	5

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.725	5

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.714	5

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.862	20

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.834	10

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.905	30

تتوفر تشريعات		تتعتمد المؤسسة تضمن القوانين	
تنظيمي	هيكل وإطار	أدلة المنظمة ووضح	على
ينظم	واضح واضح	القواعد	وإجراءات
نظام	يحدد المسؤوليات تطبيق	المؤسسة	توضح والإجراءات
داخل	والصلاحيات التسيير	داخل بموضوعية	لتطبيق كيفية
	داخل المؤسسة المؤسسة	وفعالية	القواعد داخلها المؤسسة

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).
*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

Corrélations

		تتيح المؤسسة	تتبع المؤسسة	تتبع المؤسسة	تتبع المؤسسة	تتبع المؤسسة	تتبع المؤسسة
حماية حقوق المساهمين	الاطلاع على مبدأ المساواة في المعاملات	تتبع المؤسسة	تتبع المؤسسة	تتبع المؤسسة	تتبع المؤسسة	تتبع المؤسسة	تتبع المؤسسة
وتحقيق العدالة تقاريرها السنوية	المساهمين	تتبع المؤسسة	تتبع المؤسسة	تتبع المؤسسة	تتبع المؤسسة	تتبع المؤسسة	تتبع المؤسسة
بينهم	أدائها	تتبع المؤسسة	تتبع المؤسسة	تتبع المؤسسة	تتبع المؤسسة	تتبع المؤسسة	تتبع المؤسسة
Corrélation de Pearson	1	.536**	.300*	.253	.067	.599**	
Sig. (bilatérale)		.000	.020	.051	.610	.000	
N	60	60	60	60	60	60	
Corrélation de Pearson	.536**	1	.388**	.388**	.366**	.767**	
Sig. (bilatérale)	.000		.002	.002	.004	.000	
N	60	60	60	60	60	60	
Corrélation de Pearson	.300*	.388**	1	.551**	.376**	.735**	
Sig. (bilatérale)	.020	.002		.000	.003	.000	
N	60	60	60	60	60	60	
Corrélation de Pearson	.253	.388**	.551**	1	.405**	.760**	
Sig. (bilatérale)	.051	.002	.000		.001	.000	
N	60	60	60	60	60	60	
Corrélation de Pearson	.067	.366**	.376**	.405**	1	.639**	
Sig. (bilatérale)	.610	.004	.003	.001		.000	
N	60	60	60	60	60	60	
Corrélation de Pearson	.599**	.767**	.735**	.760**	.639**	1	
Sig. (bilatérale)	.000	.000	.000	.000	.000		
N	60	60	60	60	60	60	

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

Corrélations

معلومات	تحرص المؤسسة تتوفر	حقوق تعتمد	المؤسسة يشارك	أصحاب يتاح	أصحاب	معلومات	معلومات
مستمرة	على بناء علاقات حول	مع والتزامات	أليات	متنوعة المصلحة	في المصلحة	أداء	أصحاب
أصحاب	أصحاب	تضمن	التفاعل تحسين	أداء دورهم	داخل	أصحاب	أصحاب
دور	قائمة المصلحة	قبل المستمر	مع المؤسسة	من المؤسسة	وفقا	أصحاب	أصحاب
أصحاب	الثقة ارتباطهم	أصحاب	خلال	أليات للأطر	القانونية	أصحاب	أصحاب
المصلحة	والتعاون	بالمؤسسة	مناسبة	المعمول بها			
.446**	.074	.107	.032	.373**	1	Corrélation de Pearson	يتاح لأصحاب المصلحة أداء دورهم داخل المؤسسة وفقا للأطر القانونية المعمول بها
.000	.573	.416	.807	.003		Sig. (bilatérale)	
60	60	60	60	60	60	N	
.713**	.370**	.365**	.404**	1	.373**	Corrélation de Pearson	يشارك أصحاب المصلحة في تحسين أداء المؤسسة من خلال أليات مناسبة
.000	.004	.004	.001		.003	Sig. (bilatérale)	
60	60	60	60	60	60	N	
.750**	.426**	.678**	1	.404**	.032	Corrélation de Pearson	تعتمد المؤسسة أليات متنوعة تضمن التفاعل المستمر مع أصحاب المصلحة
.000	.001	.000		.001	.807	Sig. (bilatérale)	
60	60	60	60	60	60	N	
.814**	.586**	1	.678**	.365**	.107	Corrélation de Pearson	تتوفر معلومات حول حقوق والتزامات أصحاب المصلحة قبل ارتباطهم بالمؤسسة
.000	.000		.000	.004	.416	Sig. (bilatérale)	
60	60	60	60	60	60	N	
.714**	1	.586**	.426**	.370**	.074	Corrélation de Pearson	تحرص المؤسسة على بناء علاقات مستمرة مع أصحاب المصلحة قائمة على الثقة والتعاون
.000	.000	.001	.001	.004	.573	Sig. (bilatérale)	
60	60	60	60	60	60	N	
1	.714**	.814**	.750**	.713**	.446**	Corrélation de Pearson	مقومات دور أصحاب المصلحة
.000	.000	.000	.000	.000	.000	Sig. (bilatérale)	
60	60	60	60	60	60	N	

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

مجلس الإدارة	يعقد مجلس الإدارة اجتماعات دورية يحدد مجلس الإدارة سير العمل واتخاذ إجراءات العمل وهيكلة التنظيمي بشكل واضح	يقوم مجلس الإدارة باختيار المديرين من خلال نظام للإشراف	مجلس يعمل على الإدارة	مجلس يضع على الإدارة	مجلس الإدارة	مسؤوليات مجلس الإدارة
.711**	.383**	.431**	.272*	.319*	1	Corrélation de Pearson
.000	.002	.001	.036	.013		Sig. (bilatérale)
60	60	60	60	60	60	N
.694**	.278*	.366**	.373**	1	.319*	Corrélation de Pearson
.000	.031	.004	.003		.013	Sig. (bilatérale)
60	60	60	60	60	60	N
.650**	.299*	.270*	1	.373**	.272*	Corrélation de Pearson
.000	.021	.037		.003	.036	Sig. (bilatérale)
60	60	60	60	60	60	N
.695**	.351**	1	.270*	.366**	.431**	Corrélation de Pearson
.000	.006		.037	.004	.001	Sig. (bilatérale)
60	60	60	60	60	60	N
.668**	1	.351**	.299*	.278*	.383**	Corrélation de Pearson
.000		.006	.021	.031	.002	Sig. (bilatérale)
60	60	60	60	60	60	N
1	.668**	.695**	.650**	.694**	.711**	Corrélation de Pearson
	.000	.000	.000	.000	.000	Sig. (bilatérale)
60	60	60	60	60	60	N

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
قواعد الحوكمة	.090	60	.200*	.980	60	.445
تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز مستوى الإفصاح	.189	60	.000	.930	60	.002

*. Il s'agit de la borne inférieure de la vraie signification.

a. Correction de signification de Lilliefors

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage	Pourcentage
				valide	cumulé
Valide	ذكر	40	66.7	66.7	66.7
	أنثى	20	33.3	33.3	100.0
	Total	60	100.0	100.0	

المؤهل العلمي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage	Pourcentage
				valide	cumulé
Valide	ليسانس	30	50.0	50.0	50.0
	ماجستير	25	41.7	41.7	91.7
	ماجستير	1	1.7	1.7	93.3
	دكتوراه	2	3.3	3.3	96.7
	أخرى	2	3.3	3.3	100.0
	Total	60	100.0	100.0	

الشهادات المهنية المتحصل عليها

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage	Pourcentage
				valide	cumulé
Valide	محاسبية	23	38.3	38.3	38.3
	إدارة مالية	22	36.7	36.7	75.0
	إدارة أعمال	9	15.0	15.0	90.0
	أخرى	6	10.0	10.0	100.0
	Total	60	100.0	100.0	

		الوظيفة الحالية			
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مدير فرعي	2	3.3	3.3	3.3
	رئيس مصلحة	11	18.3	18.3	21.7
	مدقق داخلي	5	8.3	8.3	30.0
	محاسب	18	30.0	30.0	60.0
	أخرى	24	40.0	40.0	100.0
	Total	60	100.0	100.0	

		الأقدمية المهنية			
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	3	5.0	5.0	5.0
	5-10 سنوات	8	13.3	13.3	18.3
	10-15 سنة	12	20.0	20.0	38.3
	أكثر من 15 سنة	37	61.7	61.7	100.0
	Total	60	100.0	100.0	

		الدورات التكوينية			
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا توجد	27	45.0	45.0	45.0
	دورة واحدة	4	6.7	6.7	51.7
	دورتين	3	5.0	5.0	56.7
	ثلاث دورات أو أكثر	26	43.3	43.3	100.0
	Total	60	100.0	100.0	

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
تتوفر تشريعات وإطار تنظيمي واضح ينظم تطبيق نظام التسيير داخل المؤسسة	60	2.00	5.00	4.2500	.72778
يتوفر هيكل تنظيمي واضح يحدد المسؤوليات والصلاحيات داخل المؤسسة	60	2.00	5.00	4.1667	.61525
تطبق الممارسات الرقابية داخل المؤسسة بموضوعية وفعالية	60	2.00	5.00	4.0000	.80254
تضمن القوانين المنظمة وضوح القواعد والإجراءات المعتمدة داخل المؤسسة	60	2.00	5.00	3.9833	.59636
تعتمد المؤسسة على أدلة وإجراءات مكتوبة توضح كيفية تطبيق القواعد داخلها	60	2.00	5.00	4.1833	.62414

تتيح المؤسسة معلومات كافية للمساهمين حول أدائها	60	2.00	5.00	4.0333	.66298
يشارك المساهمون في اتخاذ القرارات الأساسية للمؤسسة	60	2.00	5.00	4.0667	.75614
تكفل القوانين المعمول بها حقوق المساهمين داخل المؤسسة	60	3.00	5.00	4.1833	.65073
تعتمد المؤسسة مبدأ المساواة في معاملة المساهمين	60	1.00	5.00	3.9833	.81286
تتيح المؤسسة للمساهمين الاطلاع على تقاريرها المالية السنوية	60	2.00	5.00	4.0500	.72311
يتاح لأصحاب المصلحة أداء دورهم داخل المؤسسة وفقا للأنظمة القانونية المعمول بها	60	2.00	5.00	4.0667	.60693
يشارك أصحاب المصلحة في تحسين أداء المؤسسة من خلال آليات مناسبة	60	2.00	5.00	4.0667	.57833
تعتمد المؤسسة آليات متنوعة تضمن التفاعل المستمر مع أصحاب المصلحة	60	2.00	5.00	4.0667	.63424
تتوفر معلومات حول حقوق والتزامات أصحاب المصلحة قبل ارتباطهم بالمؤسسة	60	2.00	5.00	4.0833	.69603
تحرص المؤسسة على بناء علاقات مستمرة مع أصحاب المصلحة قائمة على الثقة والتعاون	60	2.00	5.00	4.1000	.60226
يضع مجلس الإدارة استراتيجية شاملة للإشراف والرقابة داخل المؤسسة	60	2.00	5.00	4.1333	.72408
يعمل مجلس الإدارة على تحقيق أداء فعال من خلال نظام للمساءلة والمتابعة	60	2.00	5.00	4.0167	.72467
يقوم مجلس الإدارة باختيار ومتابعة المديرين والمسؤولين بالمؤسسة وفق معايير الكفاءة	60	2.00	5.00	4.0000	.68889
يحدد مجلس الإدارة الأهداف والإجراءات العمل ويهيكله التنظيمي بشكل واضح	60	2.00	5.00	4.0333	.63691
يعقد مجلس الإدارة اجتماعات دورية لمتابعة سير العمل واتخاذ القرارات المناسبة	60	2.00	5.00	4.1500	.65935
اعتماد إطار محكم لتطبيق قواعد الحوكمة	60	2.00	5.00	4.1167	.49443
حماية حقوق المساهمين وتحقيق العدالة بينهم	60	2.40	5.00	4.0633	.50689
مقومات دور أصحاب المصلحة	60	2.40	5.00	4.0767	.43115
مسؤوليات مجلس الإدارة	60	3.00	5.00	4.0667	.46964
N valide (liste)	60				

Statistiques descriptives

N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
---	---------	---------	---------	------------

تتوفر معلومات مالية ملائمة وموثوقة تدعم اتخاذ القرار داخل المؤسسة	60	2.00	5.00	3.8667	.67565
تفصح المؤسسة عن المعلومات الجوهرية التي تؤثر على القرارات في الوقت المناسب.	60	2.00	5.00	3.8000	.83969
يتم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة التي قد تؤثر على مصداقية المعلومات المالية	60	2.00	5.00	3.9667	.75838
يتم اعداد المعلومات المالية وفق معايير محاسبية معتمدة	60	3.00	5.00	4.2333	.49972
تتسم المعلومات المالية بالوضوح وقابلية الفهم للموظفين	60	3.00	5.00	3.9833	.56723
تتسم المعلومات المالية بالاتساق والقابلية للمقارنة عبر مختلف الفترات	60	2.00	5.00	3.9333	.68561
تعتمد المؤسسة افصاحا دوريا ومنتظما حول نشاطها ونتائجها	60	2.00	5.00	3.9333	.70990
يدعم الافصاح الدقيق والمنتظم موثوقية المعلومات المالية	60	2.00	5.00	3.9833	.62414
تفصح المؤسسة عن السياسات المحاسبية بما يدعم شفافية المعلومات	60	2.00	5.00	3.9000	.57342
تلتزم المؤسسة بتقديم معلومات مالية كافية تعكس وضعياتها الحقيقية	60	3.00	5.00	4.1167	.49030
تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز مستوى الإفصاح	60	3.00	5.00	3.9717	.41214
N valide (liste)	60				

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Modifiez les statistiques		Durbin-Watson
									Sig.	Variation de F	
1	.309 ^a	.096	.080	.39530	.096	6.134	1	58	.016		1.692

a. Prédicteurs : (Constante),
b. Variable dépendante : تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز مستوى الإفصاح

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1 Régression	.959	1	.959	6.134	.016 ^b
de Student	9.063	58	.156		
Total	10.022	59			

a. Variable dépendante : تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز مستوى الإفصاح
b. Prédicteurs : (Constante), اعتماد إطار محكم لتطبيق قواعد الحوكمة

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		t	Sig.
	B	Erreur standard	Bêta			
1	(Constante)	2.910	.432		6.745	.000
	اعتماد إطار محكم لتطبيق قواعد الحوكمة	.258	.104	.309	2.477	.016

a. Variable dépendante : تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز مستوى الإفصاح

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Variation de F	Sig.	Durbin-Watson
1	.679 ^a	.461	.452	.30521	.461	49.581	1	58	.000		1.790

a. Prédicteurs : (Constante), حماية حقوق المساهمين وتحقيق العدالة بينهم

b. Variable dépendante : تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز مستوى الإفصاح

ANOVA^a

ANOVA						
	Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	4.619	1	4.619	49.581	.000 ^b
	de Student	5.403	58	.093		
	Total	10.022	59			

a. Variable dépendante : تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز مستوى الإفصاح

b. Prédicteurs : (Constante), حماية حقوق المساهمين وتحقيق العدالة بينهم

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		t	Sig.
	B	Erreur standard	Bêta			
1	(Constante)	1.729	.321		5.386	.000
	حماية حقوق المساهمين وتحقيق العدالة بينهم	.552	.078	.679	7.041	.000

a. Variable dépendante : تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز مستوى الإفصاح

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	Modifier les statistiques
--------	---	--------	---------------------------

				Erreur					Sig.	
			R-deux	standard de	Variation de	Variation de			Variation de	Durbin-
			ajusté	l'estimation	R-deux	F	ddl1	ddl2	F	Watson
1	.568 ^a	.322	.310	.34224	.322	27.562	1	58	.000	2.159

a. Prédictors : (Constante),
b. Variable dépendante : تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز مستوى الإفصاح

ANOVA^a

	Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	3.228	1	3.228	27.562	.000 ^b
	de Student	6.793	58	.117		
	Total	10.022	59			

a. Variable dépendante : تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز مستوى الإفصاح
b. Prédictors : (Constante), مقومات دور أصحاب المصلحة

Coefficients^a

	Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1.760	.424		4.154	.000
	مقومات دور أصحاب المصلحة	.543	.103	.568	5.250	.000

a. Variable dépendante : تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز مستوى الإفصاح

Récapitulatif des modèles^b

				Erreur					Sig.		
			R-deux	standard de	Variation de	Variation de			Variation de	Durbin-	
Modèle	R	R-deux	ajusté	l'estimation	R-deux	F	ddl1	ddl2	F	Watson	
1	.483 ^a	.233	.220	.36403	.233	17.627	1	58	.000	1.733	

a. Prédictors : (Constante), مسؤوليات مجلس الإدارة
b. Variable dépendante : تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز مستوى الإفصاح

ANOVA^a

	Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	2.336	1	2.336	17.627	.000 ^b
	de Student	7.686	58	.133		
	Total	10.022	59			

a. Variable dépendante : تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز مستوى الإفصاح

b. Prédictors : (Constante), مسؤوليات مجلس الإدارة

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		t	Sig.
	B	Erreur standard	Bêta			
1 (Constante)	2.249	.413			5.444	.000
مسؤوليات مجلس الإدارة	.424	.101	.483		4.198	.000

a. Variable dépendante : تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز مستوى الإفصاح

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.759 ^a	.576	.546	.27779

a. Prédictors : (Constante), مسؤوليات مجلس الإدارة, مقومات دور أصحاب المصلحة, اعتماد

إطار محكم لتطبيق قواعد الحوكمة, حماية حقوق المساهمين وتحقيق العدالة بينهم

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1 Régression	5.777	4	1.444	18.717	.000 ^b
de Student	4.244	55	.077		
Total	10.022	59			

a. Variable dépendante : تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز مستوى الإفصاح

b. Prédictors : (Constante), مسؤوليات مجلس الإدارة, مقومات دور أصحاب المصلحة, اعتماد إطار محكم لتطبيق قواعد الحوكمة,

حماية حقوق المساهمين وتحقيق العدالة بينهم

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		t	Sig.
	B	Erreur standard	Bêta			
1 (Constante)	.761	.426			1.789	.079

اعتماد إطار محكم لتطبيق قواعد الحوكمة	-0.076	.086	-.091	-.882	.382
حماية حقوق المساهمين وتحقيق العدالة بينهم	.400	.090	.491	4.441	.000
مقومات دور أصحاب المصلحة	.336	.095	.351	3.520	.001
مسؤوليات مجلس الإدارة	.130	.095	.149	1.373	.175

a. Variable dépendante : تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز مستوى الإفصاح